ف، هـ
م

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب مطول / عربی

مصنف

مؤلف علامه سعد تفتازانی

خطی خطی نسخ ۲۶ سطری

چاپی

سال چاپ یا تحریر — عدد اوراق ۱۷۹

جزء کتب معانی بیان شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۱۲۷۸/ شماره قبض

واقف مرحوم شیخ محمد صالح علامه حائری تاریخ وقف مرداد ۵۱ /

طول ۲۸/۵ عرض ۱۹ شماره صفحات

رؤیت شد
۱۳۵۳ ت

منزه ذاتش از چند و چه و چون تعالى شأنه عما يقولون

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدايع
الايادي وروايع الاحسان الذي بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال
ولو ربعرفته فرق الانام على طرق الافضال والانعام والصلوة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم
نبع فضض الكرم والسماحة وافصح من نبغ في وهدة اللسن والفصاحة وعلى
اله واصحابه الذين بهم تلالأ غرة الحق وانشق صبح الدين واضمحل دجى الباطل
لمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو
التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما فيها من النكت واللطائف
لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقائق التنزيل لثام مفتاح
لدقائق التاويل فائق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم وانوار الفصاحة
تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله فوائد
كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الحامل التنزيل
ببطهار لباب اثار تراكيبه وضيق ومنة اساليبه وصفا لايدرك الواصف المطري
خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد
فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق ويشدبعون من غير تحرير مقاصد حول القيل
والقال ويقتصرون تقريرا لطائفه على ذكر المقام والحال لم يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم
حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى
يطلع دقائق التعقل خواطرهم لتضاعفهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف
عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرموز الدقيقة الشان او التفطن اللمحة الخفية

اهدائی کتابخانه آیت الله شیخ محمد صالح
علامه حائری بکتابخانه آستان قدس رضوی
تیر ماه ۱۳۵۱

المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستوفيها اسرار فكري
بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه
الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل
صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى
اقتناء فرائد العلوم والمعارف وافتلاذ الاناسي من عيون اللطائف وصرفت شطرا من
الزمان الى التفحص عن دقائق علم البيان ارجع الشيخ التحاذ واقتباس السبق في مضماره
وابحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح
كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى العلامة علم الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين امام و
اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد ابن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق
افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا
لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب
ارآء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب
ونهاية الايجاز لايحا عليه مخائل السحر ودلائل الاعجاز ففي كل لفظة منه روض من المنى
وفي كل سطر منه عقد من الدر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت
مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله
ومعالمه حتى انكسفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول
يتلهفون في اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال
الاذكياء الافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويمضي العلم فيه فيندرس الاثر
لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم
نحو الاحاطة بمجمله وتفصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاستار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار وقد تصدى لبعض
مناطيقه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة

الحال وبعضهم قد تصدى والتلوى طرائفه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السبيل اختلست من اثناء التحصيل في صباي ما تجرع من الزمان غصصا وطفقت اقتحم
موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
لاستفيد دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طرائق الوصول الى
الى خبايا كنوزه الخفية واودعته فرائد نفيسة وشحنت بها كتب القدماء وفوائد
شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق
ولطائف فقر اقتضبتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل
والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف واقتديت
في حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح الفاضل
العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه
الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة وقد رفضت
التأسي بجماعة حظ وافر التحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات
وحين فرغت من تسويد الصحائف بتلك اللطائف شمر عن ساق الدهر بالازراء
حتى تمادى في غلوائه من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال
وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج
الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها ارض
فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم
يبق من اوطانها الا دمنة لم تكلم في ام اوفى ولم يبق من خربها الا قوم يبلغ عجفى
كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق
في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا

وجعلتها كأن لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان
احسن ندم عليه من ساعته ثم الجأني فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض
الى ارض ويمجني رفع الى خفض حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن الآفات
فتح الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم قد جمعت فيها المحاسن كلها
واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية
وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع باليمن معقودا وعاد
عود الاسلام الى نضارته واضحى غصن الفضل الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات
ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في
رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام
مالك رقاب الامم خليفة الله تعالى في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر و
الطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل و
الانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل بنص ان الله يأمر بالعدل
والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله
خليفة ملك الآفاق سلطانه والحق كان ملء اماته سلكا يحوم حول ذراه العالمون
كما نرى الحجيج بيت الله معتكفا يحيي بنسيم عطفه ما ضنى منه الزمان وكم مكان في بلطفه
من هلكا اطنان صاعقة من يضله منها الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصادف
التربة منها كل معتسف فقد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما
والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح يدعو الورى ملكا وربما نحو اعينا عد املكا
وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله المعز للحق والدنيا والدين غياث الاسلام
ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زال اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته و
اغصان الممالك مورقة بسحائب رأفته وهذا الذي حضرت الغاية بمحضر حماية الاسلام

وشيد بنيان الهداية اثرها اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام
محض من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق
ملناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ويمنت بنيان الاحبة والعطن
وجرت بجميم لطفه مغبوطا لحظوظنا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي
وهز من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستهفت الرجل
والخيل لتنقيحه وتهذيبه واضفت اليها ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح
بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدة السنية لازالت ملجأ لطوائف الانام
وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام
والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان ينفعون بصالح الدعاء ويشكروا لي بما عانيت
في هذه التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق
طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة
اليقين وهذا النوع موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على
الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولا نرى فاني من الناس
الثناء الجميل في العاجل حسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي
تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق
بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان
ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد
هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره
ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد

والشكر

والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما
في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد
للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل انما
تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم
الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف
قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب
اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهم كثير من الناس
مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة
اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع
للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب
منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك
ومع لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كون للجنس مبني على
انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء القرائن الاستغراق
وعلى ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة
استغراق وما في قوله على ما انعم مصدرية لا موصولة من وجهين لفظا ومعنى اما لفظا
فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون
مالم فيعلم مفعولا ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف
او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام
الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء
النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع
بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا
موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الفرقة
وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه
لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب لما يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم
الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن الخطاء وهو الشارع
ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته
من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا ص القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان
كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم
قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعا للشارع
المعين للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع
على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي ينبه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك
الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز
بين الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من
الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي
الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطا ثم دعا
لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل
بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا

فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار
جمع خيّر بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما
موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم
اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان عليه وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم
منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني
لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وتوابعها هو
البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه
لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه
الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة
وتوابعها لا بغيره في العلوم تعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا او به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم
قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله
على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي
في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم
لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم
وغاياته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه
يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه حق الوصف كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل
على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من

علم

فصيحا

من العلوم وليس الحصر المستفاد من قوله وبه يكشف حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان الوقوف
على ذلك يحصل بالسليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد لا وجه
للاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين
ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل كما ذكره في المفتاح وتشبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات
الاستار لها تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا
على اصطلاح المصنف والقران في الاصل مصدر بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم
ونظم تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
لا توالي الفاظها في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالي
في النطق من غير اعتبار معنى اخر يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما
ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه
لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة
لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم
الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده
الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب
المشهورة نفعا لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل في مرتبته فلكل مسئلة
منزلة تقتضيها الترتيب على بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف
صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر رحمه الله تراها كانها عقد
قد انقطع فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه

شتى ٣

اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا
يتقدم عليه لانه عند العمل ما ول بان مع الفعل فهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز
اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما ول بشيء حكمه حكم
ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزيله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظرف
ما لم يتسع في غيرها ولكن كان اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو
وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة
وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا
يتعسر على الذهن تحصيل معناه فالاخير بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه
من التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى
التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر
يتضمن ما فيه اي ما في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم العقيدة الى المنكر يجب توكيده
فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا لكاتب وغير ذلك مما يلقى اليه المنكر بان
يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل
على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي
يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق
بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم ال جهدا اي لم اقصر جهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل
الالو في تعلم لا الوك جهدا متعدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هاهنا

امثلة ص

المفعول الاول لانه غير مقصود ای علم امنع اجتهادا فی تحقیقه ای المختصر نعنی فی تحقیق ماد

فیه من الابحاث وتهذیبه ای تنقیحه وترتیبه ای المختصر ترتیبا اقرب منه ای اضبط

وهو فی الاصل مثل البدل الخشبی لیوخذ من ترتیبه ای ترتیب السکاکی او القسم

الثالث اضافة المصدر الی الفاعل او المفعول ولم ابالغ فی اختصار لفظه لفظه ای

المختصر تقریبا مفعول له لما تضمنه معنی لم ابالغ کانه قال ترکت المبالغة فی الاختصار

تقریبا لتعاطیه ای تناوله وطلبا لتسهیل فهمه علی طالبیه ولعلم بول الفعل المنفی

بالمثبت علی ما ذکر لکان المعنی ان المبالغة فی الاختصار لم یکن للتقریب والتسهیل

بل لامر آخر وهذا مبنی علی اصل ما ذکره الشیخ فی دلائل الاعجاز وهو ان من حکم النفی

اذا دخل علی کلام فیه تقیید علی وجه ما ان یتوجه الی هذا التقیید وان یقع له

خصوصا مثلا اذا قیل لم یاتک القوم اجمعون کان نفیا للاجتماع وهذا امما لا سبیل

الی الشک فیه ولعمری لقد افرط المصنف فی وصف القسم الثالث بانه حشو

وتطویل وتعقید الخ صریحا اولا وتلویحا ثانیا علی ما ذکرنا وتوصیفا ثالث الشاعب

ووصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ ای لا تطویل فیه ولا حشو ولا

تعقید کما فی القسم الثالث واضفت الی ذلک المذکور من القواعد وغیرها

فوائد عثرت ای اطلعت فی بعض کتب القوم علیها ای علی الفوائد وزوائد لم اظفر

ای لم اقر فی کلام احد من القوم بالتصریح بها ای بالزوائد ولا الاشارة الیها بان

یکون کلامهم علی وجه یمکن تحصیلها منه بالتبعیة وان لم یقصدوها نحو لم

یتعرضوا لها نفیا ولا اثباتا کبعض اعتراضاته علی المفتاح وغیره ولقد انجب فی جعل

ملتقطات کتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد ومتممة لتلخیص المفتاح وانا سائل

ثم الا بهم فی تقدیم مسند الیه ههنا وحضراذ لا مقتضی للتخصیص ولا التقوی وکانه قصد جعل الواو

للحال فالی بجمل الاسمیة وما یقال من انه لقصد الاستمرار فیه نظر لحصوله من المضارع نفسه

سعی فی قوله تعالی لو یطیعکم فی کثیر من الامر لعنتم من فضله حال او ان ینتفع به ای بهذا المختصر نافع

باصله وهو المفتاح والقسم الثالث منه امنه ای الله ولی ذلک النفع وهو حسبی ای

محسبی وکافی لا اسئل غیره فعلی هذا کان الانسب ان یقول والله اسأل بتقدیم المفعول

ونعم الوکیل عطف اما علی جملة هو حسبی والمخصوص محذوف کما فی قوله تعالی نعم العبد فیکون

من عطف الجملة الفعلیة الانشائیة علی الاسمیة الاخباریة واما علی حسبی ای وهو نعم

الوکیل ومع هو فالمخصوص هو الضمیر المتقدم کما صرح به صاحب المفتاح وغیره فی قولنا زید

نعم الرجل ثم عطف الجملة علی المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنی الفعل کما فی قوله

تعالی فالق الاصباح وجعل اللیل سکنا علی رأی لکنه فی الحقیقة من عطف الانشاء علی

الاخبار وهذا اوان الشروع فی المقصود فنقول رتب المختصر علی مقدمة وثلثة فنون

لان المذکور فیه اما ان یکون من قبیل المقاصد فی هذا الفن اولا الثانی المقدمة والاول

ان کان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء فی تادیة المراد فهو الفن الاول والا فان کان الغرض

منه الاحتراز عن التعقید المعنوی فهو الفن الثانی والا فهو ما یعرف به وجوه التحسین

وهو الفن الثالث وعلیه منع ظاهر یدفع بالاستقراء وقیل رتبه علی مقدمة وثلثة

فنون وخاتمة لان الثانی ان توقف علیه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان

الخاتمة انما هی من الفن الثالث کما تبین هناک انشاء الله تعالی ولما انجر کلامه فی

الی المقدمة الی انحصار المقصود فی الفنون الثلثة صار کل منها معهودا فعرفه تعریف

العهد بخلاف المقدمة فانه لم یقع منه ذکرها ولا الاشارة الیها فلم یکن لتعریفها معنی فنکرها

وقال مقدمة ای هذه مقدمة فی بیان معنی الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فی علم

المعانی والبیان وما یتصل بذلک مما ینساق الیه الکلام وحصولها ان یوقف علی التحقیق والتفصیل

غایة العلوم الثلثة وقصد الاحتیاج الیها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجیش للجماعة المتقدمة

منها من قدم بمعنی تقدم یقال مقدمة العلم لما یتوقف علیه مسائله کمعرفة حده وغایته وموضوعه

ومقدمة الکتاب لطائفة من کلامه قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاع لها فیه

سواء توقف علیها ام لا ولعدم فرق البعض بین مقدمة العلم ومقدمة الکتاب اشکل علیهم

امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في
هذه المقدمة وقد ذكر صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب
من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة
واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا
الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في
الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت
لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة
فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب
فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الا
اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ومتكلم بليغ ولم تسمع كلمة بليغة
وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه
جزاء شرط محذوف اي اذا وصفتها الغرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه
لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء
كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان
الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي يكون جارية على اللسان سالمة من
تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان
اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
فتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد
والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال
وان كان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا الى

داجعة

تقسيمها

تقسيمهما باعتبار ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر
جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك
بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل
اطلاق لفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف
مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ومع لا
يتوجه الاعتراض عليه بانه لم يجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به فانه لا مدخل للرأي
في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس المعهودون كالشيخ والسكاكي
ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة
وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد
خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء
اللغة حتى لو تحقق في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه هو نحو الهعخع
بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون
ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد
الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم
الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح على لفظ اسم المفعول يقال استشزره اي رفعه واستشزر
اي ارتفع يعدى ولا يعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص
جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى
يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى
ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء
الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء

وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم
اثيث كقنو النخلة المتعثكل

في مثنى

التي هي من المهموسة الشديدة والى الراء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشزر لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشزر ايضا متنافر ابل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة على الهيئة المخصوصة لما قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الخروج من الحلق الى الشفة من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة واجاب بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام الوجه فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم والاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منها فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يعود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا او الغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة

ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام صح صح

الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى ابن عمر النحوي وحين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكأتون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال التحريم بعيره وعلى هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا من السراج على انه يبعد ان يقال سرج الله وجهه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لايقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المانوس فهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة يجوز ان يكون عذبة فلا يصح تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها وهي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا

ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه

فالوجه صح صح

شامة

9

وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة

الاستعمال تفسير للوحشية تمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداول فيما بينهم ظاهر الفساد وان

اريدت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا

مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني

مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير

ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وال الماء

وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في علم اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك

ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنى فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة بل المخالفة

ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل

والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع

عن سماعها كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها

ما تلتذ النفس من سماعه ومنها ما يستكره نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة

ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب اي مبارك الاسم

لموافقته اسم امير المؤمنين علي عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل

الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة

المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى من قبيل اطلخم واقرنقعوا والجحيش

وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا

تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان ان اللفظ من قبيل الاصوات

فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له حاصلة في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر

الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير

مناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ به اذا ادي بنغم مناسبة وصوت طيب والرابع

للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جفخ وملوق

ثم دوم

الواهب المفضل الوهوب المجزل

هذاه

نخرت ويعلم والابواه مثل ما كان واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا

بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا لان

مفردات الالفاظ تتفاوت بحسب اختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك

والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من

الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته احترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر

وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام

المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من

تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون

النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا او معنى

نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير

المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد

بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه

مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء

واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب

فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس

قرب قبر حرب قبر اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء وصدره وما دون

ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى

مبتداء خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة

وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه

اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف

فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم

اليه امدحه الثاني يضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فانه
مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح
بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع
الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال المص
فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشاء الثقل في الاول نفس
اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة
لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان وانما
يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا
يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق
ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا
في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام
العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف
التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام
ابن عبد الملك وهو ابراهيم ابن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا
ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملك
اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة
صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو
امه وابوه بالاجنبي الذي هو حي وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا
حتى وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ح م م
نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم سائغ الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل
مثله مبتدا وحي خبره وما نفي عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وحينئذ بطلت العمل لتقدم
الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه
او ليس حي يقاربه مماثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه

بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد
لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول
الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية
الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب
الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل
البكاء دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما
اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور
بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن
على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء
ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد
لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجاز من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته
ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهم من حاق اللفظ
واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان
على عكس المقصود واني الى الان كنت طلبت القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا
اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا
ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن
الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب

حق

لكنه اكب عليه ولازمه فلا يعد تسر المطالع لبطن الدهاه مطلوبه فياتى بغدته هذا هو المعنى المشهور فيما

بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام

المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر

مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق

واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة

لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل

الاعجاز وعلى هذا فالسين فى سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى سنكتب

ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشىء مرة بعد اخرى

ولا بد ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فالكثرة التكرار كقوله اى قول ابى الطيب وتسعدنى

فى غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وصف

عدو الفرس تستوى فيه المذكر والمؤنث والمراد بها فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى

الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده

على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعنى ان لها من نفسها علامات تشاهد على نجابتها وتتابع الاضافات

مثل قوله اى قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهى ارض

ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا وهو تانيث الاجرع وقصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهى

معظم الشىء واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت

بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى

بحيث اراه واسمعه قوله كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ

بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم

الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم صلوات الله

عليهم قال الشيخ عبد القاهر ما الصاحب اباك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها

تستعمل فى الهجاء كقوله يا على بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة فى خيارة ثم قال الشيخ

لا شك فى ثقل ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدى

جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومثله الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث

بن شهاب وما اورده المصنف فى الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون

مع تعدد بان لا يقع بين المضافين شىء غير مضاف كما فى الاول او على مرتبة كما فى الحديث وانه اورد

الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا

ان من اشتراط ذلك اراد بتتابع الاضافات المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى الاضافات كما فى

البيت والحديث سالم عن هذا الا انا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك

والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله

ذكر رحمة ربك عبده وكقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة

فى المتكلم ملكة هى قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة فى الذات لا تقتضى

قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربان بالمفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه

والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة فى المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان

والفعل والانفعال وبالثانى الكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه

الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره

المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة

فى محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحين

كانت راسخة فى موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة فى النفس

فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح

من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود

دون ان يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتى النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده

بلفظ فصيح فى زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار عليه وقيل يعبر

لا يختص عن ينطق بمقصوده فى الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم

المفرد والمركب وفي ذلك ان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل
[illegible] المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وملكة لان من
[illegible] فيكون المعبر عنه [illegible] ان لا يقدر على المناسب [illegible] الحسنة [illegible]
[illegible] كلام جارية [illegible] الى غير ذلك ولذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وحمل بعضهم [illegible]
فصيح او لفظ بليغ ليتم المفرد والمركب وهو سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على
الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد
السبب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال [illegible] خصوص [illegible] يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به
[illegible] مقتضى [illegible] والتاكيد [illegible]
[illegible] يقتضي [illegible] التاكيد [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] التفصيل [illegible]
الكلام فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان [illegible]
مقاما باعتبار توهم كونه زمانا لورود الكلام فيه [illegible] اضافته الى المقتضي فيقال مقام التاكيد والاطلاق و
[illegible] خلو الذهن من الانكار [illegible]
[illegible] الاعتبار اللائق [illegible] المقام [illegible]
الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان المقتضى الحال كما يسمى اعتبار مناسب الحال والمقام
[illegible]
[illegible] وهو تاكيد واحد و
[illegible] مخصوص [illegible] من النوع و
[illegible]

مثلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني
فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا
حديث اجمالي تفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده
بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او نحو ذلك [illegible] ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقه
يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله ومقام كل من التنكير و[illegible]
[illegible] انما فصله [illegible] ومقام الفصل يباين مقام الوصل
و تقديم و ذكر يباين مقام خلافه [illegible] الوصل [illegible] احدهما التنبيه على انه باب عظيم [illegible]
حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة
[illegible] مقام [illegible] خلافه [illegible]
عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب فقيل ولكل حد ينتهي اليه
الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل [illegible]
مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من
الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن
لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها
لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فتقابل الغبي
وهو الحسن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لها مع ما يشارك
تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام
ليس له مع الاخر [illegible] مقام [illegible] مع المضارع وكذا [illegible]
المسند اليه [illegible] مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية
الشرطية او الظرفية مقام [illegible] المراد بالصاحبة [illegible]
مقام ومع النفي مقام [illegible] فينبغي ان يتصور لكل مقام جميع ما ذكر من التقديم و
التاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك [illegible] مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن و القبول

فرد لان البطل احد الجزئين او كلاهما ببطلانهما مع تقدير الثبات على الاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعموم من ذم وبطلانه اصلها على تقدير العموم مطلق اذ
يبطل الجزء الاخر والعاد له وفيه نظر فو ههنا ان الجزء الاعم فرد او مطلق لا يوجب دال على فرد مخير بطلانه بخير او الجزء الاخص قيد دال على تقدير صحته مطلق مباين
لا يلزم الا لا ان الصدق على المتبق والات المناسب والظاهر الاتحاد في المفهوم وانت تعلم انه تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة
لا تستلزم دخول الاتحاد في المفهوم وان فقد هذا التركيب ليس تركيبا الاتحاد

مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة اى بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء
يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى هذا المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ
ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح
واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرض الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات
اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وصنيعه لهذا زيادة تحقيق والفاء فى قوله
فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضرب
زيد فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل
ههنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان ليس
ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد
والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ
عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ
لها الكلام وذلك لانه قد كرر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع
الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان ينظر فى الخبر مثلا الى الوجوه التى تراها مثل زيد منطلق
وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو المنطلق
وزيد هو منطلق وكذا فى الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج
الى غير ذلك وكذا فى الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع
الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجىء به على حسب ما ينبغى له وتنظر فى الحروف التى
تشترك فى معنى وينفرد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو
ان تاتى بما فى نفى الحال وبلا فى نفى الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون

وبالجملة فيما علم انه يجب ويشترط فى الجمل التى تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفى الوصل موضع الواو
من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك ويتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والذكر و
التكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى له ثم ليس
هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث
هى هى ولكن توخوها بحسب المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال
بعضها مع بعض ورب تنكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ اخر فى غاية القبح بل هذا اللفظ المنكر فى بيت
اخر قبيح والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت
بل باعتبار افادته المعنى يعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم
مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له وغير مطابق ضرورة ان هذا المعنى
انما يتحقق عند تحقق المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام وكثيرا ما تنسب على التراخى لانه من صفة الالفاظ
ويسمى التاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى
كثيرا من الحيثيات يسمى ذلك الوصف للمذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفى هذا اشارة الى رفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى
المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفى بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
اذ المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها الاعجمى والعربى والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من
صفات الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة كما صرح به حيث اثبت انها من صفاتها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب وحيث
نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب ومع لا انا نقض
لتنابيحلى النفى والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف كانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع
على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر فى صدر
المقدمة ولا نزاع فى رجوعها الى نفس اللفظ والثانى وصف فى الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز

وعليه نطق البلاغة والبراعة والبيان وما شابه ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ
اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ
يشدد على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل باللفظ على معناه
اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان هي تابع والشيخ يطلق على
المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والنسق والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وغير ذلك وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ
المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني اللغوية التي هي في الاغراض التي يريدها المتكلم اقبانها في نفسها
فحيث ثبت انهما من صفات الالفاظ والمعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينبغي ان يكون من
صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ الاول المنطوقة وبالمعاني المعاني اللغوية التي جعلت مطروحة في الطريق
وسوي فيها بين العامة والخاصة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت
تبين بالالفاظ ولم يكن لترتيبها سبيل الا ترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فكنوا عن ترتيب
المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب فاذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ
المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب في ذلك انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لم
انها صفات للمعاني الاول المفهومة عن الزيادات والكيفيات والخصوصيات وجعلوا كالمواضعة بينهم
على ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تجدد فيه
قولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان
يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق
فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاته
بل هو مشهور في كلامهم وكذلك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا تنبيه بما
ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ
في ذلك غاية جهده وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل

اعرض في ضمنها ثم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل
لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون
مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به
ويكون هو الاصل والعمدة ومما اتهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا
ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ و
الفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها
المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وله ا[...] والبلاغة في الكلام طرفان اعلى ينتهي اليه البلاغة كذا في
الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم
عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم المطابقة
كاف في تمام هذين الامرين من ان نقدر ولعله انما لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في
الاعلى من البلاغة ولو بقدر اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان ذلك الحال يقتضي ذلك الاعتبار
منه واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا ما يصعب هذا الفن بانه لا يقدر على تأليف
كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان طرف الاعلى هو حد الاعجاز
وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو المراتب العلية ولا جهة لجعله
من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب بعد ذلك حقيقة كل النهاية ونوعا
كالاعجاز فان قيل المراد ان طرف الاعلى هو حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر
فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يتجاوزه والمراد ان طرف الاعلى هو نهاية
الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فبني لا يفهم من اللفظ مع ان البحث
في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان
الحق هو ان حد الاعجاز نوع مرتبة اي مرتبة البلاغة وحيث هي الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى لو وجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا

حد الاعجاز وتحته فان اعتبر يمكن معارضته وجعلها بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على
هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى وما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما
في نصه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية
الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه
الى ما دونه اى الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات
تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين
مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال
بالفصاحة ويتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وهذا تمهيد
لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة
ولفظ يتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة
لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل
هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع
على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون
الثلاثة وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها
في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مما جوزه في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى
ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان مرجع البلاغة في الكلام مرجعها اى ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما بهما
يتحققان ويحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطا في تادية والا لربما ادى المعنى المراد الكلام
غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره

والا لى

والا لربما ادى الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن
المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه
عليها فان قلت تفسير مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها اظهر الوجه قلت لا بل هو فاسد
لانه ان اريد بالبلاغة البلاغة الكلام على ما صرح به المطول يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا
لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا في اداء المعنى المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح
وكذا ان حمل كلامه على ما هو الاعم مما يريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو
ان بلاغة المتكلم يفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فافهم وجع
الى التوجيه والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين وتتوقف عليهما يتوقف على الاتصاف
بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة
الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اى تمييز الفصيح من غيره
يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب لجزاه تمييز السالم من الغرابة عن
غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة
عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم
متن اللغة اذ به يعرف ان في تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب
المتداولة واحاط علما بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم
من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم
الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان
تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين اى يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من
الغرابة عن غيره وانما قلنا متن اللغة نعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على
سائر اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد
اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو اى ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف

ببنت العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبحث
العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا ما يرجع اليه
البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التأدية وتميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز عن
التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة
فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموها علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها
هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول والثاني
الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره
فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان
علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة تحتاج الى غيرهما من العلوم ايضا
وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر
فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر
في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البديع والبيان علم البيان والثلثة علم البديع
ولا يخفى وجود المناسبة الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة
لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقيل النشء
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل
علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا بالتفرد بالتدوين ومن
يحصل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته
فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا
بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء
يحصل من ادراكها وممارستها قوة يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها

متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك
اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة
اجمالية مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب
ولذا يقال عرفت دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف جرى على استعمال
المعرفة في الجزئيات فقال تعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها
امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا نهاية له وعلى هذا اندفع
ما قيل ان اريد معرفة الجميع فممنوع لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو توقف لمجهول او المعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا
لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف
والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال
التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه
في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه
الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا
وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان

كانت احوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اذ ليس في بيان الحال العلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان
قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يوضح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف
الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك
الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر
فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي
يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا
يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر المسند اليه وعلى قولنا الهلال
والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا
الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون
الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة
انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واعلم انما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني انه تتبع خواص
تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجوه اخص بها ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من
العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء والخفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ
متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والكناية والمجاز على وجهها

فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه واجيب عن الاول بان المراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم
تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء وان المراد بهذا حتى ان معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم ان كلام
السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومن شانهم
ليس تتوقف معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان
يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية
مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا
ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في الموضع الذي يليق به والمقام الذي يناسبه
بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا والله انه لقائم فيما اذا
كان مصرا او يبالغ فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية
ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية ما يلزم ان يكون لحصر وتخصيص
الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في موضعه وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق
الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال
فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية اصل المعاني
وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة
والعجب من المصرفين كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ
في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فوقف الشيء بنفسه ومنشاه قلة التامل مما يصدر عن الاعاظم

[illegible]

قوله والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام [illegible] ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا [illegible] فيراد ضرب الاتيان بالخبر [illegible] في صدق المتكلم بالخبر عن الشيء على ما هو به يتوقف على معرفة الخبر [illegible]

بها اتفاق البيان ثم اوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي
في جزئياته ولذا صدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة
عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارج عن المقصود
ا احوال الاسناد الخبري ب احوال المسند اليه ج احوال المسند د احوال متعلقات الفعل ه
القصر و الانشاء ز الفصل والوصل ح الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان
الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم
ونعني بها وقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاع خطاء في هذا المقام لانه لا يشتمل
النسبة الانشائية فلا يصح التقديم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث
يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلاثة اي بان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
يطابقه اي يطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا يطابقه
بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج
كذلك فانشاء وسيجيء بازيد من هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد
والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والظرف
وتخصيص المتعلقات بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسند
متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها
او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة او ناقص عنه او غير زائد على ما يجيء ولا
حاجة اليه بعد تقييد الكلام البليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون
بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز

ومقابليهما انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما
سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه ولا يخفى ان كلا من المسند والمسند اليه قد يتعلق به او يتوقف معرفته
منكرا الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا
بالترديد بين النفي والاثبات فقد افسد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال
الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة
ابوابا ثلثة غير ابواب الفضلة والعمدة وهما المسند اليه والمسند ثم كان من هذه الاحوال ما له مزيد
غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر فجعل بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف
وفخم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا او جملة بل يجري
فيهما وكان له شيوع وسعة وقع كيف جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء
ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب
تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله يطابقه او لا يطابقه وقد علم ان
الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة يطابقه او لا يطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به
كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو
الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما
الكلام والمتكلم المذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها الخبر
عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره
المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب الى الحكم
وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه
عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من نسبة

[illegible]

[illegible marginal glosses]

لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة
تلك النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا
ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما
في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير
هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية
دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام ثم
متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا
معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير
معتقد كذب والواو في قولنا ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي ولو لم يكن خطاء ولو كان خطاء
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك
والاعتقاد المشهور وهو جازم يقبله والظن وهو حكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق
فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال انه اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة
للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق
بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك
وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية
وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار

وقال زيد

وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فان الله تعالى حكم عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم
فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه
من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق
للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد
وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها
اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر
لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا بالاطلاق تسمية شيء ليس من باب الاخبار
ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله
او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في
زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم
لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المبنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا ان
ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قوله انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان
السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف
المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا لما ذكر في صحيح
البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي سلول يقول لا تنفقوا
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت

[illegible marginal glosses]

لمن تنكه للنبي مدعاني محمد فاوس رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابى واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال الى عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي فقرا فقال ان الله صدقك

مازيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطه وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع والمطابق ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معناه مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب تفسير اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتامل فكذا ان ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع تفصيله في شرح المفتاح ما نقضه منه التحقيق واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي ما يحصر والنثر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر ولانه لادلالة لقوله ام به جنة على معناه صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكونه كلامه حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فلا ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا

والفرق ظاهر

مع اعتقاد انه مطابق ولحدها كاذب وهو عين المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق ومم

والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى ومعنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا بد من الدليل قلت الاول اعني افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون خبر لانه لا قصد لم يعقد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نم ان القصد والشعور مدخلا في ضبط الكلام فان قول المجنون والنائم والساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركبات الاخبارية وغيرها الا انه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتعدادا ومما يعبر عنها بكلام ناقص يسمى مركبا تقييديا وتصوريا كما في قولنا زيد الانسان او الفرس يعبر لنا زيد انسان او فرس والنسبة مركبا تقييديا وتصوريا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادقا ويا زيد الفرس كاذبا ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه من عدم الاحتمال هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو هو فظهر الفرق بالجملة الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فالمطلق

والكذب على المركب الوضعي التام مما الف اهل العربية في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف والاديد تحديد
اصطلاح فلا مشاحة **الباب الاول احوال الاسناد الخبري** وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى
بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه مانه
الحكم بمفهوم لمفهوم انه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف
الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بمباحث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور
الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام
لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة
اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث الاحوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ
الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد
اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا
بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة
الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن
امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهار للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم
مني اظهار للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر الآية
اذكار لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال ذلك اكثر من ان تحصى
وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الشاعر المذكور في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن
وتفجع كلا وليس باخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن
يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم

ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها اي ايقاعها او انتزاعها الظاهر ان ليس قصد المخبر افادة انه يعتقد وقوع النسبة او يعلم
ما لم ما بنه او وضعها او نفيها لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى امتناع ان يقال ان ثم لا يتم وقوع النسبة
فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وعدمه
في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل
علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح
ضرب زيد الا اذا وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له فيمتنع لا تحقق
الكذب ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت
الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث
لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا
اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت ضرب زيد تفهم انه ضرب وعلم
المخرج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين فعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو
كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا دائما
فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق
ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما
الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم
فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع هي بدون الاولى لا يمتنع
كما هو حكم اللازم المجهول المساوات اي اللازم الاعم بحسب الواقع والاعتقاد فان الملزوم
بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها
كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التوراة

ههنا

[illegible]

في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هو استفادة السامع من المخبر
الحكم والثانية هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
فائدة الخبر في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده في تفسير هذا الكلام حيث قال اي شيخ
ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم في الخبر نفسه عند حصول
علم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنه اما لانه قد
حصل قبل او لم يحصل بعد والاول ظ بط لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون
هذا الحكم مع حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة فلا يتصور حصول الثاني قبل حصول الاول
والثاني لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذا
التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول
الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني ولا ينبو ان لا يحصل
العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني
به يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم
فائدة الخبر بناء على ان من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نعلم
بان لنا صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا انا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم
بكون مخبره عالما به نحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا
غاية انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في
ذهن المخبر ضروري لوجود علته هي سماع الخبر الذي هو انما هو عين العلم بهذا العلم وهو
حاصل وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لا نم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما به بالحكم اعني حصول
صورة هذا العلم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم
لكن هذا بناء في غير المشهور وعن الثاني ان الذهن انما التفت الى ما هو مخزون عنده ويستحضره
لا يقال انه علم لو حصل فانا نفرض فيما اذا كان مستحضر الخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم

الثاني

[illegible]

العلم الثاني دون الاول وهذا ليس مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان
ان يكون خبرا مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد
الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد
ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر كما يلقى الى الجاهل
وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك الصلاة الصلاة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل الكاف
بما بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هو عصاي في جواب وما
تلك بيمينك ونظائره كثيرة في كتب موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك
بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة
الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
بناء على ان قوله تعالى لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا عنه اي ليس لهم علم
به فلا يشترونه وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام ملقى عليه اذ الاحتمال او على ان قوله
ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلعم واصحابه ولا دليل على كونهم
عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة تفهيم ان
وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره وينزل منزلة عدمه فقال ونفيه في النفي والاثبات اي في
النفي والاثبات وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى واذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر
من التراكيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي
الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان
النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد

[illegible]
[illegible]

فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن
ليس ينبغي الاخرى انك تقول ان زيدا في الدار لمن تردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء
من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ
المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما
الشرطية وحرفا التنبيه وحروف وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن القسم
تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب
لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا
فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب
اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم [illegible]
بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما
قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عم اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان و
اسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسل
الله بناء ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
ضدهم في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا
ان البشر لا يكون رسول البشر ولا فالتسمية في اعتقادهم انما هي الرسالة من الله لا من
الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وهو
الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ
ارسلنا اليهم اثنين والمخاطبة الزوجة وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي قويناهم برسول ثالث وهو بولس وحبيب النجار وتسمى الضرب الاول

ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو
عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظ
مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا
اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظ لانه يقتضي التاكيد وليس على
مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكون هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق
قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظ لا مطلق الحال
ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظ كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص
لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا بد في اعتبار
الانكار وعدمه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج
على مقتضى الظ قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم عليه اي على غير السائل ما يلوح له اي لغير
السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع
رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام
يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انه هل
صار واحكموا عليهم بالاغراق ام لا فطلبه فينزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا
بان اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس
تتقضى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى خصوصية الخبر وخصوصيته ومثله
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم ونحو ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل

[illegible]

حدّه قال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات التصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة
فيه وتقوى هنا الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شئ من امارات
الانكار وقول حمله بن فضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا الرمح على العرض من غير
العود عليه الاثار والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض
من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر
وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان وفضله ثم انكم بعد ذلك لميتون
مؤكدا بان والّلام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارة
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله اى شئ من الدلائل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع اى اصنع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا
عنده كما يقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلعم لكنه لا
يتاملها التي ترتدع عن الانكار وعد بذكر في جعل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا ما ندعي ايرادها فوله
لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم
اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في
الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد
قائم قائم فيكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله
فيترك التاكيد كما صل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون من قبيل المنزل وجعل الشئ منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه ليس المراد نفي
الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكره والدنا وفيكن احدهما ما ذكره في السؤال وهو انه
الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وقد لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب المفتاح
وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب

فانه من عند الله تعالى وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن
ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها
وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث
الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وجعلناه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم
السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو
انه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر على الوجوه المذكورة يسمى في علم البيان بالكناية وهي
ذكر لازم الشئ لينتقل عنه الذهن الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام
لا يناسبه بحسب الظاهر كناية من انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي
يطابقه مقتضاه الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه
ايراد الكلام على الوجوه المذكورة فينتقل عنه اليه مثل قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا
عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار وبينته منزلة من هو خالي الذهن
تعويلا على ان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار لانه سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن
مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح اللباب في شرح قوله في المهذب منطق
عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة
مستانفة جوابا عن سؤال مقدر كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي
هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذه الغرابة
بلغت مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي فيحتاج الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه
فيسوق الكلام معه مثل ما ساق الكلام مع السائل المسترشد الى كيفيته ببيان المشرب لا ساطع
برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت امثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات حتى
قوله لا ريب فيه اشار الى تعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن
المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التاكيد بحسب الانكار في
الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وهنا
بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا يخفى فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا او اثباتا او ردا للانكار
ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد

وقال الشيخ عبد القاهر وقد يدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الامر الذي
كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى
ولم اصنعه الى فلان ثم انه فعل ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب انهم
كانوا قوم يكذبون ومن خواصها ان الضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح
بدونها نحو انه من يتق ويصبر لا يضيع وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها
تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت
النكرة موصوفة ترادفها مع ان كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها
حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا ولو اسقطت ان لم يحسن الحذف انتهى
كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير
معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه
والطلب قال صاحب الكشاف في قوله تعالى اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما
لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعائهم انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم
عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة
واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رائج عنهم ومتقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم
بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول لمن انكر كمال علمك وعليه قوله تعالى
قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اريد ان ينبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء
ان هذا الخبر على وفق اعتقاده يؤكد الحكم وان لم يكن المخاطب منكرا لمطابق ادعاه وعليه قوله
تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان
يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثاله
هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر
دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة عقلية واما
مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او ما هو في معناه
كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة
والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه

لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة بخلاف وصف
الكلام بهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية
انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا
لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون
المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب
اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح
ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من
الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني
انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان
البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كاثبات وتعريف ليس من حيث المطابقة فلا يكون داخلا في
علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي
الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او ما في معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو
ضرب زيد عمروا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له
وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادخله بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك
من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى
كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره
وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا
لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيها ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق
الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فانه

اسناد خلق الارض الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في
الحقيقة عنده وهذا المثال غير مذكور في المتن ومما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء
زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد
الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف اعتقاده وقوله وانت
تعلم بتقديم المسند اليه افاد التخصيص اذ لو كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا
يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ
عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا
الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
عقلية [illegible] يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يدخل في الحقيقة
ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره [illegible] به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لم يعلم
ان المتكلم عالم بانه لم يجئ فيفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو
او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام
المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمعرفة
للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او ما في معناه نحو الانسان
جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا عقليا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول
الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس [illegible] الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا
يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه
بانه تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه
في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم
اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على
السرائر ولقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها
فانما هي اقبال وادبار وصفا للفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز وقال لم تجعلها الاقبال والادبار على غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان
جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وذات ادبار

اسند النشر على [illegible] مبني للمفعول وكلام على [illegible] والاصابة من
صحيح الذوق [illegible] للمعاني عن تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره
ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الثلث لانه من العجايب ان لفظة
ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الفاعل والمفعول به الذي هو له على ما صرح به فيما
سيجئ وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني
فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب
ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو
له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر
فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الا
ثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر واما نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر
وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان الاسناد
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري
فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر
الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه
اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده
اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او
معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة والموضع الذي يؤول اليه
من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل
المرجع [illegible] الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو
له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت
كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض
للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان
مبنيا له اي للفاعل والمفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان
حقيقة كما مر في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير
الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول

للملابسة يعني لا يعجل ان ذلك المعنى ثابتا به ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير
الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد
لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه
الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر
في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو
عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه
وهو مثل قولنا شبه ما ليس بفعل بها الاسم ونصب بها الخبر فان الغرض بيان تقديره
تقديره في نفوسهم وجهة رفعوا في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية
فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذا العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم
اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر
والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان بلفظ المصدر فهو بمعنى المفعول
لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان
شأن الرواة ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه تأكيدا
وتنبيها على تناهيه ومن ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم
في الزمان وليل ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضرب التأديب في
السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد وضح من تعريفه للاسناد المجازي ان
احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو جد جده وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني
وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه نحو الكتاب الحكيم واسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند
الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاء
الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما
يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو
الضال والاليم انما هو المعذب فوصف بهما فعله مثل جد جده ولذا الكشاف وظاهر ان هذا المعذب
ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه عنده ليس مجازا كانه ليس تحقيقه
وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة
من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون
ما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب

صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند
الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت
تجارتهم وذلك ان يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثير ما يطلق المجاز
العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من قوله تعالى مشاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر
يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى النهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واعجبني النهر وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او
غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما هو حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه الى غير ما هو
حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضوع الاصل
فالمذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة والمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام صريحا كما مر او ان يكون مستلزما له كما في
الامثلة فانه جعل فيها البين متناولا لليل والنهار ماكرين والليل مسروقة والامر مطاعا
وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز
في الاصل فاعل فانه بحث نفيس ولعلم ان هذا المجاز قد يشتمل عليه مع المجاز وقد يكون
كنايته كما ذكر في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخوفة لزمته
اضافة التسلية اليها فانهم وشرح ولا ينقض المجاز العقلي على ما فهم من ظاهر كلام السكاكي
والمصنف وقد تناول التعريف بتأويل نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل لتناول الابنات
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا بتأول فيه لانه مراده ومعتقده
ولذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال
الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي شيء بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادة
في هذا الكتاب ثم اي شيء في التعريف لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد
يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب الكشف المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع
قال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع
وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وانما قلت لضرب من التأول احترازا عن الكذب واعترض المصنف عليه بان الاخير بطلان طرده

باذن الله فمعنى قوله لعرف من التاول ولا بطلان عكسه باذن الله لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويقتضيه لا ما يحضر عنده و
يرتسم فيه نحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ناشئ
الى هنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج
نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم
قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تعدد الكواذب
فلا يجوز التعبير به عنه وقد يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف
على قيدين يخرج كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها
من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن
ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وقوله من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه
السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو
قول الجاهل مكان قوله لئلا يشتمل طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست
من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تفسير كلام المصنف بان مراده عند غير ما هو له
العقل وفي نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاول والتفسير لانه اسناد الى ما هو
له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر
وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل و قول
الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول قيدا ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل
اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه
انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
فيخرج بعضه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما
فيخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق
الله الافعال كلها بتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت
الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا قول الموحد انبت
الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسند

الى السبب

الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم والدال لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
تبين فساده فكيف يجوز ان يراد معنى ما هو له الاعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من
ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه
اقوام ولهذا اي ولان قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله
اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز
اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان
قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل اي مثل ما استدل على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي مجاز بقوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
على ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد منزع
وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب
الشهر اي مضى عامته ابطئي واسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها ذلك
او يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون مستقطعا عن الاول اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي
فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا بالمجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقبه اي
عقب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعره قيل الله اي امره وارادته
للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد انه فعل لله وانه المبدئ
والمعيد والمنشي والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب
واقسامه اي اقسام المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان
نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء
الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب
الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته
الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما كان
المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا

منها الانف وللاسناد ثانيا بالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفيه عما هو
عليه من حال الحكاية من سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وان الناس
ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين والخصاد
الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط في المسندات يكون فعلا او معناه
فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا نائم نهاره صائم انما هو
اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحب احياني ملاقاتك المجاز اسناد احياني الى
ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو
اي المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل
منه قوله تعالى او نحو ايهاما للاقتباس فان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم مصدقا
بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها
فعل الله تعالى وانما الايات سبب لها ويذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل
جيشه لانه امر وينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة
الى ابليس لان سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه
لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على
الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله حقيقة وهذا كناية عن
شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله
وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع
البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو
مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل
يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل
العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع
ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل والترك عنه وصنعه امر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت
النهر جار وصلواتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة
ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم
من قوله افناه قيل الله ومعنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه

عقلا

عقلا اي من جهة العقل بان يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به
بدلان العقل اذا خلي ونفسه بعدّه محالا كقولك لمحبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة
العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره
عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عنه على استحالة اي وكصدوره
الكلام عن الموحد فيما يدعو الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل
يدعي قيامه به نحو قول اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فان هذا الكلام اذا صدر عن الموحد
يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست على استحالة
العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة
حقيقته وبيان ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه
يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو
الفاعل او المفعول الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له
قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب
ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا معرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند
اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما
خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله
اي قول ابن المولى يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي
يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والمعان
وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه وقولك محبتك
جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني
يضرب المثل اي صيرني الله تعالى بسبب هواك بهذه الحالة وهي يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك
في مؤنة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على
الشيخ عبد القاهر وتزييف له حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل
في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد
في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني وبزيدك ان
تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار ان يكون المعنى الذي
يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة

واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة
واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من
ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه
الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي
نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد
المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل
ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر
المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من لوازم المساوية للفاعل الحقيقي للانبات اليه
اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال نحو ان المراد بالطبيب هو الشافي
الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش
بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي
في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكر فاعله وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا
خلق من شخص يدفق الماء اي صبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى
نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام
ليلي وتجلى همي كان اوقع للتشنيع لان قوله نهاره صائم مما ينافش فيه بان الاستعارة انما
هي في ضمير المستتر لا في نهاره صائم كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال
ليس من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا
لهامان لان المراد هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه ويستلزم

ان يتوقف

ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل
الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه
لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع
ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فيبطل كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور
ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء
السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تعريفها
اسم المنية اسم للسبع مرادف له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السبع لاجل
المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا
غير سبع فيكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء
الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان
كما ان الانبات للربيع بادعاء انه بانٍ وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع
مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء
انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية

اعتراض وهو يتذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا ترى ان ما ذهب اليه ينتقض بمثل نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد واما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان صحة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زرّ ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير للفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمنون وهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستغنية وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز لغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو العملة حقيقة كما فهم من كلام السكاكي لم يبق الكلام لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف لعله صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يدر انه لو صح ذلك لوجب على القائلين بالتوقيف يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقف

هو المستعان وبه نثق

أحوال المسند اليه أعني الأمور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه بحكم متوكد او منوط بالتأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف ومنكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقدير اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف مفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث بنظر الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يحتاج الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الدليل الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل قوله فالى كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل تنبه ام لا او اختبار تنبهه هل تنبه بالقرائن

لتحقيره ام لا او ايهام صونه اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اغاما او عكسه

اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتى الانكار وتيسره لدى الحاجة

نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او ادعاء

اى التعيين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او

محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان الوقت لا

يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع المخاطب عن الحاضرين مثل جاء ابى

او كاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وسنشنة اعرفها من اخزم او على ترك

نظائره كما فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد

لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار

والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل فقد يجب

اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر بها الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف

مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء ببيان قاتله وانما المقصود ان يعلم من يؤمن من شره وقد يكون حذف

الشئ اشعارا بانه بلغ من الظهور مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدى للتى هى اقوم

اى الملة التى او الحالة او الطريقة فى الحذف فخامة لا توجد فى الذكر او بلغ من الفظاعة الى ان يحجب لا

يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع

فى بلية يقول لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجرى على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم

واما ذكره فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة

او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك على هدى من ربهم واولئك

هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهى ثابتة لهم

بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفردت كفت مميزة على

حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء

مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته و

شرفه نحو هى عصاى ولهذا اطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان

يكون مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج

وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقول لك من نبيك فتقول نبينا احمد

حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر

المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع

حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله

صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه

والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذاهب وخالد فى الدار واعترض

المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة

تخصيصه بمعين وحدها لا يقتضيان ذكره بل لا بد من ان ينضم اليهما امر

ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم

قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء النسبة وارادة

التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تقليل لانتفاء قرينة الحذف

تخصيص تحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان

المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق

الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا يعنى بالقرينة سوى ما يدل على المراد

وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او

فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب

والمرجح ولا تتم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من

مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل الشئ المسند اليه معرفة

تحقيقه ام [illegible] ايهام [illegible] اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اخفاء او عكسه
ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او اهانة او تاتى الانكار وتيسره لدى الحاجة
نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت بل اردت غيره او تعينه او ادعاء
او نحو ذلك [illegible] من [illegible] الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة اى
محافظة على [illegible] او [illegible] او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان الوقت لا
[illegible] غزال [illegible] عن [illegible] المقاصد عن [illegible] مثل [illegible] اى
[illegible] او على [illegible]
[illegible] المسند نحو [illegible]
[illegible]
[illegible] المحذوف [illegible]
[illegible] المسند [illegible] الحذف
[illegible] حذف
[illegible] ان هذا القرآن [illegible] اقوم
[illegible] من الفظاعة الى [illegible] حيث
[illegible] على [illegible] السامع على استماعه [illegible] قلت كيف [illegible]
[illegible] المتكلم
[illegible] على [illegible]
[illegible] من [illegible]
[illegible]
[illegible] حمزة على
[illegible] الاستفهام

مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته و
شرفه نحو هى عصاى ولهذا اطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان
يكون مستعانا للزمان وقد يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج
وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فيقول نبينا
حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر
المسند اليه للتهويل والتعجب او لاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع
حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله
صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذاهب وخالد فى الدار واعترض
عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة
تخصيصه بمعين وغيرها لا يقتضى ان ذكره بل لا بد من ان ينضم اليهما امر
ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك لترجح الذكر على الحذف وان لم
قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء النسبة وارادة
التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص لقبيل انتفاء قرينة الحذف
خبر خشوع له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شىء يفهم منه ان
المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق
الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعنى بالقرينة سوى ما يدل على المراد
وعلم يرده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او
فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب
والمرجح ولا تم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من
مقتضيات الاحوال لهذه المثابة واما توجيهه اى جعل النوع المسند اليه معرفة

وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج مشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان الاحتمال يحقق الحكم حتى كان ابعد كانت الفائدة في اعلامه اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخص بالوصف بحيث لا يشارك غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين وحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حال المجرمين

مخاطب او بحال المجرمين رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن فيخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الا انه خرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرج في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس ان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احترازا عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو سلم ذلك فهذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن بيان المعارف فلا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين

ينبغي ان يصار الى ما ذكره ليفهم ان معناه اوّل زمان ذكره وهو احق انه عن احضاره في ثاني زمان
ذكره كما في ساير المعارف فانها لا يفيد في اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها
للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معيّنة لها في الكلام كتقديم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اوّلا نحو قل هو الله احد
فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوّضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق
لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر
في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا
علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة
المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى
لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى
وتقدس او تعظيم واهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو
ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسة
اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب
الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من اللازم الى الملزوم او من الملزوم
الى اللازم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني
الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما
هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لهب انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا
او عمرا او غيره فلا انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء

رعي ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن ينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل
النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت
كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من
الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم
او التبرك به او نحو ذلك كالتفال والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب
اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه
ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول
وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف
المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب
اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى المشار
اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة
بوصفها فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة
معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت
انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص لكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع
لانسان ما تخصص فيه بخلاف الموصول فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة ويكون
معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث للموصيلة والمرجح له
بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم
ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم ولا
نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا

اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن
نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه
ويأخذه منه وهو عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله
والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من
المراودة وقيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل
معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز
فلا يتقرر المسند اليه ولا يتميز مثل ذلك التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما
هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد
المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان
يقال نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انه
امثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم ايضا لانه قال وان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة
التقرير نحو وراودته التي الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية
شريح فلو لم يكن مثالا لهما لم يذكر زيادة التقرير عن الحكاية او التفخيم نحو فغشيهم
من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم
واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام
او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول ابي عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان
الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا
بالحوادث ففيه تنبيه على خطأهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني و
حمل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على
الخطأ وفيه امعن بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى

نقيضه عليه وجوابه ان الوجدان والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم
المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين يظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه
علمك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء
الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان يأتي
بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه الايماء الى وجه
بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق
ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه
اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن وغير ذلك ثم فيه
تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او
شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان
طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل
ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو
ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت
بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها
ايماء الى ان طريق بناء الخبر عليه مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المحبة والمودة ويقرره كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه
وبين الايماء وسقط عنه اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف جعل الايماء ذريعة

اليه الاشرع ان بقوله ان الذى سمك السما البيت وان الذى قرو فتهم البيت فيه ايما من غير تحقيق الخبر
وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار
والفاضل العلامه قد قرر فى شرح المفتاح الوصف فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما
هو الظ فى قوله ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبار
لطيفة ربما يجعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء
الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك وان التى ضربت وان الذى تروتهم لعدم تحقق
السبب وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير الوجه بالعلة وهرب عن الاشكال بان
دعوى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار للايماء فلا يلزم ان يكون
فى الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الراى عند المتامل وقد يقصد با
الموصول الحث على التعظيم او التحقير او الوصف او نحو ذلك كقولك جاءك الذى اكرمك او اهانك
او الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك
لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم
اشارة متى صلح المقام له والتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره فى ذهن
السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيره
كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية بمنزلة الحسية واما الغرض الموجب له والمرجح فقد اشار اليه
تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا
نصب على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى
كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك ابائى فجئنى بمثلهم هذا
الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان

حاله اى المسند اليه فى القرب والبعد والتوسط كقولك هذا وذلك وذاك زيد واخر ذكر
التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد و
ذاك للمتوسط مما تقرر فى الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به غرض علم المعانى لانه انما
يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع
وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم
المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد
الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور والمعبر عنه بشئ يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم
فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه
بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم وقد يقصد
به تقريبه حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار اليه كقول
لعضو حاضر ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا
لبعده عن ساحة الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك
صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءنى
رجل فقال ذلك الرجل وضربته لذلك لان المحكى عنه غائب ويجوز على قلة
لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالنى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان
كان غائبا لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم
بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لان المعنى غير مدرك حسا
فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه السابق
اى عند ايراده اوصافا على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه
الى المفعول الثانى بالباء ويقال عقبه بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى التنبيه

على ان المشار اليه جدير بما هو يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من
اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار للمشار اليه
وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم
عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز والفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او
لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة بجهل المتكلم او السامع بحاله او نحو ذلك وباللام
اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم
والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة نحو عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة
عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله
فلما قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق
ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج
الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون
لام العهد للاشارة الى الحاضر نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة و
مفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وهذه
اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو
ذلك لان التعريف للتحديد وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته
فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقة اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها
فى ضمن جميع الافراد بل فى بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل
قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين
النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت
اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
موضوعة للحقيقة المتحدة فى الذهن واذا اطلقها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها
على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة
نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفاد
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى انفسهما مختلفان والى هذا اشار بقوله وهذا فى المعنى كالنكرة وان عد باعتبار القرينة
وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هى التى اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو
اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وعلم مما ذكرناه من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد يأتى الى
المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون
هذا المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبنى وفى التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه المستضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين
او الرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشىء بعينه

كذا في الكشاف فهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان
قيل كان اسما موصولا لا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة المعرف كما ذكر صاحب
الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه وهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان
يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وقوله ولا الضالين صفة له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس
اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة حقيقة هو ام مجاز قلت بل
حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى الموضوع له ان يكون الوضع
الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم
المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانفهام
القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيصح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام
المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميع الافراد بدليل
صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشاف في كلامه حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما في قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس
فيتناول كل محسن ولكنه ربما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ان اللام في الحمد لله
للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم
الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم
الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد

وهو الاستغراق

وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة
فانه يقصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن الاسماء الاجناس التي ليست
فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة
اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي
اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد لان العهد
لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى
نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس
النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة
اي كل صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني فكان التمثيل
مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون
انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما الذي ليس بمعنى الحدوث من نحو
المؤمن والكافر والصائغ والحائك وهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا
وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف وغيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك
الا الاراذل واضرب القائمين الا عمروا وهذا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى
انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة
ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان

دون الجميع فانه يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما لو دابتا بلدة الى لنفي الجنس لا لافرادها
نص في الاستغراق [illegible] ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق [illegible] مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه ح
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا
كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل
رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا
نم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد على ما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل
نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك
وهذا يصح بلا تخلف جاءني القوم او العلماء الا زيد والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة
من العلماء الا زيد على المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب
الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من
الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعمتم ان كل جمع داخل في الحكم
باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار ثبوت
المجيء لفردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة فنقول يدل [illegible] صاحب المفتاح في
[illegible] وهن العظم من انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام

وبيان

فرد فرد الصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى
صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك
في المفرد لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه
في افراد العظم ما ذكر في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان
هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو وهن العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع
شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب
المقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث
لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض
العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء
على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن
ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين
ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام
تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشعر به حيث
قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما
للعالمين اي ظلما نكر وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وقوله تعالى
ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع
ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم وفي لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد
فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل
لكنه قصد هنا الى معنى آخر والتنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد
والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي عوالم وكيف
يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا الدلالة لقوله
ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فتناولها
الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة مما لا يؤيدها عقل ولا نقل بل بالجملة فالقول بان
الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال

وذكر

وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع وقد وجه لفظ جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح
نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع
الجنس وان يراد بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى اخاف ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد
به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لانه يتناول الجمعية في الجنس وذلك المفرد
في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب
الخيل وانما يركب واحدا منها كان مثل قولهم بنو فلان قتلوا فلانا وانما قتله واحد منهم
فان قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما
الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر
عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس
رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة والا سيتعين اعتضا نشهد
بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومصارع الافكار
كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد
مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال
كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع و
صفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان
حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة
امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج
فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه واما بالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافة
الى شيء من المعارف لانها اي الاضافة اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن
علبة الحارثي هواي مع الركب اليمانين اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي
مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع

ولجنان التشخص والموثق المقيد ولفظ البيت جنيب وجثماني بمكة موثق او لتضمنها اي الاضافة تعظيما
لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر
وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان
المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف
وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد
الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيد او مار
وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو
اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر
اليوم علماء البلد وكالتبجح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسامة السامع
او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام واذلال او نحوهما نحو
صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما
نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء
او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون اي باعتبار الطبقة مجازا وهو للاضافة بادنى
ملابسة من غير علة واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة
نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وعموما كقولهم تدلك على غلام من في الارض
من نعمتها ضمير على جنس الموالي وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والقرينة
ناد اضيف لما فيه من خواص الخبر دون الفرد على ان القصد الى الجنس كالوصف نحو
ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه
للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او
النوعية اي للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة من ان عظيمه غير ما يتعارفه
الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة
تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك والاول المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك
والتعظيم دل عليه واوفي بتاديته او للتعظيم او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه
اي يعيبه وليس له من طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير يكف بالعظيم او التكثير كقولهم
ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير

ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا
كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى ذو وعدد كثير هذا
ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجئ للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني
شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يتنكر
المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع من التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح
بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من
عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها
اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة كما يقال شمة
وجوابه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون
التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم
منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه
في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب
من الرحمن اى عذاب هائل او شئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى
الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان
العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة
ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذى
يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة
المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل
دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم
انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص من خلق الله كل دابة
منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه وهذا كما به كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله
وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف

فالمفعول

فالمفعول مطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا جعل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم
التحقير والتكثير وعونه دي في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يجعل اشكال
الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر ان نظن محتملا غير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم
والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الشيب
اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا شديدا يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته ونحو الاهمال
فيصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا
غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى ارضا
منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل في قوله نبو ما يحمل مقدار الزاد عنهم ويوما يجود
بمقدار الفقر والحرمان اى بعد تنزه من صنوك ورزينات وشى يسير من فيضان جودك
وعطائك واعلم انه كان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فلذلك اذا صرح بالبعض
كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره
ما لا يخفى ومثله قوله تراك امكنة اذا لم ارضها او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه
فقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو لو هذا الامر بعض
واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وجعل الفصل عن التنكير رعاية لما هو
المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان مزايا الفرق كثيرا
من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر
الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى
المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر
النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اى نحو هذا القول في كون
الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة من كلدة من
قصيدة اولها ايتها النفس اجملى جزعا ان الذى تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذى جمع
السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعى الذى يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا

الالمعي الذي يظن بك الظن ... وهو تمام مصرع ضرابه ومنصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني
مضمرات في قوله بعده ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس عبد الله وقوله الذي يظن بك الظن ... وصوله كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي
انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا
لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد
المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الى مر التاجر
عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي
قبل ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف
متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور
او قد يكون الوصف لبيان المقصود و تفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما
الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة تعميم والاحاطة واعلم ان الوصف
قد يكون الجملة ويشترط حينئذ تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع
المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار هذا الحكم الذي
التنكير فينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص
الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف بعينه عما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة معلومة
الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون
بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
ان التقدير لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب

المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولا مجال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم
والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان
الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان خبر وفي كلامه ايماء الى شيء بان وجوب العلم انما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة
يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم
قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا فقلنا يمكن ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا
ذلك بسماع من النبي صلعم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة
واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا
ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو
ولكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما تطلع عليه في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع
من بحث التقديم والتاخير تطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد
المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل
التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير
الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى انه لو قدمهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير
الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل في اوائل احوال المسند ولو سلم انه اراد ذلك فلكن قوله كما تطلعك
اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجيء
وقد مر في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو
اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موهما انه تاكيد ثم فيه للتخصيص والاظهر ان
قول السكاكي كما تطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من

ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم
وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم
عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير الاسلوب الكلام ومثل
هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل الكلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في
امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما توهم من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون
لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري
غلط فاحش من ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز
نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما
القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم
عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد
بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص
واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين حسب
اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود
جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة
لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا
كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه موجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول
من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على
خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم
عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم
الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال الرجلان
جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر محرض و
باعث ونحو ذلك وانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما

بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم
كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في
الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى [illegible]
لعاد قوم هود انه عطف بيان وفائدته البيان وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة
ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم
البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها
ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فا
لاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه
علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله
واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا
بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان
صناعي لجواز ان يريد به انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون
ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو
دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل
امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني
الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض
المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي
الثاني اثبات الوحدة من الاله لا اثبات الجنس فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى
الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان
المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به هذا كلامه وقوله يؤكده
اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة
كما وقع في شرح المفتاح ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد
الصناعي للبيان ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا
للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير

كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة للدابة
ويطير بجناحيه صفة للطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
فالاثنان يشتركان في ان الوصف منهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله
واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ويطير بجناحيه لبيان
القصد الى الجنس دون العدد وتحقيق هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه
يتبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على توجيه القوم
واستدل العلامة في شرح المفتاح انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة
تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقله ابن الحاجب ولم
يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما ليكونا وصفين بل ذكرا
للدلالة على ان القصد في متبوعيهما الى الجزئية اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني
الجنسية وكل منهما تابع يعني صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد
انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها
البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى
ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
نفسين كان الآخر ذكر ليدل على معنى التبويد والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند
التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بذلك عن
الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا
لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى بتعدد البدل لانه المقصود
بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال فيه اي من
المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الناصية بحيث
الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ
المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون
ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم

في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه بخلاف الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون الكل دون البعض لان
ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق الهين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال
وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا او متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا
وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير
وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو
من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء
الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان
المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه
من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل
البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض
فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد
اذ اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل
غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح
البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح
وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما
العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل لان الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت
الحكم للتابع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني
زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة
او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع اتصال او مهلة
مع كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما
اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك

في تفصيل المسند ويختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها اما اضعف ستنبأ شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها وما بعدها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة للاجزاء الاخر كمات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم بمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وههنا اما لا سبيل الى الشك فيه انه يحمل كلامه في نحو جاءني زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف فيه لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيء عمرو عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعد مدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي اكل فشرب فنام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب وسيجيء في تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف ههنا لكونه مثالا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والذي في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من

كلام

من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك وكذا على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم مجيء زيد قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاء زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع قطعا حتى يصير في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه يصير النفي نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم المحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح وكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكونه من حيث مدلول اللفظ بحسب اصل الوضع موافقا لمذهب السكاكي من حروف العطف والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسير للضمير المجرور اي المفسرة ومن غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل تقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان

وجعله بحيث لا يجري فيه كما قال في المفتاح معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند
انه لتخصيص المسند بالمسند اليه مع على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا
لانه يجعل احدهما مخصصا والآخر مخصوصا والأمر باختصاصه ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه
بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور
على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى
الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يختص
المسند اليه بالمسند ولا يتعداه غيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون
المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى في قولهم اياك
نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان [illegible]
المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب [illegible] في قوله
تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم
ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هو لا يعدون تلك
الحقيقة التي [illegible] كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة
الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة
التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت [illegible] مثل قولك
هو البطل الحامي لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ولكن تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي
ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك
بصاحبك يعني زيدا فانه الحقيقة له وراء ذلك [illegible] طريقة قولك هل سمعت بالاسد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا
معنى التعريف ومدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان
الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره
ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من

عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة
عن عباده هو التخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق
الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي الكرم الا التقوى
والحسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام
اي الحيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم
على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه
قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك
مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم
المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تنقل الاسم فتقدمه تارة على الفعل
فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله تارة على الفعل فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند
اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وهو ما [illegible] منه
باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه
يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه
لاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم
يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه
شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان
في المبتدأ تشويقا اليه ومن ههنا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول
الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي كقول ابي العلاء المعري يرثي بها فقيها
حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني
والذي الذي ليس بنفساني وفي ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط
ضرام

وقبله لان امر الله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به وبهذا يبقى ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم عم ولا ناقة صالح
ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع في الشرح لانه لا يناسب السياق واما التعجيل
المسرة والمساءة للتفاؤل والتطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما
الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما نحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل
فاضل في الدار وعليه قوله نعم واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل
الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار والاخبار
بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب الزاهد يطرب دلالة على انه يصدر الفعل
حاله على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره منه
في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو
المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمصدر لا انهم من
الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة
الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع
الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه يستوي عندنا اثبات
وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال يوقع الشرب مثلا نحو لو قيل على المفتاح
لا نم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه السلب المضارع وما اسند
في عجب لو الشرطية ان شا الله تم الكلام وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى
تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالس ... وان ضيف الم
خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح ... الاستشهاد هو قوله هم خفوف
بتقديم المسند اليه وقول المص هذا تنبيه للشيء باعادة لفظه ليس بشيء وامتزاجها به
كون التقديم مفيد التخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي ... وما نحن
والخبر ههنا اسم فاعل لانه خفوف جمع خاف نحو ضيف واصيب يجمع هذا الاشتراط التوجيه
... التفسير بالمصدر في قوله تعالى وما انت علينا ... بوكيل وما انا بطارد
الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة ... لظهور ان ... في قولهم ...
خفيف غير مناسب للمقام وظهر ايضا انه لا يفيد التخصيص ههنا التصريح بالتخصيص بالذكر
الذي اشار اليه بقوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهو ان يكون الخبر عام

النسبة اي كل مسند اليه والمراد تخصيصه بعين وهذا سديد لكون في بيان كون التقديم مفيدا
لزيادة التخصيص نوع خفاء عند القاهر تقادير في دلائل الاعجاز كلاما ...
اليه المصدر بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي ونعني
الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح
قائل بالمصدر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف
النفي اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم ولي له اي قرب منه نحو
ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد تكون القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواك قائله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك
معه في القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان
مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني
ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند
اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض
غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول ما انا قلت
ولا احد غيري قصدا الى نفي القول فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما
يكون فيما يمكن انحصاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا غيري فانه
لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه
قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم
لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان
الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا
لا نم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد
من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان النفي الرؤية الواقعة
على كل واحد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع

النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا
رايت كل واحد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة
من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان
يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون
كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله
تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين ونشره في قوله تعالى
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وحينئذ يجري في هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه
البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب الوضع اللغوي لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتعين بتعين
الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا ... الا
فراد والمثنيات والمجموعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت رجلا
وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع هذا الفعل المنفي نكرة على ... صحيح
فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله
في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع وحينئذ فيكون المعنى ما انا رايت جمعا
من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد جماعة من الناس لا على جميع الناس
فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد في عموم النفي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه
بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان ... العيان انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان
السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي فيقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح
ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية فيتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعنى هو المفهوم
الصريح واللازم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع
على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص المنفي بالمتكلم لا يوجب اختصاص
اللازم به لجواز كونه اعم وقال العلامة في شرح المفتاح ان المفهوم من قولنا ما انا رايت
احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك

هو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو معلم
القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين
المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين
الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرته في نفسك وهذا السبب اعني عدم رؤية
من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه
هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على الالسنة وهي متقاربة ومنشا فهمها انهم لم يجاوزوا
على الحصر كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على
الفعل دون حرف النفي فقصد التخصيص وحملوا التقديم على التخصيص في نحو ما انا قلت كذا
في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول تحصيل كلامه انه اذا
قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت ياتي تارة للتقوي وتارة
للتخصيص كما يذكر عن قريب واما اذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن
فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال
لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك
وانت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما في قولك
ما انا سعيت في حاجتك فعلى ما اشار اليه العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه
لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
... على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه
مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما كما اذا حلفنا من القول ان نقول ما انا قلت شعرا
قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسانا
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا
هذا كلامه فاذا اعتقد المخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم

احد من الناس فصاب فی ذلک لکنه اخطا فی تعیینه فزعم انه غیرک او انت عبارکه
الغیر فلا بد من ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اکلت الیوم شیئا انا ما رایت
احدا من الناس ویکون هذا معنی صحیحا کما اذا قلت انا الذی لم یقل شعرا انا الذی
لم یاکل شیئا انا الذی لم یر احدا من الناس لکن اللازم من هذا الحصر ان لا یعرف
هذا الوصف علی الغیر ویکفی فیه ان یکون قد قال شعرا او اکل شیئا وراى احدا ولا
یصح و هذا المقام ان یقال ما انا قلت شعرا ولا اکلت شیئا ولا رایت احدا ما انا اکلت شیئا
ما انا رایت احدا لانه انما یکون عند القطع بثبوت الفعل علی الوصف الذی ذکر فی النفی
من العموم والخصوص ولم یقل احد بانه یستعمل للرد علی من اصاب فی نفی الفعل واخطا
فیمن نفی عنه الفعل فزعم انه غیر المذکور وحده او مشارکة المذکور کما اذا قدم المسند
الیه علی الفعل وحرف النفی جمیعا بل الواجب فیما یلی حرف النفی ان یکون المخاطب مصیبا
فی اعتقاد ثبوت الفعل علی الوصف المذکور مخطیا فی اعتقاد ان فاعله هو المذکور وحده
او مشارکة الغیر فلیتامل ولا ما انا ضربت الا زیدا لانه یقتضی ان یکون غیرک قد ضرب
کل احد سوی زید لان المستثنی منه مقدر عام فیجب ان یکون فی المثبت کذلک لما تقدم
وفی هذا اشارة الی الرد علی الشیخ عبد القاهر والسکاکی وغیرهما حیث عللوا امتناع
ما انا ضربت الا زیدا بان نقض النفی بالا یقتضی ان تکون ضربت زیدا وتقدیم الضمیر و
ایلاؤه حرف النفی یقتضی ان لا تکون ضربته یعنی ان علة امتناعه ما ذکرناه لا ما ذکروه
لانا لا نسلم ان ایلاء الضمیر حرف النفی یقتضی ذلک وجوابه انه قد سلف ان مثل هذا اعنی
تقدیم المسند الیه وایلاؤه حرف النفی انما یکون اذا کان الفعل المذکور بعینه ثابتا محققا
متفقا بینهما وانما تکون المناظرة فی فاعله فقط ففی هذه الصورة یجب ان یکون المخاطب
مصیبا فی اعتقاد وقوع ضرب علی من عدا زید مخطیا فی اعتقاد ان فاعله انت فتقصد
رده الی الصواب بقولک ما انا ضربت الا زیدا لانه لنفی ان تکون انت فاعلا لذلک
الفعل یعنی ان ذلک الضرب الواقع علی من عدا زید مسلم لکن فاعله غیری لا انا فاذا
کان النزاع وهذا الضرب المعین الواقع علی غیر زید واستقر ثبوته ونفیت ان تکون فاعله
فلا یکون زید مضروبا لا لک ولا لغیرک ایضا وهذا تحقیق ما ذکره العلامة فی شرح المفتاح
ان التقدیم یقتضی ان ینفی عنه الفعل المعین ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عین
ذلک الفعل فیتناقض بخلاف ما ضربت الا زیدا فان النفی لا یتوجه الی ضرب معین

و یکون نفی الضرب محمولا علی افراد غیر زید والاثبات لزید فیلزم التوقف لا یقال یجوز
ان یکون هناک ضربان وقع احدهما علی من عدا زید والآخر علی زید وقد وقعت المناظرة
فی فاعل الاول فنفاه المتکلم عن نفسه واثبته لغیره فیلزم ان لا یکون زید مضروبا له بعد
الضرب الذی نوظر فی فاعله ولا یلزم ان لا یکون مضروبا له لانا نقول المستفاد بالا هو
نفی الضرب الذی وقعت المناظرة فی فاعله فیکون هو ثابتا لزید ومنفیا عنه وهذا تناقض و
ان قولهم نقض النفی بالا یقتضی ان تکون ضربت زیدا اجیب بانه یعترض علیه فیقال ان النفی
لم یتوجه الی الفعل اصلا بل الی ان یکون فاعل الفعل المذکور هو المتکلم والفعل المذکور هو
الضرب الذی استثنی منه زید فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفی فلا یکون من
انتقاض النفی فی شیء کما اذا قلت لست الذی ضرب الا زیدا فکانه اعتقد ان انسانا ضرب کل
احد الا زیدا وانت ذلک الانسان فنفیت ان تکون ذلک الانسان واعلم ان ما ذکره
المصنف لیس بمخالف لهم فی نحو التعلیل بل یظهر اثرها فی نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فیه عند المصنف لجواز ان یکون احد قرأ کل القرآن سوى سورة الفاتحة
وعندهم یمتنع هذا لاقتضائه ان تکون الفاتحة مقروءة للمتکلم غیر مقروءة له هذا المحال ولا
عطف علی ان ولی حرف النفی والمعنی ان ولی المسند الیه المقدم حرف النفی فهو یفید التخصیص قطعا
سواء کان منکرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم یل حرف النفی بان لا یکون فی الکلام نفی اصلا نحو
انا قمت او یکون لکن قدم المسند الیه علی النفی والفعل جمیعا نحو انا ما قمت فقد یفید التخصیص
وقد یفید التقوی والیه اشار بقوله فقد یاتی ای التقدیم للتخصیص ردا علی من زعم انفراد غیره
او غیر المسند الیه المذکور به ای بالخبر الفعلی او زعم مشارکته ای الغیر فیه ای فی الخبر الفعلی
نحو انا سعیت فی حاجتک لمن زعم ان غیرک انفرد بالسعی فی حاجته او کان مشارکا لک فیه
فیکون علی الاول قصر قلب وعلی الثانی قصر افراد ویؤکد علی الاول بنحو لا غیری مثل لا زید و لا عمرو
ولا من سوی وما اشبه ذلک وعلی الثانی بنحو وحدی مثل منفردا او متوحدا وغیر مشارک
وذلک لان الغرض من التاکید دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة فی الاول ان الفعل
صدر عن غیرک وفی الثانی انه صدر منک بمشارکة الغیر والدال صریحا ومطابقة علی دفعه
الاول لا غیری وعلی الثانی نحو وحدی دون العکس وقد یاتی لتقویة الحکم وتقرره فی
ذهن السامع دون التخصیص نحو هو یعطی الجزیل قصدا الی ان تقرر فی ذهن السامع وتحقق
انه یفعل اعطاء الجزیل لا ان غیره لا یفعل ذلک وسبب تقویته تکرر الاسناد کما یذکر فی باب

كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي
قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين
تاكيد المسند اليه فان محل الاشتباه عند التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من
لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولهذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه
لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت تاكيد له على معنى ان
المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذا
الكلام الذي تكلم فيه مسند الى غير الضمير وانما اسنده الى الضمير على سبيل التجوز والسهو
او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد
التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز وسهو ونسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا
انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته فتدفع خطاء منه في فاعله فتقصد
ازالة الخطاء مثلا اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء عند السامع صدور السعي في حاجته منك
غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد
هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه ولذا
قدمه ... على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا ... ... [illegible]
على التجوز والتحير وذلك انه قال لو ... قلت ابتداء ... لمن علم المخاطب بوجود
سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك صح
غير ... تجوز او سهو او نسيان ... قلت ... لافادة وجود السعي
او ... انا سعيت في حاجتك فانه لا ... تجوزا وسهوا ونسيانا
اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي
فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا
او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم ... وليس معناه او نسيانا ان ... ذلك واما
الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك للاستبداد ... خطاء المخاطب في
الفاعل ... على الانفراد او الشركة فان كان ... الى القول ... جملة
كان تجوزا والا كان ... او التجوز او السهو والنسيان ... من المتكلم
وهو ... من المخاطب ثم ... هذا ما بنى عليه الشيخ ... عن الثمرة وهذ

الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم والبناء على
المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس
او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى
احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كأن لم يدخل في دلالة اللفظ
واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد
المخاطب بهذا الكلام انه قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة
وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف انه قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام
رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يعتبر في تخصيص الجنس
تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس
قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام
الشيخ ما ينبئ بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل
الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن يشترط ان يقصد به الجنس
والواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر
السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب ...
انه موافق لعبد القاهر لكنه قائل بالحصر نحو ... والله يستهزئ بهم وامثاله
مما يكون المسند اليه مظهرا معرفا ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه
مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر
كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فهو للتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي
حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلاث وان حملنا ذلك على التحول
على الاستبداد لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك لمن اراد التوفيق بين كلامه
وكلام الشيخ فقد تعسف ولهذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما
الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا
نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ

تأكيد للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطفا على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التأخير كما مر في نحو
انا قمت ولم يقدر او لم يجز كما في نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد بخلاف نحو انت فعلت لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من
هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لا يكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيد هذا
معقول واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال
من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل وانما
جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ على
الموقف لانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار المعتبرة فادر نكتة الاسناد الفريدة وهي في
المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير
ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او
لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني
تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب
لا يوحشه ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير في مظان
استعماله اي لنبوه قولهم شر اهر ذا ناب وهذا المعنى عن مواقع استعماله لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر اذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه
بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وبين قولنا بوجود المانع
من التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند
اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا
شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا

شر ولقائل

شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع المحصل للنوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح
وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة
وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة
التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف
عند عدم قرينة يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه في
الاصل مؤخرا ويدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضرب اكبر خويدك وقال هو
في معنى ما ضرب اخاك الا الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل
اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اظهر واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما اولا
ما كان مجوزا تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله و
المؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا
جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال
بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان
قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه
حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله تبيت بها انيق المحاق بليلة وكان
محاقا كله ذلك الشهر فان كله تأكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله
السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة
الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسجستان او قبر على قهد فان قوله وساكنه
عطف على قبر ونحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قعدت وهو قام عند قصد التخصيص
ليس مبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل
اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا متفق عليه عند النحاة ولذا حملوا الطير
في قوله والمؤمن العائذات الطير على عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما
جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة

ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ ثم هذا بعينه واهو قوله ومن كان هما فاكله
ذلك التبر فمعل ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للفعل المستقر
فكان مدلاله قبل المعاق على التبر وكان قوله ذلك التبر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم
فيكون مثل نحو في الدار زيد ولا يدل على جوازه في السعة ولو سلم نفيه تقديم على
المتبوع نعم وللمعطوف جهة تقدمه على العامل ايضا نعم قد ذكر ايضا انه يجوز تقديم
المعطوف بالواو والفاء وثم واو والا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع واما جميعا فما
لم يجوزه احد ثم لا يلزم من انتفاء التخصيص في صورة المنكر انتفاء جميع فوائد التقديم
فصول في التخصيص بمعنى انه يفيد تقديم ما ذكره السكاكي في نحو رجل جاءني من التهويل
وغير ما تحقق في النكرة والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فيكون تقديم بان
لا سبب التخصيص سوى ذلك بسبب تقدمه ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك الوجه البعيد
عند المنكر لفوات شرط المبتدأ ولا سبيل الى التنكير عما يدل على التوجيه بالتهويل والنوع وغيرهما
يستفاد من تقديمه التقديم فللبحث فيه مجال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يختص بالوصف فيه من
التاخير ضمن التخصيص وفيه مبتدأ فيجب ان يكون الخبر مستفادا من الوصف ولا
فلا بد من جهة ما يفيد التقديم والتاخير في صورة المنكر اذ لم يقصد التخصيص
ليس المثل يلزم ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير نحو قولنا رجل جاءني يعني
لا امرأة او رجلان ثم لما امتنع ان يراد التهويل لعدم الدليل عليه عند واحد
فالتنبيه يدل على التنبيه من التهويل من حيث تنبيهه على قوله
السكاكي ومن فيه ان قولنا قام زيد او قال الشيخ في النقوض ان قام انما ينتفي منه ان يلم منتظر
الاسناد وبنفي الحيلولة او قال عاقل يرى دون ان يقول يظن ولان قائم لما كان يتفاوت
في الحكاية والخطاب والغيبة في نحو انا قام وانت قام وهو قائم اسم الفاعل الغير
بعدا من حيث قوله وتشبيهه يشبه السكاكي قائم مع ان يتضمن الضمير بالخالي منه من
عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كالاسم الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام
وعند التشبيه يحتمل التشبيه بخلاف وينبغي ان اسم المفعول ايضا مع معموله والتشبيه لانه
مع تشبيهه اي مشابهته للخالي عن الضمير بمعنى ان قوله وتشبيهه بالخالي يعني احدها المقاربة

ولنا عنه كان للتقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وتشبيهه علة للثاني وفي
ما فيه من التعسف ومن اراد بهذا المعنى فليتق وشبهه بالخالي عطفا على تضمنه ليكون وفيه
ولهذا اي ولتشبيهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة ولما في صلة الموصول فانما
حكم بذلك لكونه فيها فعلا معنى الى الصورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام
التعريف على صريح الفعل والا فهو قائم مع الضمير مع معمولها اي الجملة في لبنا حيث لم يعرف
محله من الاعراب ولهذا قائم او ضارب قائم او الحاصل انه ما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه
روعيت فيه الجهتان اما الاولى فباعتبار قرب من هو قائم في التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة ولا عوملت معاملتها في البناء فان قيل لو كان حكم بالافراد والاعراب في قائم
من زيد قائم بناء على تشبيهه بالخالي لوجب ان يحكم بالافراد والاعراب فيما استند الى الظاهر
نحو زيد قائم ابوه لانه لا يعمل فيه اذ العمل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر حملا عليها
للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح ويتبعه في حكم الافراد نحو
زيد قائم ابوه وحمل باعتبار الملاقي لمسند الضمير عارف لمسند الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
وقال الشارح معناه انه مارد في الافراد واذا استند الى الظاهر كان الظاهر ومثنى او مجموعا
ولعله سهو لان ما شرحه ابدا للجملة ومما يرى تقدمه على المسند للازم لفظ مثل وغير اذا
استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت
تجود وفي الجواب مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع
اي انا احمد وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل ونفيه عن المخاطب بل كلمن
اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على حضرة وصفاته وكلمن
من كان على اخص الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب
العرف انه يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى و
الثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الاعم
لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له
من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الانخداع للغير من غير الفضل الى انسان سوى المتكلم يعرف
بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع الاصل في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما
اي استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير
اسند اليه في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني

سابقه استدم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة
تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك او بغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله
من غير معناه حالكون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ من ارادة
التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اى ضربني بالم ينشأ من ذنب كان فوقك عرض فضل كذلك
انا فقد مقدمة اخر يستعمل فيه على سبيل الكناية ويلزم فيه من فليتنبه له لكونها اى
تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية
للسلوب بهما نفس الحكم وثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجئ والتقديم لكونه مفيدا
للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ
في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس يوجب الحرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت
انا تقصيت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحى بهما هذا نحو
وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما او قلت يقول كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلقلا
من جهة ويعنى عن صحته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه او يقبل
وقد يقدم المسند اليه ليس بحمل على المسند المعرف في حرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم
اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام
عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم
ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة افراد لئلا
يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي
والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس
خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان قيل
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه
اقوى لان وضع الكلام على الافادة وهذا القدر يتمسك في اصل الدعوى بالاستقلال ويكون
هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة
التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما في موجبة فلان حكم فيها بثبوت عدم القيام على افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف

السلب قد جعل جزءا من المحمول لا منفصلا عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا
المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما
عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول فيكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما
متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من
ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي
القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق
لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة
نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من
الافراد وبان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي
الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا
ثبت ان انسان لم يقم يكون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان
بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا التاكيد
معنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم واتما قال
في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل
نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الا
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم
ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله
لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل
نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم انما هو
النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند
ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي

واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد
فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعد لعموم السلب ليكون
للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخ عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل
انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد
نقل ذلك الاسناد للقيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم
يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من
الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ
اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل
انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر فيكون كل للتقوية ولما كان لقائل ان
يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع
اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل
على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد لا تكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى
كان حاصلا بدونه وانما لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا
انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل
فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس

لا يقال

لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه
بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا فان اشترط
فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء حمل النفي عن الجملة او عن
كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند حمله للنفي عن جملة
الافراد تاكيدا لان قولنا انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظ وح يبطل ما ذكرتم
بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض
الافراد دون البعض الاخر فبان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلنا للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون
تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت
كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها يتبين فيها ان
الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور
الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي تكون من
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد
او بعضها ان الكلية هي التي يبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا
لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها ثم اذا التقدير انه قد بين
فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني
بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار
بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات
وههنا يجوز ان يكون هيئة النفي وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه
سور الكلية فانه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات وان كان ادخال اللام يوجب
تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب وقال عبد القاهر في نقد ان كلمة كل
تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت
عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل
ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل سهمي للمرء حاصلا
اما حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في

خبر النفي اما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان
كلامه في الدخل وخبر النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يعسر عطفه
عليه اما الاول فظ واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل
القوم ضربت وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا
فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي
والتقديري حصل منه القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه ليغير عبارة
الشيخ وهو قوله اذا دخلت كل في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا كما اذا قدمتها على
الفعل المنفي العامل فيها فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل
عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يتخلل اداة
النفي على فعل عامل في كل كما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الداخل على
الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا نحو ما جاءني القوم
وما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصلا فيه او مفعولا كذلك نحو ما اخذت كل الدراهم
او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وبين مثال التاكيد عما لا على
ما سبق وجعل النفي منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في
وكذا اذا وقعت مجرورا وظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك وفي جميع هذه
الصورة توجه الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما
اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في
الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم
فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان المحمول جامدا نحو ما كل سوداء
تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى معمولا للفعل
او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ الدراهم و
نحو ما كل الدراهم اخذت انا وما اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق الادراك المرء ببعض متمنياته
وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال وقال الشيخ اذا تاملنا
وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا
نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله
لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم الذي لا كلي والا اي وان

وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم
النفي كل فرد لما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال
له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل
ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشمول
كل فرد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على
معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب فان الشعر المعتمد في اثبات المطلوب الحديث
اي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي ثبوتهما
جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد له لانه انما يناقض نفي كل منهما النفيهما جميعا اذ الايجاب
الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشاعر فيما انا
لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان نصب الفعل على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب
كل ههنا ما يكسر له وزنا ويسابق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو
كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لما عدل الشاعر الفصيح عن النصب الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ في نصبها
جعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا
لا نقول اما بني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلهم ونظيره ما ذكره سيبويه في قوله تعالى
قلت بل ان الدخول كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على الضعف اذ لا ضرورة
اليه ممكن ان يقول كلهن فتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع
اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا
او مبتدا لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدم لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول
والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الحمل منتفيا لذكرها او في حكم المتقدم
الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوي لا اعتبار في الصورة عما هي لها فلذلك يقال
ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر كله لله هذا كلامه وامسا تاخيره فلا يقتضا
المقام تقرير المسند سيجيء بيانه هذا الذي ذكره من الحذف والنكت في الاظهار والتوبيخ السلب

ولتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال ويخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لا
قتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر هو الاظهار
دون الاضمار لعدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا
الباب الذى هو للمدح العام فلذلك التزم اعنى من غير تعيين حصله والتزم التفسير بنكرة ليعلم
جنس المتعقل فى الذهن ولم يكن فى اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم
رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار من قبيل نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام و
الاجمال والتبيين بتفسير المتبوع وتفصيله بما يليه مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد ولما
هو من هذا الباب على احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اما على قول
من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على
القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك
لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود فى هذا الباب
وما يجب تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد اختص هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
كون ضميره مستثنى من غير ان يستوى كان لمفرد والمثنى والمجموع لمشابهته الاسم الجامد فى
التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص
فى اللفظ التذكر وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله
فى نعم الرجل رجلا زيد ثم ذريعتها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقوله
هو الله احد فالضمير للشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث
هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار وقصد الى
المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع تذكير الامير مع فقره وهو ذو بيسان وقد يأتى
القياس تقيضه جاز مولانا لم يتوضى الصلاة فعلم بالرجل وبالعالم فقر ويكرم بعده وقوله
نفسى مستوى مستويات الا لعل من للمسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما نعقبه
اى نعقب ذلك الضمير اى يحق على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من
الضمير معنى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس من التشوق
الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد الطلب
الشيء مما ناته الطلب لذ فى الطلب محل ومكان له يمكنه لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان

يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يتوهم ان هذا الباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير
ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب
نعم لكن بتجار تقدير كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو
تعليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون
الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب
نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله
انا انزلناه اى القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله فى المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس
اى يوضع المظهر فى موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية
بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى كم عاقل عاقل هو
وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية اعيت
اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى من نحر الامور علما اى اتقنها زنديقا كافرا
نافيا للصانع فاتيا لو كان له وجود لما كانت الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير
محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع
عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه
فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذى له تلك القصة العجيبة
والحكم البديع وفيه ان الحكم البديع هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص
المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضمنا كان مبنيا ولا يخفى ما فيه
من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اى وللتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد
البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا والنداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال
فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه
وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قوله من
الدهنية تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى اى احزن من شجى بالكسر على علم يعلم واما شجا
بشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى
بقتلى فلم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالعين الذى يشار اليه باسم الاشارة فرنى

كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اى تمكين المسند اليه عند
السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لا شك انه الذى يصمد اليه فى الحوايج
ونظيره من غيره اى نظيره فى غير هو الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من
غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع فى ضمير السامع وتربية
المهابة او تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا للمامور الى الامتثال والاتيان به مثالهما
اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا
امرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى من غير باب المسند
اليه فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل على لما فى لفظ الله
من تقوية داعى النبى صلعم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير
اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا مقرا
بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل
انا العاصى لما فيه من الدلالة على ان يكون العاصى بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب
الشفقة ما ليس فى لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى يا ايها الناس انى رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا
بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليعلم بان الذى وجب الايمان به واتباعه
بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا
القدر اى التعبير مختص بان يكون الحكاية الى الغيبة ففى العبادة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى
التقدير الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا مضمر غايب
والقدر او فى قوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا يادة من
المص ليس الشرع فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان كل الغيبة باسم
مظهر او مضمر غايب او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان كل منها فى
الكلام واقعا بعد الاخر او لم يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده على خلاف الاخر وهذا انسب بمقصود
المص من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذا من التفات الانسان

من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا فى علم البيان
على انه لكنه مما يتعلق بالبيان على العلوم الثلثة كقوله اى امرئ القيس تطاول ليلك
بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها خص هذا المثال من بين امثلة السكاكى
لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى
الظاهر بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من
الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم
قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر منها رقبة المخاطب لغيره تطرية لنشاطه وايقاظا فى اصغائه
فلو لم نعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو و
نحن رجال وانتم رجال وانت الذى صل كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن
معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم
ويا رجلا له حرمة سيدى وفى التنزيل أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق
غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا الصراط المستقيم وانعمت
فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير
عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لى هذه المسئلة فانك
الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شئ بعدكم عدم
فانه لا التفات فى ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون لفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام الندا
ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو
يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشئ قال المرزوقى انا الذى سمتنى
امى حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان
الغرض فى الاخبار عن نفسه وكان الغرض هو الاول لم يبال بعود الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى
لامنه من الالتباس ومع ذلك فيتبع عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا اشتهار مورده لرده
لكنه ورد من الناس من زاد الاخراج بعض ما ذكرنا مبتداه وهو ان يكون التعبير الثانى فى كلام واحد وهو غلط

لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا مبني قرئ لنريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات
لنريه ومتمماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان
النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون
مقتضى الظ التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات
باتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبإ جاءني وخبرته عن ابي الاسود
في الصحاح العائر قذى العين ... اي غمضة غمض منها وباتت له ليلة ...
المجازي كما هو ... فكانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت
من الابيات الثلثة التفاتا وقيل لصاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات
في ثلث ابيات فظاهره ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات
والاثنان في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة
في بات او يكون الثاني باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في
جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور
ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل ملحوظ واقع عليه اسلوب الكلام وفي
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني بانا لا نسلم ان الكاف في
ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم وكقول الشاعر
هل ترجمن لكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل اولئكم وقوله تكراء
صاحت قبيل الهجر ان ذاك ... في التبكي حيث لم يقل ذاكما مثال الالتفات عن التكلم
الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون
ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد
المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء والمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون
فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظ والالتفات يجب ان يكون على خلاف
مقتضى الظ قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظ لان الظ يقتضي ان لا يغير الاسلوب

الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله ومن ثناياه جاءني وقد
قطع المص بانه وارد على مقتضى الظ وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف
مقتضى الظ وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون و
جاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظ لما انحصر
الالتفات في خلاف مقتضى الظ عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الخلاف بينه وبين
ثم الصواب انه ينحصر في خلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققنا
والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم
لفظ الجمع لتعظيمه لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم
وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم
نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة
طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي و
معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب
اي حين ولى الشباب وكاد حان مشيب اي زمان قرب للمشيب ...
الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل
يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى والمطلب لي وصلها و
روي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول الثاني محذوف اي شدائد فراقها
او على انه خطاب للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات
اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا و
خطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف و
الخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت
تحول بيننا الى ما كانت عليه من قبل والى الغيبة نحو حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان
فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل
في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله
تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظ فهو بمنزلة المخاطب
بلا ان ذلك يجري من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قوله ... الله لبس له

شعيث ومن مثله الخليفة بالنجاح اعنق بانك الى وانى بسبب منك انك ذو ادباح فانه
ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني
هو الخليفة وهذا اقصر من تفسير الجمهور فقوله الى العد هل يتربص بكم رسالة مرسل
ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في هل يتربص بكم الى الغيبة
في اولاك يعني اولئك وهو قال الفتى اعرض عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يتربص بكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت
وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في
المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر
وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل
عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء
فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي
الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع
به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان
الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طرف
التوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه
بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب
مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد من قلب حاضر يجد
ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات
وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك هو في يوم الدين و
المفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على
ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في
بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبه بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك
المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية

٤٧

الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات
مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون
اهدنا بيانا للمعونة المطلوبة كانه قيل كيف اعينكم فقالوا اهدنا ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج وا
لاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي
ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجري عليه تلك
الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم
المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز ولم يعرف فيه فكان تعليق العبادة به
تعليق بلفظ التميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال انه اريد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب
حضوره وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه
صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف ذلك اولا بانه المدبر للعالم وا
ثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعد لهم امر المعاد
وثالثا بانه المالك العالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لنا هي و
تميز بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند
العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعليم لا
العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر وعدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند
قال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده
تنبيها على انه اي ذلك هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه
لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري
فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس
الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب
بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم

هو الاولى بان يقصده الامير او من هو كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد جديرا بان يعقد

بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا

انتاي الادهم حديدا فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده

او السائل عطف على المخاطب اي تلقى السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك

السائل تنبيها على انه اي على ان ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له

كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف

القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد

قليلا قليلا حتى يستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا

ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها

الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف

بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب

لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به

غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين

واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف

تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما في

خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى

الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور

فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع في

النظم لا فصعق في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم

الفاعل وان الدين لواقع ومثله التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع

له الناس اي يجمع فيه الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد

على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون

بمعنى الماضي والحال وقد يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير قرينة الا ان دلالة

الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا اريد معناه

الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما

لم يقع كالمستقبل مجاز فيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير

الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر ثم ولكونهما

من الدلالة على عكس الوصف يتنافيان في الفعل وان شئت فوازن بين قوله

ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم

يجمع له الناس ليتضح على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول

الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع بهذا والكلام المقيد محل النظر ومنه اي ومن خلاف

مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان

احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون

المعنى تابعا له كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل

التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني

ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة

على الحوض والمعروض على الحوض الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون

له ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس

والخاتم على الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف

لان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف

وههنا الامر بالعكس فقلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول

اظبي كان امك ام حمار اي ذهب التسوية من الناس واتفقوا بصفات الكرام حتى لو تعلقوا

على هذا ثبتت لا تبالي انسان منهم ابا كان ام غير صبي فقيل انه قلب من جهة اللفظ

بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم

نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ليحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام

وما وقع بعد الهمزة الى ان حذف الفعل او وجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوبه لعدمه في المقام

المقصود بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه فهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ

وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحماد

عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن

قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان

اسم كان والخبر معرفة وما يقال بجعل بينهما ذا بال ثم فيه قلب من جهة المعنى لكن هذه في

الاصل هو الام والمعنى على اظبي كان امك ام حمار لان المقصود التسوية بين ان تكون امه

طبا وان يكون حالا فانهم وقبله اى السكاكى مطلقا ايماء فيه وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ولنشجع
عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتى في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورد عليه اى على
السكاكى مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا عنى نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف
قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع
الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى
قوله اى لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه ففي
القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون
الارض في الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير
نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام مقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم
عكس المقصود كقوله اى كقول القطامى يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من
السطح بالفدن اى القصر السياعا اى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعد امر
بها الرجال ليأخذها ونحن نظن ان لا انقطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في
سمن الناقة ما لا يتضمن قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثانى ان
يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع
البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت وقد
بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قبله وما هو فالمناسب وصف الرأى
والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأى مجرب
فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب عنه بانه ليس من باب القلب لان
قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب للذى اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ الفيته
وجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت على خلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس
معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحمل منه الذم ولان نحو هذا الكلام
الدال على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام حثا على ترك الفكر في العواقب
ينقض الحزن خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى
جرحت يصلح قرينة اى على ان لم اصب بمعنى لم اجرح ولا على انه بمعنى لم الف ولا قرينة عليه
مع ما فيه من بتر النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح بلا دلالة في ذلك لانه اذا جعل جذع

البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه للجملة بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية
للمقصود والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير
في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التى كان عليها اولا لم يؤثر رأيه عندهم
في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته
الحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد بلغت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما
ارادوا منى ولهذا على بصيرة الاولى لم يبد لى في الاقتحام والاغلب في اختيار التطرق والا
بخلاف بل قد صار اقدامى في الحروب قارحا لطول ممارستى وتكرر مباشرتى للحرب
البيت المسند اما احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه
حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج
الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه
ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اى قول الفابى ابن
الحارث البرجمى ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب في الاساس الماء
ورحله اى منزله وماواه وقيار اسم فرسه فلفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة
والتوجع من الكربة وحذف المسند من الثانى والمعنى انى لغريب وقيار ايضا غريب لقصد
الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز
ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم
تقديرا فيكون العطف بعد مضى الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا والثانى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها
عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك ههنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو
منطلق وللسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر
في غير ذوى العقول ايضا وبيان ذلك انه لو قيل انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على
قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر
تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه
بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين

امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف
جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما ظنك بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والراي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس
البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوى رماني على ان
بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو مثال من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر
كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا ابن حمي كيف ولم ادر بيني
وقد كان منه البر والبحر منه على ان البحر يرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر
منه على والبحر ايضا منه فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا
المبتدأ في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت
منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مقبلا والبحر ايضا منه على ان يكون من عطف المفرد
كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك
فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف
لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد معنى خاص مثل
قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر ثم تقييد الفعل على نوع خصوصية فتعذر بحسبه
كلو المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في اذا
قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل
للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل اذا هو فاجات ثم
يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف ثم لا يكون مضافة
الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدأ اي في المكان زيد والزم
تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا
في المكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في
السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في
الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار

والعدول

والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان
ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان
ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة
لشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمراد بها حاصل
للاختصار بدون الضيق بقولك ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا نبه على هذا
الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فانهم وكقوله
تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول
وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط
ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن
العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج اليه ولما احتيج
اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا
ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف
الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه
علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان
الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر ابرز الكلام في
صورة المبتدأ والخبر يعني كان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا
عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وان انا ليس بمبتدأ بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في منافاته
فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل
وحذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف نكتة الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من
المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى
الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول
الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبان الاصل في المصادر
المنصوبة اي صبري صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام
قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا
حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف ثم لا يكون الحذف اصلا والقرينة ههنا

هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يبهم منه فضلا
المعنى بسهولة ويناسبه حذف المبتدا بقراءة من قرا فصبر جميلا بالنصب فان معناه اصبر
صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان
كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير اجمل و
ليس هذا المعنى ههنا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله
تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الهنا ثلثة او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف
الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق
العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا
قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك
ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى
الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند
اليه او المسند ونصت على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام عمرو قام ازيد قائم ام هو قاعد
ازيد عندك ام عمرو عندك فهي منقطعة البتة لانك تقدر على الاتيان
بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من
غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو
الفعليتين المشتركتين في الفاعل نحو اقعدت ام قعدت واقام زيد ام قعد لانك لا تقدر الا على
لا بد من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعليين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا
الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور
النحاة يعلم ان المحذوف فعل وان المذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية
فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى
له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها
يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وحاصل
في قولنا الله خلقها الظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ
والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم

للسؤال عنه اهم والجواب لا يحمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على المحقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال
مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال
ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع لانه لم يعتمد على شيء لان الجار
والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء و
الضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع
ماله او بيبكي المقدر ليبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل اليه
لاستحضار صورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد بن نهشل ضارع وهو ان يحمل الفعل
مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بالفعل مضمرا لسؤال مقدر على
خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند
الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء
لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اكد واقوى
وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر
اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال
قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه
بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع للسامع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل نعمة من حيث لا يحتسب وهو الذ
بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولما جوزوا ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب
يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته من الحذف والاضمار وباشتماله على ابهام الجمع بين
المتنافيين من حيث اللفظ لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام بدون الاهتمام بالفاعل
ويقدمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في ايقاع اول الكلام
في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع والعز واما ذكره اي ذكر المسند

فلا مر فی ذکر المسند الیه من ان الذکر هو الاصل ولا مقتضی للحذف نحو زید قائم ولضعف التعویل علی القرینة نحو لئن سالتهم من خلق السموات والارض لیقولن خلقهن العزیز العلیم
وعن التعریض بغباوة السامع نحو محمد نبینا فی جواب من قال من نبیکم ومنه قوله تعالی بل فعله کبیرهم
هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا یا ابراهیم ونحو ذلک او ان یتعین کونه ای المسند اسما
او فعلا فیفید الثبوت او التجدد کما سنذکره او ان یدل علی قصد التعجب من المسند الیه کقولک
زید یقاوم الاسد عند قیام القرائن کسن سیفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلک وحصول التعجب
بسبب الذکر ثم لان القرینة انما تدل علی نفس المسند واما تعجب المتکلم للسامع فبالذکر السابق منه
فی الط ولما افراده ای جعل المسند غیر جملة فلکونه غیر سببی مع عدم افادة تقوی الحکم اذ لو کان
سببیا نحو زید قام ابوه او مفیدا للتقوی نحو زید قام فهو جملة قطعا واما نحو زید قائم فلیس بمفید
للتقوی بل هو قریب من زید قام فی اعتبار التقوی کما مر وقوله مع عدم افادة التقوی معناه مع عدم
افادة نفس الترکیب تقوی الحکم فخرج فاعل المصدر فیخرج ما یفید التقوی بحسب التکریر نحو عرفت
عرفت او حرف التاکید نحو ان زیدا قائم ونحو ذلک او یقال تقوی الحکم فی الاصطلاح هو تاکید بالطریق
الطریق المخصوص نحو زید قام والعالم یعلم مع عدم قصد التقوی کما اشیر الیه لفظ المفتاح لیشمل صورة
التخصیص نحو انا سعیت وما عندک عند غیری کما ثبت وما انا قلت هذا فانه لم یقصد به التقوی لکنه یفید
ضرورة تکرر الاسناد فعدم افادة التقوی اعم من عدم قصد التقوی واجیب لصاحب المفتاح بان نحو انا
سعیت عند قصد التخصیص جملة فعلیة وانما تاکید مقدم للمبتدا والمسند مفرد لا جملة کما فی سعیت انا
وقد عرفت ما فیه ووقع قوله غیر سببی موضع الفعل فی عبارة المفتاح عدل الیه المصنف لان صاحب المفتاح
قد فسر الفعلی بما یکون مفهومه محکوما به بالثبوت للمسند الیه او بالانتفاء عنه فخرج المصنف انه یشمل السببی
ایضا لان کل مسند محکوم به بالثبوت للمسند الیه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حکم بثبوت شیء
لشیء او نفیه عنه ولقائل ان یقول لا نسلم صدق هذا التفسیر علی المسند السببی لانا سنبین ان المسند
فی نحو زید ابوه منطلق وزید انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الی زید لا الجملة التی وقعت
للمبتدا وذلک انه لم یحکم بثبوت منطلق او انطلق لزید لکن هذا مفرد لان الجملة الواقعة خبر مسند قد
اسند الیه ضرورة فتفسیر الاسناد الخبری کتابه بانه الحکم بمفهوم لمفهوم وهو اما ثبوته له او انتفاؤه
عنه ضرورة فلا بد ان الحکم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزید بمعنی انه ثبت له هذا الوصف وهو کونه منطلق
الاب غایة ما فی الباب انه وصف لمتعلقه فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقیقة لا نتقض بکثیر من المسند
الفعلی الاعتباریة واذا کان المجموع مسندا فعلیا فقد بطل ان کون المسند فعلیا مع عدم قصد التقوی

یقتضی افراده مما ذکره الفاضل العلامة فی شرح المفتاح ههنا ان المسند فی زید منطلق ابوه
فعلی بخلافه فی زید ابوه منطلق ثم استدل علی ان المسند فی زید منطلق ابوه هو منطلق
ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله لیس بجملة فالمحکوم به فی زید منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زید ابوه منطلق وهذا الضبط ظاهر لان اللازم مما ذکر ان لا یکون منطلق مع ابوه جملة لم
یلزم منه ان یکون المسند هو منطلق وحده والقول ان مراد السکاکی ان المسند فی زید منطلق
ابوه لیس بفعلی کما انه لیس بسببی والا لکان المناسب ان یورد فی الفعلی مثالا من هذه
القبیل لانطفائه اولی بان یمثل له وایضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزید بخلاف
مفهوم انطلق ابوه تحکم محض ثم المذکور فی قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل کریم وصف فعلی
ونحو رجل کریم اباؤه وصف سببی وعلی هذا کان القیاس ان تجعل نحو زید منطلق ابوه مسندا
سببیا لکنه لم یصرح به فی الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تقسیم المسند الفعلی
امثلة منها نحو اکرم من الباسلین وفی الدار خالد وقال اذ التقدیر استقر فیها او حصل علی
اقوی الاحتمالین واعترض علیه المصنف بان الظرف اذا کان مقدرا بجملة کان المسند فی المثالین جملة
ویحصل التقوی فی خالد فی الدار فیخرج بالاسناد لا بالفاعلیة لعدم اعتماد الظرف علی شیء واشار
الفاضل فی الشرح الی الجواب بان المثال الاول مبنی علی ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثانی مبنی علی مذهب الاخفش والکوفیین حیث لم یشترطوا فی عمل الظرف الاعتماد علی شیء
ثم قال وانما قید المثال المذکور الاخیر بقوله التقدیر استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتی یکون
خالد مرفوعا به لم یقع الترکیب وجمیع ذلک خبط ولم یقصد السکاکی الا ذکر امثلة المسند الفعلی
ایضاحا للتفسیر مفردا کان او جملة ولم یذکر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وکل
منهما مذکور بامثلته واغراضه فیکون التمثیل ههنا ضائعا ولذا ترکه المصنف ایضا ویدل علی ما ذکرنا
انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسیر تقوی الحکم نذکره فی تقدیم المسند فلو کان قصده الی امثلة
لافراد المسند لکان المناسب تاخیرها عن هذا الکلام لانه قد وقع منه فی ضابط الافراد ذکر الفعلی
وذکر التقوی فتوسیط امثلة الافراد بین تفسیرهما لا یکون مناسبا وهذا لا یخفی علی العارف
بصناعة الترکیب ونظم الکلام والمراد بالسببی نحو زید ابوه منطلق لم نفسره للاشکال ونعرض ضبطه
وکان الاولی ان یمثل بالجملة الفعلیة ایضا نحو زید انطلق ابوه ویمکن ان یفسر بانه جملة علقت
علی المبتدا بعائد بشرط ان لا یکون ذلک العائد مسندا الیه فی تلک الجملة فخرج نحو زید منطلق ابوه لانه
مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعلیقها علی المبتدا لیس بعائد ونحو زید قام وزید هو قائم

لان العائد مسند اليه وقد يحصل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد ضربت ابوه وزيد ضربت

عمرا في داره وزيد كرمت سبع نرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا

وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل

او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فيصدق المسند السببي على مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ

وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه

ذلك المسند اي جعل مسندا او منفي عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات

لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما يطلب

تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب

ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدأ ابوه قد علق بزيد

بالاثبات له وزيد غير ابوه منطلق عليه لان معناه ما حصل مبتدأ وادفع منطلق مثلا عنه

فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس تجب

على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو

اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على

قوله يكون مفهوم المسند فتوهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وانه

او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله ولما الحالة المقتضية لكونه جملة نحو اذا اريد

تقوي الحكم او كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان نقول واذا كان المسند فعلا

اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا

التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد

ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين

وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي

يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا جملة

مسند الى مثل ويمكن ان يقال ان قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان اي زمان هو مضاف

الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند

كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا فيكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع الكلام

وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فللتقييد للمسند باحد الازمنة

الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده

بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ

كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلاته مضى وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات

الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الان او غدا

فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاخذ الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع

افادة التجدد لكونه من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه

يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض

كقوله اي طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه ويتناشدون

ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي

شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا

ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فتى وعداوة فاذا وردت طلبني الكافر بامرهم

واما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الدوام والثبوت

لاغراض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو مما يجيء فيه الدوام لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق

ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد وقال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق

ينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل

وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا

فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه

يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله

ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق واما تعلقا

اسما او فعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق

او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد

التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان

ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو من المعمول ويقيد كان ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة

في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون المبتدأ بتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان

زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وذكر

كان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وقع ابا

بان زيد نائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى بالحصول والوجود في الزمان الماضي ومعنى ...

لتشبيه الفاعل على صفة اى حيله وتنبيه على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مضمون
الجزء الثاني اعنى تلك الصفة متصف بها في تلك الافعال لان معنى صار زيد غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر
حكم معناه فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال الذي انتقل اليها وهذا نوع اخر في
تحقيق كون هذه الافعال مقيدة بهذه الافعال واما تركه اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية
الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاطلاع اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان
يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق بدا في
ان يعتقد المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما
تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات
تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين
ذلك اى التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل
المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج
الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية
نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة
بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب مبناه على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا
لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يقع عمرا ان تضرب اضرب واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده
ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اى بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
ولهذا الدقيق قيد بقوله في نفسها فتعسف منه وتغليط للكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق
لها احتمال الصدق والكذب ويتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس
بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عنده فهو جواب الشرط وعليه منوط
وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك اذ صدق عنه قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت
مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية

لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به
والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر ان الجزاء
باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار
في ... وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية
الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين
قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها بمنزلة الحملية في انه يخرج جزءاه عن موضوع
التصديق والتكذيب ويخالفها بان جزءيها مؤلفان تأليفا خبريا قد يكونان خبرين وباعتبار الحكم فيها ليس بين
احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الايجابية فقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه
عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند اهل العربية ان النهار موجود في كل وقت من اوقات
طلوع الشمس فهو ظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على
هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهمة
في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم
فلا يقع في كلام الله الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده
فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما
ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط
وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل ولهذا ذكر في المفتاح ان الاصل في ان
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط بخلاف اذا نحو اكرمك حيث لا تعلم القائل ايكرمه ام لا فنبني على المقال
اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع ولذا قال ... نحو ان لم اكن لك ابا كيف تدعي ... مستعملة في مقام
الجزم لنكتة وظاهره ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو نفي كونه اباه فلم يشترط
الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما
هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان
الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك غلب لفظ الماضي على
لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على
الوقوع وان كان نصا نظرا الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل
نحو اذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها

وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اى يتشاموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه

من المؤمنين جئ في جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذ الان المراد الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به

لهذا عرفت تعريف الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة

وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا

حين بان ودون اذ انما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا

بحث وهو انه بعدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين او فرد معين واما فى نوع من الانواع

وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما

انه يحصل الا فى ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا

ان يقصد به نوع مخصوص والمعرف تحقيقه بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث

ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب جمهور

صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان تكون العهد

الحصة معينة من الجنس والمقررات المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا

ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله ثم رمنا به حيث جعل الحسنة المعهودة

حقها ان تشك فى وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد

به العهد على مذهبنا بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن حتى كانها نصب اعينهم

لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا

المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره العلامة من ان تعريف العهد اقضى

لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة هي الخصب والرخاء فصارت لكثرة

دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر فجيء بتعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء

باختصاص هذه العظام من الحسنات ولا يشكرون الله عليها ثم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم

معاملة ولا يلزم ذلك فى تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير

لان قسم الاول دون الثانية ولان التكرر على القليل كترك على الكثير فانه قد يعذر الاول دون

الثانى واما لفظا فلانه اذا قصد به العهد يكون واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا وجاء بخلاف

الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم

بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس ترك الشكر على المعهود وغيره

فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فتحقق الاذا

حينئذ يكون بمنزلة الحرف واذا اطلقت الحسنة هي الواقعة المعهودة فلم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو

المقدر فح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل فى الالزام

لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة

المعهودة ينافى القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها

مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر فى

كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اى جئ فى جانب السيئة بلفظ المضارع

مع ان لان السيئة نادر الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على

تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضى مع ان فى السيئة منكرا فى قوله تعالى واذا مس الانسان

ضر دعانا وهو قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر

الى لفظ المس الذي هو اقل من معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل

ضر لعدوله عن الحق ولذا تكاثر الضلال فيه بلفظ اذا والماضى على ان ما يتمسك به من القرب

عبد لحمد ان تكون فى حكم المقطوع به واما الثانى فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر

المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء

مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا

لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان

فيها اخبرك تجاهلا خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان تطلع الصبح وتنقضى الليل

افعل كذا متجاهلا تولها وتحيرا ويشير الى هذا اولعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت

فماذا تفعل او تنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم

كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ

اى التعيير للمخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك الشرط

الا لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة وغير

ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد

صفحا اى اعراضا او للاعراض ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو

كونهم مسرفين اى مشركين مقطوع به لكنه جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان

الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات

لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة

للمخاطب عجيب يعني معنى لا يليق يستعمل في غير المحتملات فيمتنع ان يكون مثله لو جاز قوله تعالى وبعض

ما استعمال والانهي [illegible] دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه

والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يليق ان يقال ان كان الانسان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال

في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت ثمن

هذا الشيء استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد

اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض

والتقدير [illegible] لو ادرسنا [illegible] في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى

ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا محققا فبناء على الانكار والمراد نفي

حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن

ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول

بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى الاخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بالقيام

على من حصل له القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل

مع المرتابين تغليبهما او يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي

ان يثبت الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله وهو الايات الدالة

على انه منزل من عند الله ولذا يكون للتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم

فمنهم من يقطع [illegible] فيكون [illegible] الجميع [illegible] بهم والمثال المذكور [illegible]

لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما ذكرنا ان الشرط لما هو [illegible]

في الاستقبال هو محتمل الوجود والعدم لانا نقول [illegible] ان الشرط [illegible] في

المستقبل [illegible] على ان تغليب [illegible]

الى معنى الاستقبال وقد ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ

كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة

على المضي [illegible] لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا

الزمان الماضي ولهذا [illegible] المنافي فعله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى

مع القوم الظالمين لانه مما ينكره [illegible] العقول فلا تقعد بعد ان ذكرنا [illegible]

الشرط ماضيا فيه كان [illegible] يستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا

والبعض غير مرتاب فكان للجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة

في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا تخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على

المرتابين فلما غير المرتابين قطعا انتفى التوبيخ قطعا بارتيابهم [illegible] منهم الارتياب

ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع بارتيابه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في مثال

المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب المذكر على المؤنث بان يجري على الذكور

والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من

القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور

والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية

اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه

لان الغرض مدحها بانها صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب

جانب المعنى على جانب اللفظ كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة

لان الضمير عائد الى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين

ثم تغليب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله

عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك مما اخذ

المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد

اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كما

القمرين ولا يخفى عليك ان ابوين ونحوه من هذا القبيل ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين

اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور

خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قيل لا يكفي

الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولهذا قالوا الزيدين المسميين بزيد فلا يطلق

قرآن الا على طهرين او حيضين للعلم والحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان

في عين الشمس وعين الميزان ولم يعتبر [illegible] في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم

فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين

موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع

له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد مغاير

لهذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا

لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب [illegible]

على الذي من جنس بان نسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب

والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى

ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها ولذا كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب

المتكلم على المخاطب او الغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب المخاطب على

الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن

قرا بالخطاب والمعنى انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وعلى هذا لا يجوز ان يعتبر

خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر

من غير عطف او تثنية او جمع فانه وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم

وجزاؤك وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون

فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا والذين من قبلكم الذين

بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين

اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص

بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء

وقد يجيء في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى فاطر ... من انفسكم

اي من جنسكم

ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم يا ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم

ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا منكم ويكثركم ايها الناس و

الانعام في هذا التدبير والجعل المذكور من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن

للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة

ففيه تغليب المخاطب على الغايب واللائق ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان

الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاتيان بخطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ

كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها الذي في الكشاف والمفتاح وغيرهما

ولقائل ان يقول اص الخطاب شامل للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة

وبيان الالطاف في حق الناس والخطاب مخصوص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير

حيث مكنكم من التناسل والتوالد وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش

وتدبيره الذي من جملته خلق الانعام لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا يبقى مقام

وتقدم بيسهم ... يتمون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكرام

مما ينتج به وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الجمع على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض

الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك المراد

المنزل كله وان لم ينزل البعض ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع لغير هذا الوجه كقوله تعالى

وللنبلوا ... ذكر لا يدري لان اكثر الاعمال تباشر بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها

تعليل لقوله كان كذا لا يثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما

تعليله بعد اي ولكون ان واذا لتعليق الامر هو حصول مضمون الجزاء بغيره اي حصول

الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول مضمون الجزاء مرتبا على حصول الشرط

في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال

الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت طالق فقد علقت الحرية في الدار في الزمان المستقبل

كان كل من جملتي كل من ان واذا اي الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض

الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط

في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يعتبر

ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي الطلب التي على

الحروف في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر غير الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال

فلا يكون طلبيا فانهم ولا عالم في ذلك لفظا الا كلمة لتطبق اللفظ بالمعنى ونقابا على

مخالفة مقتضى الظاهر ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتا

احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الله فقد

اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى

وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك

وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس

على هذا تقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بحرون السدف

كالشرط بل بصورته ... عليه هذا ولكونه قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ

كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كامر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال

لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي

ذلك غيلا كلو قوله ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

وقوله ايضا وان ذهب عن اهل صدورها فقد التهبت وعد نفوس رجال للمعنى

على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى
بين الصدفين حتى اذا جعله نارا او للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كما
عبر الماضي في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشتريت كان كذا حال
انعقاد اسباب بعد لانها كلها علل لابرازه غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع
كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن لفظ المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
وهذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا
عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي ولا دلالة على توقف الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي
عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول الا ان التعليق
بالشرط يقتضي انتفاء الشرط عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا تم
ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه
حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه
الذي هو اللغوي فقال الشرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس
لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا نسلم ان التعليق بالشرط انما
يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها والثالث ان الاية نزلت فيمن
يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه تحريم الاكراه واطلب
الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه وطلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء
الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا
لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا
الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يندفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض

او لابراز غير الحاصل في صورة الحاصل لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد به غيره نحو قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب للنبي عليه السلام وعدم اشراكه
مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابراز للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير
تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني
الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي
والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في الاستعمال
الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الاية ان يقول
واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه
الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى
الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله
اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد اي المتكلم لهم
الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان من سمعه قال للمخاطب قد
انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث جعله لنفسه عن بنية المخاطب
ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب
ويكثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم
ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فكلمة لو
مثلهم وينفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جواب الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل في
الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان
الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق
بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنون كفارا لعلمهم بان الدين
اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم
ودادتهم ان يرتدوا كفارا للمصادفة وللظفر بهم لا يحتمل الشبهة ما يحتمله لزوم الاوليين لها
اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة الكذوم بالنسبة اليها لان

ووادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا اصب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها
للمشركين لا غضبا بمادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن
فانه يجوز انتفائها الى القبل بسبب ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما انسا عليه من قولهم اذا
ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى
انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتوقف
حصول كل من المذكورين بحدوث الشرط ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني
ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا الجمع على
كلامين اى اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت كذا في دلائل الاعجاز ففي الاية ان كان
من الضرب الثاني فيكون مجموع الجمل الثلث لانه لو صلح لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب
الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى
ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها
كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على
مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف
على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادتهم الكفر استيفاء مقتضيا تها ولا
انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا
لا يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين كتب كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد
النبي صلعم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنون بهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد
الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فيتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن
وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا منه
الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي صلعم
عن الطريق ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع
بانتفائه فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه
فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع
كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا الامتناع اكرامك بما امتنع من مجيئه اطبك ففيها اشكال
لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه انتفاء الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه
نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اى انها

لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة
اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع
وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شيخ السبكي على هذه العبارة
وغفل عنه كثير من حتى كتابه فنبه على تعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا فهو
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء
لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع
النفي اثبات وبالعكس فنحو قولهم لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان
اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان
الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة
كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب
انتفاء السبب الاعم الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع
الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من امتناع تعدد الالهة انتفاء الفساد
لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو
لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان الماء كان حيا او غيرهما نحو لو كان
النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوما ومضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني
اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب
رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان وهذا ما
ذكره جماعة من الفحول فتلقاها غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب
او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في
الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول نحو لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما بسبب انتفاء
المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون

الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على
ان عمر لم يهلك ولهذا على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا
كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في
المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اى عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فافهم وتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو ان
وضعها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ثم
يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها
في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم
بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس فاذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر
لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور
ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض
ابن الحاجب واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا ما صحح من
عايب قولا صحيحا فان قيل لا نسلم ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قول عمر رضي الله عنه
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في
جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض
ذلك الشرط انسب والمق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط
وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك فهذا الا مثله
او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام و
البحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فهذا الا مثله
ان ادعوا لعدم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني
عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على

النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على
ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا ويكون
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط شيء معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك
من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا
بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام المرتبط بالمجيء
وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم في
قيد لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون النفي اذ لا عموم
للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد
العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لا
اثنيت عليك ثناء مرتبطا بعدم الخوف وان لم يعتبر ذلك الامر ظهر انه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقيل انه
على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان
يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون
كلية ولو سلم فانما ينتج لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان
علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في
الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها
لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام
الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل هو
القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني
ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة
لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم
الوجود كذا ذكره واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم
يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير

وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير ولئا يكون خيرا لو كان فيهم
من اهلية بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يؤمنوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة
لقتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه فان عدم قتل المسلمين
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في
صورة رجل فكيف اذا كان انسانا او يحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء
ولو جعلنا الرسول الى المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل ولذا كان لو للشرط في
الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اي يتحقق لغرض اذ الثبوت ينافي التعليق
المحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيه عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو دفنت في
وحلة الهام لم تقف من الحرج الدوالشوب خوالب يبقيا فسد عن مفارقته لو ذاد
نكابه ام بعكه والمعنى ان وقعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وقع كتابة الهام في
معلنة امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وسارق الحكم للمقطوع بالانتفاء فرجه لي
على المفروض ونحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والبلاء لقصد استمرار نفي
بما مضى وقتا فوقتا انه كان في ارادتهم استمرار عمله النبي على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي
في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما
نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء
وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم
وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم بتجدد وقتا فوقتا ويحدث حالا فحالا اما
فان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب
انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار
امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة
فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار ولو حرف الداخل عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الاظهر الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال
بان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها وفي النفي يكون لتاكيد

النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا
على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد ضربت وما انا ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع
انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا تراه في كلامهم وقد يدخل لو على المضارع نحو ولو
ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او
اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا
فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذلك قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدق
اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل
الذي اخبر عنه يوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون في الوقوع
القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل فيها لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان
المناسب ان يقول ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده
بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته
ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان حملت الخطاب للنبي ولو للتمني
فلا استشهاد لان هو لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد الزم
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله
ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي النحويين واما الكوفيون فعلى انه
بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود
والفعل المتعلق برب محذوفا اي رب شي يوده الذين كفروا تحقق وثبت ولا يخفى ما فيه من
التعسف وبعد النظر ورب ههنا للتقليل النسبية بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان
وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت
من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف
بدليل قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جي به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم
كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو
الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين
او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار

قائلين بالمنازرة ونكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين فاستحضر رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي

رؤسهم منقادين لتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله

الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة

اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك

لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع

تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته

او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل مع

الفظاعة يجب ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد

اصابني حوادث لو تبقى الى الآن ما بقي موازنه ولم يتعرض المصنف عن عدم الثبوت الى حمل الجملة

الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبوت المثوبة

واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلانتفاء الافعلية البتة واما تنكيره اي تنكير

المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المستفادين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه

ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قيل لك ان عندي رجل فتقول لقصد تعيينه الذي عندك رجل وان كنت

تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو ذلك الكتاب وللتحقير

نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب

تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام

العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب حمل مرف

على ضلالة ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما

مالك وكذا فيه ان اضعف على ان يكون المعنى اي شيء لك صفته وقد صرح في جميع ذلك بان اسم الاستفهام

مبتدأ ولو فيه من جر واستدل المصنف على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان

الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة

في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم

جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم جواز حكم العقل العلم بذلك الشيء

لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم

تنكير المحض لكونه اسما موقوفا اذ النكرة المخصصة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله

لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما

والاولى

والمط هو الامتناع واما الثاني فلانه يدل على ان المحكوم عليه مما يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم

كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو

لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم

فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة التخصيص توجب تتمة الفائدة وجعل معمولات المسند

ونحوه من المفعول والظرف والحال والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم

عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تبين والوصف يجيء لا

لتقييد الشيوع فيختصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر

ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع

باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان

قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضارب زيد يحتمل ان يكون من جهة

اللعب وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الامر الى مجموع ما ذهب به باسناد

بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند

لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى

طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب

المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر معلوم اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر

المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق

او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بامر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم

ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري مما قد يجيء فيه التغاير باعتبار الحالين اي

شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل ملازما

في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد متعلق من

سمعته يقاوم الاسد فهو هو فاصل الخبر لمن سمعته والانذار زيد وهذا مفيد من غير تاويل

او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق

التعريف بامر اخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام

مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيد السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ

او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر

وحاصله ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام

انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب ذلك نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في

المثال الثاني باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر

وهكذا يحمل على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا ابي جنايته فان من نفر الجاني

الجاني اي هو هو بعينه ان الناس الجاني فالجاني سيات على معنى ان هذا ان هذا الانوف

بينهما في صحة اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فعل الكامل

في الجناية المرتجي على كل جان ولم يردان من نفر الجاني فتستحق جناية حتى يتبع له التقيد والمركز

في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان

كان بالاضافة لا يجب المعلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم

على اخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سوى كان التعريف بالاضافة او غيرها

ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود

بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا الغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة

والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام

زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام

فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى ما هو الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان

مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما فلا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لان

الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا او عكسها اي وعكس المثالين وهو اخوك

زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف

عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج

فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب ان يحكم عليه بالاخر

ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالمطلوب

ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع

زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا

عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد

وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط

يجوز ان نفقه ماؤه ان الصواب ماؤه نفقه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه

وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق

المعهود

لمعهود وودت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد مثلا

مع انه يطلبه على التعيين تقول من المنطلق فقلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا

يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا

من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر

طرق التعريف والذي اي الخبر المعرف بلام الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا

تحقيقا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير تحقيقي بل مبالغة

فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او لقصر نحو عمرو الشجاع اي الكامل

في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد

بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد

والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو

وذلك لان اللام اذا لم تحمل لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال انه لام الجنس

فاد قطعا لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة ان الرجل كل الرجل وان

حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الشجاع الامير وعمروا وجنس الشجاع

متحدان في الخارج فيرد ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود فلزم امتناع حمل احد المتغايرين

في الوجود الخارجي على الاخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشيء الا حيث يصدق

زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا

فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وهذا ظاهر

قلنا المفهوم المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان والقائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد

جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على

غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ

فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس وغيره نحو الكرم التقوى العز هو الله

الشجاع الجبان والامير هذا او زيدا او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله

والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والائمة من قريش لان الجنس متحد مع واحد مما يعد

عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس

فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا

على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فتأمل فانه دقيق وبهذا يظهر ان تعريف الجنس

ذ الحمد لله يفيد قصر الحمد على الله فكونه لله على ما مرّ ذا جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد
الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس نحو
المعنى المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييد
بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في الشعر تحقيقا او مبالغة هو الوفي الكريم و
السائر الراكب وهو الوفي حين لا يوفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقد سلبه هبة المائة من الابل حال كونها
مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا بسوى كانت هبة الابل او
غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص
من الهبة وهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوص هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا
محبوب في الدنيا الا انت بل حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يجد احدا مثل محبتي لك حتى
ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم
الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا
ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم يقصد الى محبة واحدة
من محبات ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتي
ان النعمن شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثل انت الحبيب وقوله وقد يفيد
بلفظه قد للاشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء
على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لانه لا يتجاوزه الى مثلي امرء والا لم
يحسن حينئذ جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل
لم يحسن الا بكائك على ما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام لظهور تلك الوجدانات
لبكائه الحسن وتخصه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم
الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على البكاء
بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التوريف ههنا ان اتصاف
المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا

بها كالذي ولدلائل الاعجاز فيه اللام لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون تعريف الجنس
مفيد للقصر لانا قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه
وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه بعض شعب القصد وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف
الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق
يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما
اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذ اصل المضاف معهود كما هو اصل وضع الاضافة ومن هذا لا
لا يفيد القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة
متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس للمبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا
اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا
ومثبتا به للمعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون
زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم
ثم صفته دالة على الذات ومسند اليه والاسم مجرد دالا على امر نسبي ومسند وقد يسبق الى
الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه فمن لم يشترط في الخبر ان يكون مشتقا
وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه وانما هو المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وحقيقة هذا
الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي
لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه
اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان
الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولا نسلم به ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق
والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا
مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخبار والانشاء الا ترى ان الظرف في نحو ازيد
عندك وهل زيد عندك وليت زيد عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت
للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو
نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه
او لكونه سببيا كما مر من افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي عند النحاة

الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب للموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقد لم هذا
من ذلك اي متعلق به مقيد لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى مبنى فهو له
وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شي
فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن
الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي
عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما
مسند الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة
اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا
لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد
وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشي بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه
عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن
ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا
سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا
جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرار الاسناد فكما ان التقوي يشمل التخصيص من
حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار به للتحقيق ذكره في نحو زيد عمرو وان علوم اعتبار
التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص لئلا
يتوهم في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة
في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا ينافي التخصيص مع تسليم
ثبوت اصل الفعل وقد يسلم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم الحق انه صرح بان
لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي
اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل دخيل
عليه فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو
الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا. والذي عندنا فلدهم

للمفرد الصالحة للعمل في الاعراب على ان الاول فهو ما يفهم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او
مستقر لا ثبت او استقر وعبارة المصنف في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والصحيح
عين الجملة بالفعل قصد الحال المفرد فلا انتقل الى الظرف ولم يجتمع الفعل في تكون المقدرة
جملة لا احالة لكنه لو قصد هذا الوصف لا يقال اذ المقدر فعل لان معنى قوله ان الظرف مقدر بالجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفرد وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان
حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان
الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما
تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه
اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام
لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني
فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزء المسند اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد
ان الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور
الدنيا والحصول فيها ولذلك اعتبر النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول
والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على
المسند مع قطع النظر عن حقيق وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف
بلكم لا يتصف بلي وديني موصوف على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على
الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم
الا على ربي انه معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى
ولست الصفة حقيقيا بل هو من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي انه لا يتجاوز الى عدمكم
اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان
الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على
ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون
القعود الا ان معنى لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا
اي ولان التقديم يفيد الاختصاص على ما ذكر فلم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه
في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله بحسب
دلالة الخطاب بناء على ان اختصاص عدم الريب بالقران انما قال في سائر كتب الله دون

سائر الكتب وسائر الكلمات لان القرآن ليس بحيث يكون حقيقا بل الغالب ان يكون غير حقيقي
والمعنى في مقابلة القرآن هو ما في كتب الله كان المعتبر في مقابلته حور الجنة خمور الدنيا الاسماء
المرغوبات وغيره او التشبيه عطف على تخصيص اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي
المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه
خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في
مدح النبي صلعم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر وبعده له راحة لو ان
معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم
انه نعت لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل لتعين
المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه
نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل فان الالتباس باق لجواز ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في
غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وان زيد على نحو في الدار
رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل
الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان
وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل
على الباب وسلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او
التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد ابن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم
والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشراق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والعهد
العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة
هذه الثلاثة وبهائها فقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا
او مفعول به على تضمين تشرق معنى تنور وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق وهو كنية
المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند
المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهلها المصرا اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام
في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي
الغرض المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا
لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التقوي نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يحتمل خبطا فكان

اريكو

ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال وان يكون المراد من الجملة ورد لتجدد دون الثبوت فيجعل
المسند فعلا ويعتبر المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما يلي من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود
ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما انه جعل الكلام
صريحا في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى
والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث ان المبتدأ
لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى
نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد
الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وحل هذا الاشكال وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه
الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على
ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها
متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وحل هذا الاشكال انه قد يمكن ان يجاب عن الاول بان
نحو زيد عرف فيه ثلاثة اسانيد متبينة في التقديم والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق العقد
ومثاله اسناد الفعل الى المبتدأ عند الجمهور والضمير ممنوع وثانيها ان اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد مرة ثانية اما وجه تقديم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فلما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند
والمسند اليه ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح
في ان اسناد الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة عود الضمير اليه وهو الذي كان بطريق
الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان الاسناد الفعل الى المبتدأ بطريق العقد من غير اعتبار
توسط الضمير مقدم على اسناده الى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد
الامرين لازم اما مخالفة كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله ثم ضرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله ثانيا
سبق اولا ههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما
كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق العقد والمسند اليه بهذا

المجرد الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى نحو انا عرفت او زيد
عرف فان المسند اليه في الدرجة الاولى غير هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن لا يخفى انه ههنا
صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما هو العامل من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد
الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما المصلح لذلك ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة
الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بانه انما عرفت وانت عرفت
وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في
كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول
الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة الشيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا
من حيث المبتدا الى نفسه محولا على الضرب الثاني من القسم الاول يعني الاسناد في الدرجة الثانية
ما يقتضيه الفاعل ثم لا تناقض في كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلاث اسنادات
وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفية
تقديمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة
الاولى بالا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقنع في شيء من كلام الشارح ولم يبينه بما فيه من الغلط
لم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يرد ولطيف ضيا لم ثم بالغ في التشنيع على الشارح
لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ اشكال نظرا من وجوه الاول ان
لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون
الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصلا او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة
التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في
الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرف ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد

نحو ... القسم الثاني وقوله صرف ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا ...

الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير الذي
هو عبارة عنه ايضا كثيرا ما يقال للمفعول مع غيره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة
المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان
اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فقط ان الاسناد الى
الضمير العائد الى ذلك الشيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد
فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد
ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة
فلا وجه لجعله الى ما هو انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا محلا لمع ما فيه من
الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاث اذ الاسانيد اربعة الاول
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع
اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت تقرر مما ذكرنا ان
ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو
عن اعتراض بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما السبيل الى تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق
احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد
في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر
من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد
الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو زيد على زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني و
كلامه في بحث التقوي الآتي ناظر الى الاعتبار الثاني من اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي
يستدعيه المبتدا لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا
عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف
الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا
للضمير او غير متضمن وصفة له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل

الفعل

الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الفعل اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل
الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول ولم يستلزم كلامه التناقض ولا
انتفى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما توهم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه
اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم
ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد ههنا اسناد ثان
كما في زيد يعرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدا وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف
زيد فحيث قصد بمسند التجدد والحدوث فلا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد يعرف فانه من اسناد الفعل بتوسط الضمير
الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه
كما هو مبني الاحتراز عن نحو زيد يعرف ولما عرفت ولما عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احتراز
عما انه لا يفيد التجدد كما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله
يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين
لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان
بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا
فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم يصح ان تكون جملة
وما توهم من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم
في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من
المذكورات في كل ما غاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوته في شيء مما غايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات

الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في
البابين لكنه اراد ههنا الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب
فذكر من الاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد
لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من
من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما كما يعرف بالتأمل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يختلفان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة

وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا شهيد بحقه وان كان سائر المفاعيل
بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهة مختلفة كما
لوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل
افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت
او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الذي انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط
ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول
واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته
لفاعله اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار
عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر
بدلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت فلان يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حاله كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير
الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه
بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا
يجعل كذلك الثاني كقوله تع قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم
عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له ومع هذا لم يجعل مطلق
العلم كناية عن العلم المخصوص بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار
كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله وذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس
الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى انه يفعل الاعطاء ويوجد هذه

الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف له بالطريق المذكور
اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على الاستغراق والى هذا اشار بقوله ثم اي
بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا
يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد المقام الخطابي او الفعل
مذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة نفس هذا الفعل مع ... الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق العطاءات
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه
بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا
في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار
العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في
بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم
لان معنى قولنا فلان يعطي هو انه يوجد حقيقة الاعطاء عطاء لا يعلمها وهذا العموم فرع ما فيها
منه لان مما ذكره من الحديث ثم لم ينهض به نقل ولا عقل ثم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل عطاء
فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للعطاء اما انه لا يوجد غير العطاء فلا لا تسعه هذه العبارة في
ما ذكره لمن يحققه ما ذكرناه فلا يخفى عليك ان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو
ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا
بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو
سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره
فلا يجدوا الى منازعته المنصب فيه اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون
الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه
الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية
ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان اثاره واخباره
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل

لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا
يخفى انه يفوت ذلك المعنى عند ذكر المفعول او تقديره قصدا الى التغافل عن ذكره والاعراض عنه من
الابدال بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل
والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او
نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على
تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد
اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من
غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي
كل سنة مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء مرة من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل
كل العطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وان فرض
تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد
قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا
وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو
فلو شاء لهداكم اجمعين اي ولو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا
علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قوله
الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بنهاية الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة
الصبر اوسع ... فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلابد من ذكر
المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق
مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب المفتاح من ان المراد لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر
غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا
البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت بل اراد ان يقول افناني النحول فلم
يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم
يخرج منها بدل الدمع الا التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى
التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت

لو شئت ان تبكي دما لبكيت دما (؟) علي ولكن ساحة الصبر اوسع ... وفيه ان المعنى لو شئت ان تعطي دمعا اعطيت دمعين كذا في دلائل الاعجاز وبما نشأ من سوء النظر وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في معنى البكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض انه لما ال حاله الى ان يريد انه ضعفت وعلت بحيث لم يبق بمادة الدمع صرفت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساده لان الحال الذي بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر في عين ترتيب النظم فليتامل ومما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قوله امرته نقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم وما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم نحو قول كم ذدت اي قول البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادثة يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادثة واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ويحتمل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليبرئ من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي بوقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده فيفوت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له والمراد بهذا المعنى بعينه عكس في المصنف في قوله ولم اصنع لان ... ينبغي لشيئا ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي اللوم على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الاعطاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه

لانه يطلب المثل ربما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والصواب هذا للحذف بيان بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص لمن يشاء ويحذف من بناء الجهاد مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان امكن ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن الناسل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم وبمناسبة المقام ولذا صرح صاحب المفتاح بحوفان بعيطي يحتمل التنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للتعميم في غير المفعول من قوله تعالى اياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام وههنا نحو ان ما يجعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف وان لم تدل على التعميم فالظاهر العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن والحاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد وقع في هذا البحث لبعضهم مقال اذا ذكر المفعول يتوهم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث اللفظ فيوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل فلم يرد بلا هذا اياه نقلت اولا لا نفيد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود بما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما ذكره المزيد اختصاص للحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف

مع الاختصار

المجرد الاختصار وقوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين
اي سموا الله او سموا الرحمن أيّاً ما تسموا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي
الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه
ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين والا فلا يصح
قوله أيّاً ما تدعوا لان أيّاً انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما
الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل وقد يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما
غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكراً المنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه
دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما
للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك
فحذف المفعول لان فواصل الآي على الالف فلا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض
المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله
كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها
ما رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره
ان مست اليه الحاجة او تعينه او ادعاء تعينه ونحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأساً شديدا اي لينذر الذين
كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي
نحو تقديم المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء
في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه يصيب في اعتقاد
وقوع عرفانك على انسان ويخطئ في انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره

وقد يكون

وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا
وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد
الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في
الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في
تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد
تحقيق المعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس
للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت
وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس
على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده
الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقدير على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله
نحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس
الغرض التخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب المفتاح
الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون
ويتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولا يعتبر فيه التخصيص لان
الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي
فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان
المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط و
عوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء
الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكأنه هو واما الفاءات الثلاث
فالاولى هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا لي في ارض والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد

في بعض النسخ واما نحو عمرو حمد بناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو
اما عمرو فلم نحمد لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء، وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم
اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا لازم بوقوع
قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء
فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد في
الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الوضع الحلي اعني لزوم القيام لزيد والافليس هذا
موقع الفاء لان موقعها صدر الجزاء ليحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيد مقام
الملزوم وكلاهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان
حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها
اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير
ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه
الاغراض المهمة مجوز لتحصيلها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
للمعمول ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك وانفراد الغير بالهداية
بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك
سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا
بثبوت اصل الاكرام والاهانة ولذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب
الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفلك
الاسفل لازم للعلوي غالبا اي على خلاف التمام وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون
للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر
او رعاية السجع والفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه
اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان

التقديم

التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لرعاية النظم السجعي الذي هو على النون لا للاختصاص
على ما قاله الزمخشري واليه اشار المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه
نخصك بالعبادة والاستعانة وفي الى الله تحشرون معناه لا الى غيره استشهادا ذكره
ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت
مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله
احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه
والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في
دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان
اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه
توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة
ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله
افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان
التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لانه كلام الله حقيق
برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة
اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى
الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير
اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني كتعلق المفعول به
وجعل الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولنا اخذت الخطام واخذت بالخطام والا
ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف
في كليهما اي اقرأ القران والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا
به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ
الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله
اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل

في نحو ضرب زيد عمرا اذا كان اصله التقديم على المفعول الا ان يعرض ما يقتضي اليه في الكلام والمفعول فضلة ثم
ان يستغنى عنه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهي
انه عاط اي اخذ العطاء واما ترتيب نفس مثل هذا فجعل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه بالزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل
ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وبين الاجتماع التوابع الاصل
تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان اولا ان ذكره اي ذكر الشيء الذي تقدم اهم فتحصل الاهمية
ههنا فيما لو كان الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه سابقا ولغيره من الاحوال المقتضية لتقديم
المسند اليه وكلها ممكن ههنا مع وقوع ذكرنا في المسند اليه فمراد المعنى بالاهمية ههنا الاهمية العارضة
بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي
فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وقولك قتل
زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بان صدر منه
الاصل تقديم الفاعل او لان في تاخيره اخلالا ببيان المعنى نحو وقال مؤمن رجل مؤمن من آل
يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه من ذلك
الرجل منهم او من آل فرعون يوم انه لو قدم لوجد له ثلثة اوصاف والسبب في تقديمه دون الجملة
موضع ظاهر لان من في الاوصاف واما الثاني فسبب تقديم على الثالث ان لا يتوهم خلاف
المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة ونحوها حسن في نفسه حقيقية من
تقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان تقاصل الاي على الالف وصل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي بسبب وكان من مفردات الفصل ادخلهما في احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم
هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل
على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك
كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني
على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم
لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له ما يجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال
ما قبل الامر على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع الى ان يسمع ذكر

بكر الى ما يتصل فيها منتهى امر كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف
قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فانه ليس فيه ذلك العارض
وكما اذا عرفت ان في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه
الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه
على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم
تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا
برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم
امر هذا ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله
شركاء باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله ولكن تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم شركاء وتاخيره وقد علم بذلك ان كل فعل متعد الى
مفعولين لم يكن الاسناد بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح
تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من
غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم والمراد في الذكر
اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن والمعنى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيهما انه جعل التقديم
للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه ان المنع فان
الاحتراز المذكور امر يعرض لمتعجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه
بالدنيا على ما نقله بتاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى
بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم في الحيوة الدنيا التي
دنت من قوم نوح عليه السلام اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من صفوة قوم نوح اي كانت
قريبة منهم ثم شبيهة بها في شيء وان كان منافسة في شان لكنه حق ومتعرض
بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك
وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا
على الخبر ثم تعرض للبحث التقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تنبيها للفائدة وتنبيها بانه
شبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود
ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم
المفعول على الفاعل المنفصل من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب
الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه
بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا
يتجاوز من القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح
صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم البعض انه اهمل ذكر الحقيقي
وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف
مكان اخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان واخر اعم من ان يكون
واحدا او اكثر الى ما لا نهاية اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك
ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا
وعمرا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد
الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلام
الخ من امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غيره وليس بنحوي ليس الا ومثل ما ضرب
عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال ومتى ادخلت
الكذب على الوصف المسلم بثبوته قلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما
كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فمتى ولد
النفي بثبوته لذلك فمتى قلت الا زيدا افاد القصر وكل منهما اى من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في
الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة
لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه
ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون
لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها وبينهما عموم من وجه

لتصادقهما

لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم
في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين
النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه
لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني
هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما قولك ما هو الا زيد
وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وهذا زيد ونحو ذلك مما وقع الخبر فيه جامدا فمن قصر الموصوف على
الصفة اذ المعنى انها مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اى قصر
الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى غير الكتابة
من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من موصوف الا وله صفات
يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان
هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات
فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف
بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون
في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين
لا تجري في الحقيقي لما سنبين وقد يقصد به اى بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم فيكون هذا
قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي
تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على
عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتامل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى
او مكانها اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من غير
الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع ولا ينافي التفسير وقوله
دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين
والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء
يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد

دون عمرو وفي المزيف ثم اشتبه فاستعمل في كل واحد منهما وتخطى حكم الى الحكم ولقائل ان يقول
ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد
خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه بأكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين
نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية ونحو ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع صدق تعريف القصر الحقيقي في هذا التعريف لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص
صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي
ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في الثاني
قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد
قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لا
لجريه بصدد التعريف بل لغرض من هذا التعريفات تفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين
وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصافه بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك فكذا اشتراك صفة بين جميع
الصفات فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى
وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر
مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة و
شركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة
المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او
صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون
المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر

الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب
او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي
المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه
بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في
قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه
على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه
على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان
تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر
قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه
لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم بدلها مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن
اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم
تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى ترفع القيام مكانه وكذا
الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد
والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى
احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين
فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في
قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية فاذا اريد بالاخرى
احدى الصفتين فهو صادق على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين من
غير عدم بشرط عدم التعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة
مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان
يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفيه فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى
وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جاز ان يكون الصفة الثابتة هي القيام فقد
جوز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة
الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد
بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان

لان تحققها لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين صح

القعود لان القيام في مكانه قلت تبادر بكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذه التكلفات
يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص له بأ
القيام شيئ بشيئ دون الاخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخر مشتركا بين قصر الافراد
والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من
تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول
من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي
يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخر او مكان اخر قصر تعيين وكفى
دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله صفوة صدرت
عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح
اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او
منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو من لا يقدر على الشعر وشرط
قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
كذا في الايضاح وفيه نظر للشارح اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة
المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فيفيد واضح
لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل فيه
مع بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي
نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم
المخاطب فيكون قصر قلب فحاصله فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان
يصرح المخاطب بقوله ما زيد الا قاعد ايضا فيصح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا
شاعر من اقسام القلب القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على
ما صرح به صاحب المفتاح والمصنف في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا الشرط
حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم
عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيها الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب
هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اي ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته فلا اعتبر صاحب المفتاح

في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
والمصنف عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين مبني على انه ادخل فيه قصر التعيين
وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون
الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح
مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا
اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وبتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على
القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك لكنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكنه
ترك ذكرهما ههنا لاختصاص بيان المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكلها في قول
المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر
الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل عنالين احدهما
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق
العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف ولما كان ظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب
العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث باب العطف وقلبا زيد قائم
لا قاعد وفي نفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب
معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما
زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد
ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة
على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل
فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما لان اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة
واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال للافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم
التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض له وكذا الكلام في
سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي
قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد

المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا انما قائم زيد ويعلم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يستعملان على قصر
القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولنا انه لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي
عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه
لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان
الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما
جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع
زيد غيره بل ان تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا زيد لا
مع من زعم ان زيدا وعمرا جاءا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه
تكلف والكلام هو الاول وبه القياس اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى
كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان معنى انما ليس
هو النفي على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدل على افادتها القصر بان ان للاثبات
وما للنفي ولا يجوز ان يكون الاثبات ما بعده والنفي بل يجب ان يكون الاثبات ما بعده والنفي ما
سواه والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان
يكون الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل
على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة
وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا
للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي ففي قراءة نصب الميتة وحرم
مبنيا للفاعل لا محالة ان ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد
بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسر قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى
ما والا وتطابقت هذه القراءة وقراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان
تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسندين نحو المنطلق
زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هل احتملت ما في قراءة الرفع ان

كافة متعلق بقراءة النصب قلنا اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمذكور ههنا
فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرمه
هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر
ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا يحتاج الى ارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم
مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان
يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى
ابقاء لان على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي
ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما
سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من
قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور يعم في كل من القصرين بحسب الظهور لانه لا ينفي كل
ما سواه وتقريبه ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير عما بعد الموصوف لاثبات صفة ونفي ما سواه وصح
واشار الى الثالث بقوله لصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد
نص النحاة انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل
والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك
بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الحماسة الفصيح باسم
الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس لاحد ان يرجح التمثيل فقال قال
الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار
اذا حمي ما لو لم يحمه لعيب وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص
المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قيل وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه انما معناه ان المدافع
عن احسابهم انا لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن
احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع
انا لان في قوله انا الذائد دليلا على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة وليس
ان يقال ان الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول من لفظ من الى لفظ ما هو اظهر في المقصود
ان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلت لا نسلم ان الفعل غائب بل ان صيغة
الفعل ونحوه تكلم وخطاب باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم

فالمسند اليه فى الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنا والا بصحة اعمال
الصفة الواقعة بعد انما على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل
فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على ابو عيسى الربعى وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا
للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجئ بينهما يفيد اثبات المجئ
لزيد بحالة صريحا قولك زيد جاء وضمنا فى قولك لا عمرو ولان نفس المجئ لما كان مسلم الثبوت للاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد قلت اما الثانى
اعنى الاثبات الضمنى فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم
الثبوت قبل ذكره فيجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا
يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيدا على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا القائم ومنها
اى ومن طرق القصر التقديم اى تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمول الفعل كقولك فى
اى قصر الموصوف تميمى انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع
لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفى قصرها انا
كفيت مهمك اى انا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن
استقل اتصاف احدكما به وكذا الكلام فى سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة
اشتركت فى ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات
صوابه ونفى خطائه اما فى قصر الافراد فحكمه صواب فى بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء فى بعض
هو ما ينفيه واما فى قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد
الموصوفين لان الخطاء فى تعيينه واما فى قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويزه
كل منهما على التساوى تختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام
بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف
انه فى اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل
والنفى والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والحصر اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان
الاصل فى الاول اى فى طريق العطف النص على المثبت والمنفى كما مر من الامثلة فان فى لا المعطوف
عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب
كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو عمرو وبكر فتقول فيهما اى فى

هذين

هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا
العروض واما فى الثانى فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير
وبنى على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور فى كلام النحاة ان لا هذه ليست
عاطفة وانما هى لا التى لنفى الجنس او نحوه اى نحو لا غير مثل ليس الا وما سواه ولا من عدا وما اشبه ذلك
وقد مثل فى المفتاح فى هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق
العطف بل طريق النفى والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم
بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفى فى العطف قد يكون بان يحذف المنفى و
يقام مقامه لفظ اخصر منه او المعنى يكون العطف على العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف الكلمة
العاطفة والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدى معناهما مثل ليس غير وليس الا وح
لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل فى العطف النص عليهما وفى الثلاثة الباقية النص
على المثبت فقط دون المنفى نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفى
اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى يعنى بلا العاطفة لا مطلق
النفى اذ لا دليل على امتناع ما زيد القائم ليس هو بقاعد وانما نقل طريق العطف كما فى المفتاح
لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد
وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب المصنفين لا فى كلام البلغاء الذين
يستشهد بكلامهم لان شرط المنفى بلا العاطفة على ما صرح به فى المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون
ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع
لا لان تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد
الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع
ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم
الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو وكان نفيا لما هو منفى قبلها
بحرف النفى وهذا اخرج من وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكان يجوز كونه منفيا
قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشئ من الافعال الدالة على النفى
مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفى فانه لا امتناع فى ذلك وكان الاحسن
ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفى واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل فى قولنا

داب الرجل ان لا يؤذى غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذى غيره سواء كان الغير كريما او غير كريم
لان المميز لذلك الشخص غير لا بغيرها اى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع
نفيه قبلها بها ايضا لا نحو انه لا يمكن ان ينفى شئ بلا العاطفة قبل الاثبات بها وبعضهم قد
اخذ واهذا الوهم مذهبا وزعموا انه اشترط ان يكون منفيا بلا العاطفة المعرى نحو زيد قائم
لا قاعد لا واعتدل على ان يكون الثانى تاكيدا ونحو جائنى الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها
على ان يكون بدلا وجامع النفى بلا العاطفة الاخيرين اى انما والتقديم فيقال انما انا تميمى لا قيسى
وهو يا تينى لا عمرو والتمثيل نحو زيدا اضرب لا عمرا احسن لان المنفى فيهما اى فى الاخيرين غير
مصرح به بخلاف النفى والاثبات بالاستثناء فانه وان لم يكن المنفى فيه مصرحا به لكون النفى مصرحا به
لوجود كلمة النفى ولهذا لم يكن الاخيران صريحين فى النفى فلا بد وان يكونا صريحين فى الايجاب
فيكون لا نفيا لذلك المنفى الموجب فلا يلزم وجها عن وضعها ومما يدل على ان النفى الضمنى
ليس فى حكم النفى الصريح انه كما يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا هو يصح ذلك
ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد وهو احد بقول ذلك لان من لا تراد الا فى النفى واحد
بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجئ لا عمرو لانه وان دل على نفى المجئ عن زيد لكن
الصريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجئ فيكون لا فى قولك لا عمرو ينفى عن الثانى
ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح فى النفى فيكون لا نفيا للنفى وهو ايجاب
فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجئ لا عمرو من جهة ان النفى الضمنى ليس فى
حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما انا تميمى
لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجئ على نفى عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر
كلامهم يقتضى جواز قولنا ما زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام
المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان
النفى الضمنى ايضا فى حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع
ثم قال السكاكى شرط مجامعته اى النفى بلا العاطفة للثالث اى انما ان لا يكون الوصف فى نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة فى ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه
يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع
ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام فى نفسه بزيد وقال عبد القاهر
لتحسن المجامعة المذكورة فى الوصف المختص كما تحسن فى غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على

لم يكون المنفى بلا العاطفة منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لشمرلر

الامتناع

الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكره واهذا التردد فى التقديم لا وجوبا ولا امتناعا
فكانت دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفى فيما يجئ فيه النفى يتقدم
تارة نحو ما جائنى زيد وانما جائنى زيد ويتاخر اخرى نحو انما جائنى زيد لا عمرو وانما انت
مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع ما جائنى
الا زيد لا عمرو وما زيد الا قائم لا بل هو قاعد وفى التنزيل وما انت بمسمع من فى القبور
اى ان انت الا نذير واصل الثانى ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء ان يكون الحكم الذى استعمل هو
له من الاحكام التى يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل
هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح وفيه نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم
ان موضع انما ان يجئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره
او فى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح
القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ انه يجئ لخبر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا
لما فى المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب فى مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه
ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اى يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة
الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده
غيره اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى
حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى
عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه
اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم
شدة حرصهم على بقاء النبى صلعم بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا
اى ويستعمل له الثانى حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا
ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع

امر المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين لهذا القول يعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطا منهم والرسل المخاطبون كانوا يثبتون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة منهم اشار الى الجواب بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اى التماشى معه وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى الزام الخصم واسكاته لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة ولهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل فى ان نحن الا بشر مثلكم النفى والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله تعالى ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد وفيه نظر اذ فيه اى فى الذى سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار نزلوا المخاطبين وتنبههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى

الظاهر لانه لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم او منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يرتاب فى انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة باعتبار ما ومخالفة كاشتراك الثلاثة الاول فى دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة فى انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط ومخالفة كاشتراك الاخيرين فى صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قاعدا بل قائم وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذى الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا فى الدار وما قام الا فى الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وما جاءنى احد الا اخوك وما ضرب زيد الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر فى الامثلة وحينئذ قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك

تقديمهما على الها اى على الا عبارة عن قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور وكون المقصور عليه والاداة على الها او هو ان تكون الاداة مع المقصور عليه مقدمتين على المقصور والمقصور عليه يليهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد يعني في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا و ما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في النفس وانما قال على الها احترازا عن تقديمهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور كما يقول في ضرب زيد الا عمرا وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متأخرا عن المقصور كما هو الشائع او متقدما عليه كما هو القليل ولعلم ان تقديمهما على الها ايضا مما منعه المقصور كما هو الشائع بعض النحاة حيث قال لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهو حرف واحد فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما على الها انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا بل المقصور في النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاء الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو اميلك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رايت والعامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم والواقع الظرف في قوله وما نزلنا تبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى فمعناه بادي الراى في بادي الراى وكذا الباب الامير في البيت الاول ولا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بعجز اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المعنى لا يجوز من تعسف ثم يصح

هذا فيما اذا قدم المرفوع واما المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بفعل كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا وقال المحقق وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا يبقى استفهاما عن جميع من وقع عليه الضرب حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا الى زيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المقدر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول ثم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه وفرغ الفعل الذي قبل الا ويشتغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا عنه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذا التزمنا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع المنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء مقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فلا يحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والتذكير يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد ويجعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فيه ضميرا عائدا الى الحاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هذا مثلا في ما قام الا هند بدلا عن الضمير العائد الى احد لكن الاوجه في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العائد الى ما ليس في اللفظ واخراج العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى حينئذ بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفيما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفيما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح

هنا

نفس المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في
كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل لا بد ان يكون من
ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر
شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد
الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل
الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا
عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من
قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء
وهذا الحال مما لا يقارنه مضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان
من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقوله مررت برجل معه صقر
صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول
انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعد الا بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه
ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء تقدم على المقصور او تأخر
عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا
زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور
عليه هو المذكور بعد الا اولا او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم
مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه يعتبر الحصر على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة
وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويكون الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف افرادا او قلبا او تعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا او
في قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا يقول
ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لان الانتفاء شرطها الكون منفيها منفيا قبلها
بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يطلق على فعل

المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم
الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
بحث البيان الامر والانشاء ان كان طلبا كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب
كالافعال المقاربة والافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو
ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان
كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح
ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا يستدعي مطلوبا غير حاصل
وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى ان كان المطلوب
حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة
وهو على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون
مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصوله في ذهن الطالب فهو
الاستفهام وان كان المطلوب حصوله امرا في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان
كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر ومنها التمني وهو طلب حصول الشيء
على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال
ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه
اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى
ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع
حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستفهام
الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال
العناية في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب
على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على
اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكأن حروف التنديم
وانما الكن يطلب بليت في وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو الى على ... فيه معنى التمني نحو وددت لو
تدهن ... وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب المضارع بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي ...

لو كان لى مال قال الله تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين قال السكاكى كان حروف التنديم والتحضيض
وهى الا وهلا ولولا ولوما ماخوذة منهما اى كانها ماخوذة من هل ولو اللتين
للتمنى حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشئ فى
الشئ تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعنى ان الغرض من هذا التركيب و
التزام وهو جعل لو وهل متضمنين معنى التمنى ليتولد علة لتضمينهما يعنى ان الغرض من تضمينهما
معنى التمنى ليس افادة التمنى بل ان يتولد منه اى من معنى التمنى المتضمنين هما اياه فى الماضى التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام
وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام
ومع هذا لا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب
منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى وهذا وان لم
يكن مصرحا به فى لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا
بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمنى وهذا مشعر بان ما وقع فى بعض النسخ لتضمنهما
على لفظ التفعل ليس على ما ينبغى وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل
هلا اكرمت زيدا فكان معناه ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم ولقائل ان يقول لم لا يجعل تركيبهما
اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمنى جريا على مقتضى المناسبة فان
ولو قد يستعملان للتمنى وهل فيما معنى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض والا فاذكر هنا الكلام
بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها مرفوعا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير
اعتبار التركيب فان التصرف فى الحروف مما اباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب
فى جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلى احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعد
الحصول اشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه التمنى لما مر من انه طلب
ممكن لا طماعية فى وقوعه بخلاف الترجى فانه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال
لعل الشمس تغرب ويدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلى اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجى ليس بطلب
ومنها اى ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة فى الذهن فان كانت تلك
الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص

بطلب التصور وبعضها يختص بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشئ منهما بل يعم القبيلين وبهذا
الاعتبار صار اهم فقدمه المص فقال الهمزة لطلب التصديق اى ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجرى مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما
نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اى ادراك غير النسبة كقولك فى طلب
تصور المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفى
طلب تصور المسند افى الخابية دبسك ام فى الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة
فى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى وتطلب
بالاستفهام تفصيله ولهذا اى ولمجئ الهمزة لطلب التصور لم يقبح فى طلب تصور الفاعل ازيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك
لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال
بخلاف الهمزة فانها يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت
واما فى نحو ازيد قام فلا اذ لا نم ان تقديم المرفوع يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
انه يحتمل لذلك على مذهب الشيخ عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل يقتضى الفعل لا بانه يختص
بطلب التصديق كما سيجئ والمسؤول عنه بها اى الذى يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل فى اضربت
زيدا اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام
ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته
لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرم والتصديق حاصل بثبوت احدهما فعند هذا يحتمل ان يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصور المسند بدون بينهما عجب الغرايب فنحو قولك افرغت من الكتاب
الذى كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن
تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل فى انت ضربت زيدا اذا كان الشك
فى الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول فى ازيدا ضربت اذا كان الشك فى المفعول من هو
مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افى الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا
ضربته واراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ فى دلائل الاعجاز ومما يدل على ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا
فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا
كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على

معين فهو قول شرح الجملة ورقينا اثنان على الاطلاق فتح ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا
بعد ذلك المعنى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب تصديق حصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى لاختصاصها
بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو ولان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة
لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهى لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول
التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو
فقيل هل زيد قام فانه قبيح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف
يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل
هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور
السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم استعمال المفسر بالفتح وقيل لم
يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام دون التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح سوى ان
الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اعنى على قصد الاهتمام دون
الاختصاص والقائل به دون مرتبة اى لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اى هل
ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل
في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد
من حمله على ما ايا ولفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل
الضمير في عرف نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
ويلزمه اى السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج
على تقدير الفعل فتسميح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز
ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه
لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اى غير السكاكي قبحهما اى

قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بانه اى هل بمعنى قد في الاصل واصله أهل
كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد يكون من لوازمه الافعال فكذا
ما هي بمعناها فان قلت هذا تقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي
طرفاها اسمان هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الفعل خبرا نحو
هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى
الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها
تسلت عنه ذاهلة وهو اى هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح
هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك اعنى انه لا يصح استعمالها للانكار
ثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل
تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال الا للاستفهام فلم ان التقييد بقوله
وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في
المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع
جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الموقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت
القرينة مقالية كما في هذا المقام او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك
اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع
ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال بمعنى المقارنة لان الواجب مقارنة الحال للفعل لفعل
اثناء ونهاهنا ممنوع الذي الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يديه
قال الحماسي ساغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين والعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة
الاستقبال لما ستذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال
فلا يصح تقييد هل يضرب بالحال واعترض على قول النحاة دليلا على كلامه وهو بادي على حقيقته ولم يتفطن الى
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان الغرض لامثال هذه المباحث ما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا لما
على البعض ان يقع فيه من هو معنا ومرافقه ومتبعا ولاختصاص التخصيص بها اى لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما في الهمزة التي للمبالغة بمعنى لا يقيد بالتخصيص المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا

قوله طالبا لشرح الاسم قد يطلب بما ان يشرح الاسم ببيان انه لاى معنى وضع الى التصديق وجوابه بايراد لفظ اشهر وهذا المباحث اللغوية انسب وقد يطلق بها تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا وجوابه ما هو حد له
بحسب الاسم وهذا بالتصور وهذا بالمباحث الحكمية انسب ترتيب فيه ويقع بين البسيطة في الترتيب بينهما اذا سمعت لفظا ولم تعرف انه لمفهوم ما تستحق حينئذ السؤال عن بيان خصوصيته اجمالا وتفصيلا واما اذا عرفت
ان له مفهوما ولم تعرف خصوصية ذلك المفهوم فلك ان تسئل عن خصوصيته ذلك اجمالا ويكون ما كما مر الى طلب التصديق بكون ذلك اللفظ موضوعا لخصوصية ذلك المعنى وبعد ان عرفت خصوصيته اجمالا امكنك ان تسئل عن وجوده
لكن الانسب ان يطلب تفصيله اولا ثم وجوده ثانيا وبعد التصديق بوجوده امكنك طلب تصور حقيقته اى ماهيته الموجودة في الاعيان اذ التصور بالعوارض الاحوال الحكمية لسبع هذا السؤال عن صفاته واحواله الموجودة
ودون امكنك تقديم هذا السؤال على طلب الحقيقة فظهر ان الترتيب منهم الكلام اجمالا مقدمة قطعا على هل البسيطة المطالبة لوجوده وان ما التي شرحه تفصيلا تقدم عليها رعاية هو الاولى وان ما التي
لطلب حقيقته مؤخرة عن هل البسيطة قطعا ومقدمة على هل المركبة الطالبة للاحوال المتفرعة على الوجود بناء على ما هو الانسب وادراك سَسَ سَسَ سمح سَ

غير الكون اى بالشئ الذى زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما
يدل عليه حيث يدل بعوضه اما اقتضاء الثانى اعنى تخصيصها المضارع بالاستقبال الدال فظ
اذا المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعنى اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو
الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال من حيث
هى لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء من حيث هى لان الذوات ذوات فيما مضى وفى الحال وفيما
يستقبل ولهذا اى ولان لهم مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان
ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما فى تشكرون
لانها داخلة على الفعل حقيقة وفى فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان فاعل فعل
محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان
للثبوت باعتبار كون الجملة الاسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اى ترك الفعل مع هل
ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد فى معرض
الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل
كما هو اصله وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة
او لا موجودة ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او
لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ فى هذه شيئان غير الوجود وفى الاولى
شئ واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركبة رابطة والباقية من الالفاظ
الاستفهام تشترك فى انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شئ آخر فيطلب
بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع
فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو
كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة
فى الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب
اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه
طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية
له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم

قوله ومن العارض المشخص الخ فان قلت السائل بهذا السؤال قد يقصد له التصديق بان احد الدارين هذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا فى الدار وسؤاله لطلب
التصديق الثانى لا يطلب فيكون من لطلب التصديق دون التصور ما قياس ما ذكرته فى امثلة ام المتصلة قلت بينهما فرق وذلك لان السائل فى الدار بتصور خصوصيته
زيد وعمرو ويستحق هذا السؤال فاذا اصيب بزيد افاده زيادة فى تصور المسند اليه بحسب خصوصيته ويختلف بسبب التصديق ايضا كذلك فى قولك ازيد فى الدار ام عمرو
الا انه ام متصل اذ لا يكشف فيه بالجواب بتصور بعد بحرد التصديق فهل وقس على هذا من مركب ونحوه

من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان فى من جوهر باسم فهم معناه
ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فيقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الذات وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون
بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى صدر التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها
بعدها فى اثناء التعاليم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم بعد ان ثبت وجودها وبرهن عليه صارت
الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يجاز ان
يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى الشخصين وبالقياس الى شخص واحد فى الوقتين
وبمن عن العارض المشخص لذى العلم اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه
كقولك من فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه ولما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيله كذا
ونحو ابو فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يقع من جهة ان المخاطب فهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف
فى المجامع فى شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكى يسأل بما عن
الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن
الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اى اى
اجناس الكلام هو وجوابه انه الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن
الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول
الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى
ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر لو لا انه اذ سؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبريل ان يقال
ملك بل جوابه انه ملك ياتى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره
السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جنى منكرا لان يكون لهما
من جواب موسى عم بقوله ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى كانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه
على ما ذكرنا ويسأل باى عما يميز احد المتشاركين فى امر يعمهما نحو اى الفريقين خير مقاما اى انحن ام اصحاب
محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا فى الفريقية فسألوا عما يميز هذه
احدهما عن الآخر والمراد الامر المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى ويؤيده قوله فى المفتاح يقول القائل
عندى ثياب فتقول اى ثياب هى فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها فى الثوبية وقيل انه اذا اضيف
الى المشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم مقتضى للاشارة الحسية او اسم علم ولذا اضيف الى كلى

وجوابه كلى ميزان عنه وعلى الجملة هو طلب التمييز وسأل بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة اى كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع و
الاستفهام استفهام تقرير اى حمل على الاقرار ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصلوا بينه
وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر فى الحاشية وذكر بعض
المحققين من النحاة ان كم الاستفهامية اشد طلبا بجوابه من فى نظم ولانه ولا دل على جواز
كتاب من كتب النحو ولعل اسأل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة وسأل بكيف عن الحال وبايان عن الزمان
ويعنى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل وقيل يستعمل فى مواضع التفخيم
مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم انى
شئتم اى على اى حال شئتم ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد
بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الاتى فى كل يوم وقوله
يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الآخر
مجازا وايده ما ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله
من اين عشرون لنا من انا او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من اين لك هذا او من لو اى من اين فقال المص
انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اظهار من او تقديره فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها
مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور دون التصديق كسائر الاسماء الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام ولهذا يجوز ان
تقع مقام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله تعالى امن هذا
الذى هو جند لكم وقوله تعالى اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به
وام فيهما بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر من غير اعتبار استفهام كما فى قوله تعالى ام انا خير
من هذا الذى هو مهين وبهذا يتجلى فى قوله تعالى اكذبتم باياتى ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون
من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك
هو ظ وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستقيم
من الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى
شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة
القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه حالم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو
كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الحام وفيه م

فقلن

سقلنا ركاب دنا من يكون لنا اولا والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد وتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اودب فلانا ان علم ذلك والتقرير فيتبق التقرير بمعنى التحقيق و
التثبت وقد يقع بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو المراد هنا ثم التقرير بها انما
التقرير بالهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما هو المخاطب لا قرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسئول عنه الهمزة نحو ضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقريره
بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا يجب ... وما كنا فى ... ونحو ذلك ومما جعلت
الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله
على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل يريد ان يقر بانه منه ... وقد اشار الى الفعل فى قوله اانت
فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض بانه يجوز
ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بانه عليه السلام
هو الذى كسر الاصنام حتى يحمل على حقيقة الاستفهام ولا يجب انه يدل عليه ما قبل
الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما دخل الكفار
الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد
علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما
انتهوا ورجعوا اليه مسرعين ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة
فانها هى التى تجئ للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقى فانه من كونها للتقرير
لنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم اتيناهم من اية
وماذا فعلت بفلان ومن الذى قتله ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اى بايلاء المنكر
الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل وهو
مثل قولك ماذا يضرك لو صليت كذا ومن ذا صلى كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك ومن اين لك
ما الوالد من الولد وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى لانكار ما يليها كالفعل فى قوله اتضلنى والمشرفى
مضاجعى فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل ولو انه ليس ممن يتصور منه الفعل
على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله تعالى اهم يقسمون رحمت ربك فان المنكر ان
يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول فى قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ
غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا
اولى الفعل الهمزة وكالحال فى قولك اراكبا تسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات وهذا اذا لم يترتب عمل

الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقديم المفعول نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول

فيقدم المفعول وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل وقد يحتمل التقديم على التخصيص

كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره

الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه

في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شفقته

بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد

مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف حمله السكاكي على التقوى دون التخصيص لانا نقول

لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع

محتملا للتقوي والتخصيص بشرط ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا

وقد اشار ههنا الى هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله تعالى الله اذن لكم ام على الله تفترون على التقديم

فليس المراد ان الاذن ينكر من الله تعالى دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية الانكار

فهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا سلط عليه المعنى وهذا

خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب الجمهور

ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي

اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله

لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك

فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم

الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني

وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار

كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل

الهمزة اشار اليه بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما

من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه

قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم

من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او يليها الفاعل نحو أفي الليل

كان هذا ام في النهار او في السوق كان هذا ام في المسجد الجامع وذلك الانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي

ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو أعصيت ربك فان العصيان واقع فهو هذا الاستفهام توبيخ بمعنى التثبيت

ونكار نحو انه كان ما لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوقد الشمس تقبل وهاد فانه للتقريع مبالغة

من الانكار وبالدنا انما علا منته من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت

عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو انعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم

يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم

تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني

لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هو ربنا امر العشاك ان الحساد وقول الناس وهل يفخر الفراغ

فوقا المهم اذا ادخل النمل الطعام لعاما وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ

ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وذلك النفاق

وهذا للذم والتوبيخ والافكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلواتك تأمرك ان

نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا

بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا

من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر

والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا

يتوقف التوليد على ذكر المعنى ولا تنحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق

وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على ما سمعته او مثال العجلة من غير ان تتخطاها بل عليك

بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير

كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب

العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل

اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك

بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر

المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة

موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب

ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند العقل السليم

اما انه فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا

وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس

للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بنفسه والمفعول و...

اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال ولام الامر لعلة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب
الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ
اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند
سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات
الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال
الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل على كونها حقيقة في الطلب
على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم حقيقة الامر مثلا بمعنى طلب
الفعل استعلاء بل الامر في مثل قولهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يسمون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان
يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل على ذلك في
الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام
بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى
الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار
لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة
من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب
منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة
فيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل
اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا وف
الفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح
واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اي الصباح والانجلاء والانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء
الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري
يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك
تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب

انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن
لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما
يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب
عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول
دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء
يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلوه عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب الاستعلائي والفور
والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها اي ومن انواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف
النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فلا يحتاج الى ما قيل من ان ... وهو كالامر في الاستعلاء لانه
المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال
السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك
فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي
للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او
طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان في الجملة قد يستعمل النهي في غير
معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري
فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء
بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي الاعداء او على سبيل التلطف فيكون التماسا
كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه
المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه
الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان
المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم لكن
خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وتقدير الشرط في هذه يحتاج الى تحقيق وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى

النسب والطلب ينشأن من سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب لجاره
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية
ولهذا قالوا ان الغاية تتقدم في الذهن على المعلول ويتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قوله اول الفكر
اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر
الطلب وذكر السبب الحق بعد سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب
اذ ليس معنى الشرط الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة
وبعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل في الخبر افادة المخاطب
بمضمونه وفي الطلب كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف
غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان
المذكور بعده لا يصلح لان يكون جزاء من مفهوم ما تقدم بالسببية فلا نحو قولنا ايتني
اضرب فيتلذذ السوق اذ لا معنى لقولنا ان تأتني اضرب فيتلذذ السوق واسأل نفسه نحو قل للذين امنوا
يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يجب ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء
عليه وان كان متوقفا على شيء اخر كان توضأت صحت صلاتك واذا لم يقصد السببية بقي الكلام
[illegible] اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يجيئك او استئنافا فاي جوابا
عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض فلان عد النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها
الشرط [illegible] للمناسبة كقولك الاتنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا لدخول الاستفهام اي
ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على
المخاطب وطلبه منه وهذا في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فهذا
نفس الشرط المثبت بعد نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها
نفيا واثباتا [illegible] في الامر مثلا لا يجوز لا تدن من النار واسلم تقديره ان تدن من النار
الا ان الاشياء يتعين لنا خلافا للكسائي فانه يجوز [illegible] تقدير الشرط في غيرها
اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا
اولياء بحق فالله هو الولي بحق [illegible] والسبيل قوله ام اتخذوا انكار لجعل

لجعل سواه [illegible] فان قلت لا شك ان الانكار يعني لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وقد رتب
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما تقول لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله تعالى هو المستحق
للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشرط حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب
زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو
الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا انه لا فرق بينهما اصلا
لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يستحسن وقوع احدهما حيث لا يستحسن وقوع الاخر وهذا
المزيد في الكلام كثير وستقف على لطائف الاعجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل منزلة البعيد
منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ من
علو الشأن الحصين ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي وان بذل وسعه واستفرغ جهده
فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا
يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فيستعمل
حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار
الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان
المخاطب مع تنبهه لكنه غافل عن الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها
الغافل واما لانحطاط شانه وبعده من المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في
غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه
حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل
فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى
تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي
متخصصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او
لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم
وكل هذا في صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح
باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم [illegible] لكن مجموعه في محل النصب على الحال

ولهذا قال المص في تفسيره اى مختصا من بين الرجال ونحن قوم مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
وقال المص ان المنصوب منقول من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو يا ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف
يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا باخص مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص
قال الامام المرزوقى في قوله انا بنى نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصد الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله
لذلك لا يخلو من خمول فيه وجهل من المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا
اذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا الله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما
في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناقتى
فدا انت انا لك جمرى وجرى والتحسر والتاسف ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكى عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه و
كانت منعوه ويقول قال فانا مشتاق اليك وامثال هذه لها كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب
المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر
عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله تعالى للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان
الطالب اذا عظمت رغبته في شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى كقولك رزقنى
الله لقائك والدعاء بصيغة الماضى من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اى التفاؤل واظهار الحرص واما غير
البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة
دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المط بان
يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك
تاتينى غدا مقام ائتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظ
لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية
في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب
سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المط ومنها التنبيه على كون المط قريب
الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء
كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات

الفعل

الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك الكثير الذى تشارك فيه الانشاء والخبر الناظر المتامل في الاعتبارات
فان الاسناد الانشائى ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف
او مقدم او متأخر او معرف او منكر او غير ذلك وكون المسند اسما او فعلا مطلقا او مقيدا بمفعول او
شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه
اما قصر او غير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاطلاع
عما سبق والله المرشد والمعين

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل
على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم
الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار
عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا
لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة
الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست كلاما لان اسنادها ليس مقصودا
لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اى على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب وان قصد تشريك الثانية لها اى للاولى في حكمه اى حكم الاعراب
الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف
على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكمه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او
ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها
حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى
بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع
لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا العطف
المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر
بخلاف زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه الفاء انه اراد به غير الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم
وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا
سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان منه بعد
الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس لها معنى غير الجمع ولهذا عيب على ابى تمام قوله لا و

والذی صحّ ان النوی صبر دارة ابالمسیر کریم اذ لا مناسبة بین کرم ابی الحسن ومرارة النوی
سواء کان نواه او نوی غیره فهذا العطف غیر مقبول سواء جعل عطف مفرد علی مفرد کما هو الظاهر او
عطف جملة علی جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولی العلم لان وجود الجامع شرط فیهما جمیعا قوله
لا تری لمّا ان نعت الحبیبة علیه من اندراس هواه یدل علیه البیت السابق وهو قوله نعمت
هوان علی الملة کما عفا عنها اطلال باللوی ودسوم فاعل نعمت ضمیر الحبیبة والخطاب فی
هواك للنفس وجواب القسم البیت الذی بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسی
علی الف سواك عوده والاآای وان لم یقصد تشریك الثانیة للاولی فی حکم اعرابها فصلت الثانیة
عنها لئلا یلزم من العطف التشریك الذی لیس بمقصود واذا خلوا الی شیاطینهم قالوا انا معکم انما
نحن مستهزؤن الله یستهزئ بهم لم یعطف الله یستهزئ بهم علی انا معکم لانه لیس من مقولهم
یعنی ان قوله انا معکم جملة فی محل النصب علی انه مفعول قالوا فلو عطف الله یستهزئ بهم علیها لزم
کونه مشارکا لها فی کونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه لیس من مقول قول المنافقین وانما قال انا
معکم دون انا معکم مستهزؤن لانه بیان لانا معکم فحکمه حکمه وعلی الثانی ای علی تقدیر ان لا یکون
للاولی محل من الاعراب ان قصد ربطها بها ای ربط الثانیة بالاولی علی معنی عاطف سوی الواو
عطفت به ای عطفت الثانیة علی الاولی بذلك العاطف من غیر اشتراط شیء نحو دخل زید فخرج
عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقیب والمهلة وذلك لان ما سوی الواو من حروف العاطف یفید مع الاشتراك معانی
محصلة ونفصل ذلك ان حتی ولا العاطفتین لا یقعان فی عطف الجمل واو ولا ما دام فی عطف الجمل
مثلها فی عطف المفردات ولیت او فی مثل قوله تعالی کلمح البصر او هو اقرب وقوله وارسلناه الی مائة الف
او یزیدون للعطف بل هو حرف استیناف لمجرد الاضراب بمعنی بل وحکم لکن تعرف فیما سبق وبل فی الجمل
مثلها فی المفردات الا انها قد تکون للتدارك المتعلق بالانتقال من کلام الی الاخر اهم من الاول
بلا قصد الی اهدار الاول وجعله فی حکم المسکوت عنه کقوله تعالی بل هم فی شك منها بل هم منها عمون واما
الفاء وثم فالفاء تفید کون مضمون الجملة الثانیة عقیب الاولی بلا فصل وقد تفید کون المذکور بعدها
کلاما مرتبا فی الذکر علی ما قبلها من غیر قصد الی ان مضمونها عقیب مضمون ما قبلها فی الزمان کقوله تعالی
ادخلوا ابواب جهنم خالدین فیها فبئس مثوی المتکبرین فان مدح الشیء او ذمه یصح بعد جری ذکره
ومن هذا الباب عطف تفصیل المجمل نحو ونادی نوح ربه فقال ونحو وکم من قریة اهلکناها فجاءها باسنا
بیاتا لان موضع التفصیل بعد الاجمال ولا ینافی ان یکون فیها معنی السببیة نحو دعوت زیدا فنعم
ثم ان کونها للترتیب بلا مهلة لا ینافی کون الثانی فی المرتبة الثانیة یحصل تمامه فی زمان طویل اذا کان اول

حرانه متعقب کقوله تعالی الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار یتعقب
نزول المطر لکن یتم فی مدة طویلة ولو قال ثم تصبح نظرا الی تمام الاخضرار جاز وثم للترتیب مع التراخی
کما فی المفرد لکنها کثیرا ما تجیء لاستبعاد مضمون الجملة الثانیة عن الاولی وعدم مناسبته لها نحو ثم
انشأناه خلقا اخر ونحو ثم الذین کفروا بربهم یعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وکذا قوله ثم کان من الذین امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الایة لبعد المنزلة بین الایمان وفك
الرقبة وکذا استغفروا ربکم ثم توبوا الیه للبعد بین طلب المغفرة والانقطاع بالکلیة الی الله وهذا فی
التنزیل اکثر من ان یحصی وقد یجیء لمجرد الترتیب والتدریج فی درج الارتقاء من غیر اعتبار تعقیب
او تراخ کقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وکذا قوله تعالی وما ادراك ما یوم
الدین ثم ما ادراك ما یوم الدین اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة علی
جملة ظهرت الفائدة فیه وهی حصول معانی هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا یفید سوی مجرد الاشتراك
وهذا انما یظهر فیما له حکم اعرابی وعند انتفائه یبقی الاشکال فان قلت الواو ایضا یفید الجمع بین
مضمونی الجملتین فی الحصول ایضا لانك اذا قلت یضر زید وینفع عمرو علی واحتمل ان یکون قولك ینفع
رجوعا من قولك یضر وابطالا له کما فی دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بین الواو والفاء وثم وبل
المشترکة فی مجرد الحصول غیر متناهیة فتعیین ما یحسن فیه العطف علی الاعیان هو الذی یشکل فیه
الصعوبات والا ای وان لم یقصد ربط الثانیة بالاولی علی معنی عاطف سوی الواو فان کان للاولی
حکم لم یقصد اعطاؤه للثانیة فالفصل واجب لئلا یلزم من الوصل التشریك فی ذلك الحکم نحو واذا
خلوا الایة لم یعطف الله یستهزئ بهم علی قالوا لئلا یشارکه فی الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقدیم
المعمول نحو الظرف وغیره یفید الاختصاص فیلزم ان یکون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم
وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا ایاهم من حیث لا یشعرون مختصا بحال خلوهم الی شیاطینهم
ولیس کذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال قلت لا نم ان اذا فی الایة ظرفیة بل شرطیة وبعد تسلیم
ان العامل فی اذا الشرطیة هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقدیم یفید الاختصاص بل هو لمجرد تصدیر
الشرط کالاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف علی مقید بشیء یوجب تقیید المعطوف بذلك الشیء
قلت اذا الشرطیة هی بعینها الظرفیة استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت
القران یفید معنی لا قرأ القران الا ان خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقدیم
یفید الاختصاص ثم القید اذا کان مقدما علی المعطوف علیه فالظاهر تقیید المعطوف به کقولك یوم الجمعة
سرت وضربت زیدا وقولنا ان جئتنی اعطیك واکسك نعم انه لیس بقطعی لکنه السابق الی الفهم فی

... کتابخانه آیت الله ... مرعشی
... کتابخانه آستان قدس رضوی
تیر ماه ۱۳۵۱

قوله فان قلت اذا عطف شئ بعين انه ثم انه اذا جعلت اذا شرطية وعطف الله يستهزئ بهم على جواب الشرط افاد الكلام اختصاص الاستهزاء بكون ضمهم الى شياطينهم بطريق مفهوم الشرط وانما يلزم ذلك ان لو يستقل كل من العطف والمعطوف عليه بالجزائية وهو مع حاصل الجواب بانه لو عطف كان من التعرض الى الفعل اذ لو حمل على التعرض التاما كان المعنى واذا قالوا استهزئ والله يستهزئ بهم وهو فاسد من وجهين احدهما ما ذكره الشيخ والثاني انه لزم اختصاص الاستهزاء بزمان القول والاخبار عن انفسهم بانهم مستهزئون واذا حمل من الوجه ثم الكلام سالما عن المنع
قوله لا يحمل ايضا اخره وتقليل الادعاء وبيان وحكاية تكاد قيل ام تكم بالادعاء المزورة على انه يكون المزور متعلقة بالاعراض او قيد ام تكم بل بين من المزور معمول لانزموا فيه الاول اه كما في
امر معنى وقيله والامر في الجزم بالعكس اعنى بقصير الادعاء متعلقة للمزورة واعلم ان ماجعله سببا لعدم الجزم يصح ان يجعل سببا للفعل في بيان العذر والوضع يتشرف بعد ذكره ينبغي تقدير السؤال بالحكم

المطابقا فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو
ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون
الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي انما
يقع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا
القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى ولذا قالوا ذلك استهزئ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اي
استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن بانا مستهزئون بدليل
انهم لو قالوا ذلك لدفع عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والله
عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا
يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية فان كان بينهما اي بين
الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بحيث ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال
او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا
ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك لان الواو للجمع والجمع بين شيئين
يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والحاصل من احوال
الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة
السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة
الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال الرابع هم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار والى ابن الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي
من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نعالجها ونطلبها والضمير للحرب اي قال رائد القوم
ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى قدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه
وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم
يعطف عليه ولم يجعل ايضا جوابا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والا
فالجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هنالك قسمان كلاهما على
تقدير الثاني وهو ان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ان سوا

في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما من
الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال اراد ان يحقق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما من
الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين
وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد الجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب
ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب او لفظا نحو قوله تعالى
انا معكم انما نحن مستهزئون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي ولاختلافهما خبرا وانشاء معنى
بان يكون احد الجملتين خبرا والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على الاختلاف فهما
والضمير للشان لجامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن
وعمرو زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا لها واما المؤكدة
فلما لم يغن من عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والمبان بالعكس وهذا المعنى
مما لا يتحقق في الجمل الا بتنزيل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى
يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي
من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى نحو لا ريب فيه بالنسبة
الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك
الكتاب جملة ثانية لا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وهنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما
بولغ وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي فانه وصف بانه بلغ الدرجة القصوى
في الكمال وقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف
المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعده وتعريف
المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل
اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن
روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله
ذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي قوله لا ريب فيه وزان نفسه في جاء زيد نفسه والثاني نحو هدى

قوله لم يجز بدل الكل لان النفي يبذل الوهم لا يتحقق في الجمل التي التاكيد المعتبر فيها لا بد ان يغير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتاكيد الجملة ههنا تكريرها وقع لا يتميز اصطلاح الاخير بهذا القيد ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة فلا اعتبار ايضا بهذا الاعتبار فلا يتصور في الجمل ما هو بمنزلة بدل الكل معارض التاكيد فان قلت جملة تاكيد المعنى يشبه بدل الكل في مغايرة لفظ لفظ المؤكد مع اتحاد المعنى ويشبه التاكيد اللفظي في عدم القصد بالنسبة فلم اذا جعلته بمنزلة التاكيد اللفظي لم يجعله بمنزلة بدل الكل قلت قلت العمدة الكبرى في البدل كونه مقصودا بالنسبة وقد فات ههنا فجعله تاكيدا لفظيا اولى ان كان استتباع القصد للجملة الثانية بمنزلة قصد النسبة في المفردات ولهذا جاز ان ينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او بدل الاشتمال

اى هو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لانه معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بالكمال كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية يقال لكن على بحسب ذلك اى على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هل داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية به لا تشتبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد لكونه اى لنكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال او لم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته اى دلالة الثاني عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته عليه اى لدلالة لا تقيمن على

[illegible]

المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقيم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقيم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وعيا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس بالمطابقة فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه المرح طلب الرحلة ويتضمن في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهار لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن وعكس ابن انه مبنى على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف وكلام فيه تعسف فوزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوب المحل لكونه مفعول القول اى الجملة في قوله ارسوا نخاطبها وقوله في كلا المثالين اعنى الاية والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتادية المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اى لكون الاولى خفية والمقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يق

[illegible]

انه من باب عطف البيان للعقل لقطه لذاته او قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال مبانا

ونحو فوسوس اليه الشيطان فتأمل وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها

للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث

طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب

وزاد عليه زيادة ظاهرة فكأنه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمراد

من مفرد فيه كقوله تعالى فان تولوا فاني اخاف عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم

الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال

الانقطاع والاتصال الذين يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها

اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس

الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما

المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين الذين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا بعد لان المانع في

هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب القرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي

بها بدلا اراها في الضلال تهيم وبين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة

لتعادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف

اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى

وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن

هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا

انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه

ايضا للاحتياط كما في هذا البيت للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية

لا لما ذكره فهو امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما الا انا نقول

الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى قالوا لولا انزل عليه

ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وقولهم بهذه المقالة او في

الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر

بل الدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او عن جملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما

فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا للسؤال

اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية

عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني

من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال الذي

عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك

وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان لا يسمع

منه شيء عطف على الاغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل

ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك

العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف

وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما

انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة

الاولى مثيرة للسؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف

حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها

مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت

فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار

لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال هذا اذا نعت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدئ به

وبني الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم

قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج

له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل

لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافا

كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم

مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك

لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته

كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم

ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص

لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس

لامارة بالسوء والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا

وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مرّ في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم
طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على
سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي
هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لتعلق السبب ووصله ظاهر بحرف
موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب للسؤال عن
مطلق السبب لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واوفاهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب
تفاوت المقامات وأما عن غيرها اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام
اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم
كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على الدوام و
الثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة
عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما سينكشف كما هو شان اكثر الغمرات
والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا
للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل الصورتين لان
السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في
الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع
متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استؤنف
عنه اي اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت
انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون
المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتيب الحديث
عليه وهذه العبارة ادنى من ظاهر ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته
نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق
بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له
واما اذا اعتبرنا المستانف عنه في الكلام السابق بصفاته ثم ذكر في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد
احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من القسم الثاني وعليه قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه

لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان
السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة
فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب
ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سببه استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس
هذا في سائر صور الاستيناف وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها
بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا
زيد على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال
عن تعيين الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي
زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة
رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين
اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم
ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه
ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف فكانه لما قال المتكلم
كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت
هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا
جوابا للسؤال وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التقييم للتاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه
الاول موكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون
اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا اي من
غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل
فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اي ليس الامر كذلك فهذه الجملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع
لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد و
لدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الخبرية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك
العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين
حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح

عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا
ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع ولعلك تقول هذا القيد استغنا عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما
جامع بينهما كمال الانقطاع لعلك تريد هنا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا او كذا والاتفاق المذكور انما
يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين
معنى فقط بان يكون انشائيتين لفظا ويكون الاول انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان
كلتاهما انشائيتين معنا فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثاني انشائية او
بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين و
الاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف
تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول
تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه
وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثال القسم الثالث وهو ان تكونا انشائيتين
معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي
احسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى
امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله
وبالثاني هو النبي صلعم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر للمخاطب على الامر لمخاطب
اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا
ايها الذين امنوا اي قل يا محمد صلعم كذا وبشر او على محذوف اي فانذر يا محمد وبشر فابشر اي سرهم
وربما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء معنى اللفظ قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا
اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله

لا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على
الاخبار من غير ان يحمل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى
الجملتين على الحاصل مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين
امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو جملة الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب با
القيد والازهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين
خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال العلامة في قوله وبشر الذين امنوا عطف على ما في
يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها
الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي صلعم بان يؤدي معنى هذا الكلام لا العبارة
المذكورة في القران بل ما يناسب المقام بان يقول مثلا ان كنتم في ريب مما نزلنا الاية فلا يرد فيه
قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهل هذا كما تقول لغلامك وقد ربه زيد قل لزيد انما يتخذ
ان تقدر بغلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند
اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية ولذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما
في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع وهذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلابد
ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك
لجملة يكون احدهما سببا عن الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة
بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي
بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان
بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين لعني الشعر وطول
القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من
المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض
للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول والسكاكي الجامع بين
الشيئين وقد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح لما يخفى شيء
اول لهذا الحلم مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلاف فنقول من القوى المدركة

العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الابيض هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة واذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدرك على ما تقرر في موضعه وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل لا بد له من تشخص عقلي يمتاز به عن سائر المعقولات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه انما يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه الكلي بالذات والجزئي بالآلات وكذا الحكم بان هذا غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان نعلم من زيد انه رجل عالم فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو ومثل

الوهم

مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقدر بعضهم والمراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول للتضايف بين الامور المعقولة والثاني للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الاترى انه تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات تخلو عنه وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صورة معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا كذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة لان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الحمرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين يحسن الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض المثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان من غير اباء ولا جحود مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه التصديق الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكون ضدا للايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد تعد مثل الاسود

بهما

والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والانها لا يتوارد
على المحل الواحد فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء و
الارض فانه محسوسان بينهما شبه التضاد باعتبار ... وجود بينهما احدهما في غاية الارتفاع و
الاخر في غاية الانحطاط لكنهما ... المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكون متضادين
... فان الاول هو الذي يكون ... الذي يكون مسبوقا
... هو الذي يكون مسبوق ... متضادين باعتبار اشتمالهما ...
اصلهما الكنهما ليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما
جعل الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم جعل السماء
والارض ... متضادين ... الفرق ان الوصفين المتضادين في
نحو الاسود والابيض ... على نحو السماء والارض ... لانهما ... وثما الاول
والثاني ... الاولية والثانوية ... مفهومهما لكنهما ليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية
الخلاف ... في مفهومهما فلا يكونان ... كون
التضاد وشبهه جامعا وهميا ... فانه اي الوهم ... التضاد ... التضاد منزلة التضايف
لا انه يجوزه اصل المتضادين او الشبيهين لهما الذي يجوزه الاخر ولذلك يجد الضد اقرب خطورا بالبال
مع الضد من المتغايرين الغير المتضادين فانه قلما يخطر بالبال السواد الا يخطر البياض وكذا السماء
والارض ... مبني على حكم الوهم ... تعاطفها اعلاه ... ما يقتضي
اصحابها في ... الجامع الخيالي ... يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان
كان العقل من حيث ... ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على
العطف لاسباب ... اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة
في الخيالات ... في الاشياء ... يجمع ...
من ... فقط ... اسباب الامور الجامعة
لان معظم ابواب الفصل والوصل ... على الجامع ... الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة
بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال ... الاسباب ... ولهذا امثلة و
حكايات ... ان ... يكون ... العقل بالوهم
... الوهم والخيالي ... التضاد وشبه التضاد ... المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ... في الخيال ... معقولة ...

بنو

يتوقف على ذلك الاعتراض او لا فان السواد والبياض محسوسان فكيف ينبغي ان يجعلا من الوهمي واجاب
بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نعلم
ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي ... ان تضاد ... السواد وهذا البياض جزئي ...
هذا مع ذلك ... معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وبين التماثل و
التضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على العقل وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن
الصور في الخيال ... لا يمكن ... صورة مرتسمة في الخيال ... من المعاني ... ما ذكر يظهر
بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرتم من ... كلام المفتاح ... بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين ... في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
... للقطع بامتناع العطف في نحو ... الحسد يوم الجمعة ... السكاكي
ايضا ... بامتناع نحو ... الشمس ... وارة الارنب ... قلت ليس
في هذا الكلام الا بيان ان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فقوض
الى ... بينهما بامتناع العطف ... بين المخبر عنهما وان كان
... ان الجامع ... يكون باعتبارهما ... الجامع
سهو منه ... في مكان الجملتين ... في المقام
قوله اي ... في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي
ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض ... تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو
بين نفس الصور ... يكون له وجه صحة واما ما يقال من ان اراد بالشيئين
الجملتين ... في الجملة ... هو مراد السكاكي بعينه ... في هذا الكلام ... السكاكي
وحمله على انه سهو منه ... التغيير اصلا ... ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ... قوله
في التصور ... لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام ... في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت
من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المحسن تناسب الجملتين في الاسمية و
الفعلية اي ... اسميتين ... فعليتين وتناسب الفعليين في المضي والمضارعة وما ساكل ذلك لكونهما
... مثلا ... اذا ... الاخبار ... التجدد في احديهما والثبوت في الاخرى ...
تقول قام زيد وقعد عمرو ... قائم ... قال صاحب المفتاح ... قام ... النابع

العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو كلاهما مبتدأين وقام و
قعد خبرين او ان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني عجبا لك يقول اما
اسميتين او فعليتين فلان بين احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي
ان يصدر مثله عن مثله بل مراد المصنف ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت
جملة اسمية خبرها فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى في
الثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره الشريف ومن تبعه في نحو زيد قام
وعمرو اكرمته اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية
التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي اكرمت عمرا عنده وذهابه وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان
غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم
السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد ولكن اختلاف الاعراب
باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه
الجمهور ويخفى على كثير من الجمل الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو
قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك
ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر منبّه تعقيب باب
الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتعقيب وهو جعل الشيء
ذنابة للشيء فكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة تؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مما ثبت تارة
وينتقل اخرى لكثر ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه
ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ويسميها دائمة او ثابتة فالجملة الحالية غير المنتقلة ليست محلا للواو
لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير واو لانها
معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء اجنبي لانه للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها
مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق آخر كالواو و
استدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام
بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما

تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا انه
الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل تثبته على
سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة
الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصد بيان حصول هذا الوصف لذات
المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرة للفعل او غير مباشرة ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض و
الطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها ولا تجيء حالا في الجملة فكما ان من حق
الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما
الخبر فكخبر كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ومثل الواقع بعد الا كقولهم ما
احد الا وله نفس امارة واما النعت فالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها تقترن بالواو لتوكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك نادر وعلى خلاف الاصل تشبيها بالحال على
مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون
معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال الا انه يكون
بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة
مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل
متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبته اولا
حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة
من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط
والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما
لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط الا ان الواو اشد في الربط لانها انعقدت للجملة التي اصلها الاستقلال بما هو
موضوع للربط لمعنى الواو التي اصلها الجمع ابتداء من اول الامر بما هو بحسب الاستقلال لها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على
معنى هو صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها
فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون

خالية عن ضمير صاحبها او لأنّ الجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو
ليكون مرتبطا به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوّزه بعضهم عند ظهور الملابسة
فلقد وما سنبين ان اى جملة يجب الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واى جملة
لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى الاسم الذى يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان
يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا او نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب
الحال لان الخبر المبتدأ وهو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال
بالواو اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو ما لم يثبت هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق
صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة
الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه
لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب
عنه حال شاملا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون حالا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما
سيأتي من ان ربطها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة
الانشائية وهو لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه
وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصد بالنظر الى نفس
سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وقالوا انه اذا اريد ذلك
لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد
ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم
استغنائه عن الخبر يجر الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك النعت لما بينه وبين
المنعوت من الاتصال والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن
صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى بالتزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم
من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي اكرمه

ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا
على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله يرى كل من فيها وحاشاك
فانيا ومتعين حين تمام الكلام كقوله صلعم انا سيد ولد آدم ولا فخر والعطف على قوله ان خلت
اى وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضي وبعض هذه
يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار
الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اى
دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان
الاصل في الحال هو الحال المفردة لعراقتها في الاعراب وتطفل الجملة عليها بسبب وقوعها موقعها وهي
اى المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم
بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال
قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا
معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له
كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اى افادته للدلالة على حصول صفة غير ثابتة فلكونه
فعلا مثبتا والفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه
مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال او بعكس ذلك وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم
وقد تقرر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب
ان يكون مقارنا في الزمان لوقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون
استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة ولا وجه لقوله ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كانت ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع بالواو
في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اى قول عبد
الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اى وانا اصك
وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
الله اى وانتم قد تعلمون وقيل الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثاني اى وارهنهم ضرورة وقال عبد

قام معي اي الواو فيهما اي في قوله بنا واصن وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه
وبحوث راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت وبحوت وارهنت فعدل من لفظ
الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة
المثبتة مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير
ترجيح اما مجيئه بالواو فنحو قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فانه
لا يصح للنهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله
فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر
قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فاشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي واي شيء
يثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في
المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث
انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل
الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي هنا المنفي بما ولا دون لن لانها حرف استقبال
ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال
التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ مركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى
غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استهجنوا تصدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون
بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان
فوات الدلالة على الحصول اخرج ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اتاه وابن دي ونوملك
وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت
غير مهتم بالوعيد وغير مبال به ولا مفتقر لجملتها ناقصة وجعل الواو مزيدة ولذا جوز الامران اعني
دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اني
يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو
ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى
الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من
الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم و

اي المثال المذكور بما تجرد عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز
الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على حصول صفة غير
ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي لعدم دلالته
على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال
ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل
لا لزمن التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين
وايضا لفظة قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في
الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان
المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل
مستقبلا كما في قولنا سيجيء الامير يقاد الجنيب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بحال
وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه
من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي و
الحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لتدل الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط خلو
الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكذا يمكن ان يدعى
الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكون تصديره بلفظة قد مكسرا منه
الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد ايات التسع وما قيل
ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة للتحقيق يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان
حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون
حالا لان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها
شيء الا انه متلبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان
يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلدلالته على الامرين مع انتفاء المقارنة والحصول
ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين
في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي
لاستغراق المنفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم النفع متصل
بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم ونحوه لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي
ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل

به اى بالنفى او بان الاصل فيها الاستمرار الدالة عليها اى على المقارنة بمعنى الاطلاق اى بمعنى عدم التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما فى قولنا لم يضرب امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع
الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب
فى جزء من اجزاء الماضى واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم
ارادوا ان يكون النفى والاثبات المتعلقان بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو حصل النفى كالاثبات فى
جزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا
فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهى موجبا للتكرار
دون الامر وكان نفى النفى اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام
ان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعنى بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفى فيه
انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه
والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل ولذا اولى بالممكن من الوجود
وبالجملة لما كان فى المنفى الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثانى
اى عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة الفعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور
جواز تركها اى ترك الواو لعكس ما مر فى المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على
حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فى ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه
وعوده على الابتداء اى رجع عوده على ما ابتدأ به على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اى والمشهور
ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعكس ذلك لها اى للجملة الاسمية مع عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اى انتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم
تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف فقال
عبد القاهر ان كان المبتدأ فى الجملة الاسمية ضمير ذى الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد
وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة
العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو
جاء زيد وهو يسرع او مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة
اعادة اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجئ وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة

ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا
فى البين وجرى مجرى ان يقول جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للمبتدأ
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشئ
الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فى مشافها
عوده على بدئه ذاهبا فى طريقه الذى جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود
والكرم فانه بسبب تقديم الخبر قريب فى المعنى من قولك وجدته حاضرا له اى حاصلا عنده الجود والكرم وتنزيل
الشئ منزلة غيره ليس بعزيز فى كلامهم ويجوز ان يكون مجئ ذلك على ارادة الواو كما جاء فى الماضى على ارادة قد
هذا كلامه فى دلائل الاعجاز والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى جاءنى زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد
وعمرو يسرع امامه او مسرع الى غير ذلك انما هو فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا فى موضع اخر انك
اذا قلت جاءنى زيد السيف على كتفه او خرج زيد التاج عليه كان كلاما نافيا ولا يكاد يقع فى الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو متقلد سيفه وخرج زيد وهو لابس التاج فى ان المعنى على استئناف كلام وابتداء
اثبات وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو كذلك وظهر منه ان الجملة الاسمية لا تجئ مجردة عن
الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى بياتا او هم
قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفى عطف لان
واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءنى زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءنى زيد
هو فارس فخبيث وذكر فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه فى موضع الحال اى متعادين يعاديهما ابليس
ويعاديانه فاوله بمنزلة المفرد وهذا بخلاف جاءنى زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان
يقال فارسا ولهذا حكم بانه خبيث والذى يبين ذلك ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من انك اذا
جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاءنى زيد مسرعا فى انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر
وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاء بهذه الهيئة فاذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجئ ثم استأنفت خبرا وابتدأت
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجئ بالواو كما جئ بها فى نحو
زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء فى جواب
الشرط فانها بمنزلة العاطفة فى انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة فى نحو جاءنى
زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة فى نحو جاءنى زيد وهو
مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذى ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه

ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال من كونها اي ترك الواو نحو قول بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على سواد اي اذا لم يعرفني اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت
منهم وفارقتهم متبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم
في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم
فاعل دون الفعل لرجوعه الى اصل الحال وهو الافراد ولهذا كثر فيها ترك الواو ولما جوز التقدير بالفعل
الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما
لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو كان التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال
الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر
والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عنده مع الواو
هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع
والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز
ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي والمضارع وان يكون حالا
مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيهما ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا
كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة
نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا
قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع
من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا
غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن
الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن
الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك
لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
والحال ان اعني الجملة الاسمية وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون الاحوال متعددة
صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب
الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير

في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة يجب
الواو والا فان كان الضمير فيما سبق من الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو
او غير مقدم نحو جئت ينحاز اليه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مع ترك الواو لكون الرابط اول الجملة
وهذا البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز
انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص
منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان ينص على التعيين والتحقيق ان
البيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبهذا المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام
يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد
ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة بليغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني
عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات
الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف
يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها
ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة
اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر
متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل
من عبارة المتعارف وقد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام
بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة
الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان
انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبالغ في ذلك كل
مبلغ فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه
اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من المتعارف ومن مقتضى
المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني
كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف الاوساط وهو هذا نعم

وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصلة الثاني بدون الاول كما
مر في قوله رباني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لا
نسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز
بالمعنى الثاني والاطناب فليتامل وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو
ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان
السكاكي مصرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه
لم يطلقه على ما هو اقل بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا
لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات
تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما واجيب بان المراد بتعسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا
من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا مزيف ولعل المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا
لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه
اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه
لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط
حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني المقدرة على تاديتها
المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتعرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هو من دأب البلغاء
واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في
الحوادث اليومية ميل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون
اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما بينهم من ذلك في الابواب
السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ
مساو له اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما
ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق
التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي الاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد
عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به و
الاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث ابن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك

اي الحمق

اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي ممن عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا او الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل
مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون
مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المتكدر اعني العيش الناعم انما عيش الجهلة الحمقى دون
العقلاء المتاملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالظرفية الى ان العيش
في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما فان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم
وفي ظلال العقل فكان كالتكرار وفيه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان
لا يتعين اللفظ الزائد على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون لفظ الزائد متعينا نحو قوله وقد ابن العبرش يذكر غدر الزبا
لجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد
ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي
الفى لجذيمة وفي قولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بما يتعين عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا
لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لانه ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون
فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في قول ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واللام فيها للتعريف
فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في
الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب و
الشدائد والمهالك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال
الحوادث والشدائد ودوام العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بطول العمر وعهوده
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب لي صبر ايوب وعمر ابن لي حتى نرفع ما ذلك والباذل كالمال فانه
اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذل الرجل افضل واما اذا تيقن بالموت
فيهون عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان
المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما
ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى
كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان

فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو بل يقصد به التقرير
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقال لمن ينكر معرفة
ما كتبه يا هذا انك كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده
برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان
القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه موجود في القلب والذي لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى
يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر
السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان
المنتأى هو اسم الموضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وقد شبهه بالليل الذي صفه
في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت المدعو وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه
وطول يده ولان له في جميع الافاق مطيعا لاوامره يردون الهارب اليه فان قيل كل من المثالين غير خال
في الاية عن ارتكاب لفظي ورعاية للقواعد النحوية من حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط
فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه
تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل انما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية
والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير
ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم
ولا حذف فيه فان قلت التقدير فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لا نسلم ان الظرف مستقر وصف
تركه للعلم احتياج في تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا على انه ليس فيه حذف شيء مما يؤدي
به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان الظرف لا بد ان يتعلق
بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل
منه اي من قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة لان قوله ولكم زائد على
معناه في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل وحروف في القصاص حياة احد عشر ان
اعتبر التنوين والاضافة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والعبرة بالحروف الملفوظة لا المكتوبة لان
الايجاز انما يتعلق بالعبارة بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم فانه

لا يشتمل

لا يشتمل على تنصيص بها اي بالحياة وتنكيره اي من التعظيم لمنعهم اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة او النوعية
عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لتوقع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه
يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل حياة واطراده اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف
قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس
انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي بخلو قوله ولكم في القصاص حياة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل
على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل مما
يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا هذا ليس من هذا النوع بل من رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان
الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من
اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حياة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة
وهو الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل و
تفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسته
الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد
بخلوه مما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر لان الشيء لا ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك
غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على
المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل للتعيين لا الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما
يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مضافا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية
او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة و
فلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلى الامور
اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا في
غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم بحذف التنوين

وسلم هو من القود فكان سببا لحياة نفسين
في القصاص [illegible]

لانه يحكي كبنيد في قوله بنت اخالحي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل
وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله وجعل الجملة علما فهو يحكي والا فحكمه
المفرد في الاعراب وصحة صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة
صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة بدليل ما قبله فاردت ان اعيبها فانه يدل
على ان الملك كان لا ياخذ المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط
اما مجرد اختصارا نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل
ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على
قوله مجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون
الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه تعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله
ان قمت اليك وسكت تزاحم عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على ضرب من
العذاب وكذلك اذا قال الشيخ اذا رايت فتيانا وسكت حالات الادكار اليه [illegible]
بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسو
رءوسهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها وغير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي الحذف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال [illegible]
[illegible] اي منه وللمستثنى نحو جاءني غير ليس والمضاف اليه [illegible] لا
ونحو [illegible] وكجواب القسم نحو والنجوم [illegible] وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما
بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على مر اما جملة
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه
في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم فما او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدرت فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله
فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت به فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة

جزء شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي فالفاء في قوله فانفجرت تسمى
فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على تقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا
وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمستعمل في تنبيها قوله قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اي غير السبب والمسبب نحو فنعم الماهدون على ما
في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما الكل اي
المحذوف اما كل او جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره
الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط حن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن
ومالي اي طربن فاحتجت اسكتنها وهو لا تسكن ثم اعادتها وتدافعن الى ان قضيت العجب من كثرة
معاودتها [illegible] والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان
يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه
فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل
وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت
عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء
تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وفي قوله منها ان يدل
فيه تسامح لان ان مع الفعل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على
تعيين المحذوف فانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب
فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل
دل على ان فيه حذف مضاف محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه
اما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط
لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط صاحبه وعجزه عنه فلا يصح ان يقدر في حبه
ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف
الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية وبك

حين شروع المسافر في السفر بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة
بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام والقعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا عند كل فعل يشرع فيه ومنها
الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف مقارنة الكلام للمخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
اي اعرست فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء
الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفاه اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام
ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن
في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان
يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه الم فالشعور بالمجهول بوجه ما
المجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت
النفس الى العلم به فتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم [illegible]
ولكن تشويق ... ذلك ... قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل
العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة فيكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان
اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت
الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون
نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره
اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه هذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون
ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت اذ لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام
باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم
زيد فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا ثم فسر ثانيا وقوله
اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب دون الايجاز والمساواة وهذا
يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال و
التفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يلتذ بها النفس

ونحلها فانها اثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع ولم يقل الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات
واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا كذلك ومنه اي ومن
الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على
الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه
الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق سمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن
المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما
بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على
سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مزية الخاص كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له
لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتنصيص المصرح به وذلك قد يكون في مفرد
نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم الافضل
الاوسط وهي صلاة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكائيل وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته
وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون فكلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف
تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من
هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني
ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل كذا وذلك لان اصل ثم الدلالة
على التراخي في الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الدرج وان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله وما ادراك
ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ
من سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد
يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض
خطت للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تكرير ما

سمنان
كتابخانه محمد صالح حائري علامه

لسبيل طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون بدون رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد
ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون
انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون لبعد عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف
في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في
مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة
للمبالغة وتحقيق اي لتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي
خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض فشبه به العيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير
مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونها كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها
وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في الفلا
حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذلك توهم بعض المقصود في بيت السقط سقانا الكاس من فم
مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله حال فانما جعل الثغر كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر لان الكاس
مما يكرع فيه كل واحد من اهل المجلس حتى كانه تقبيله فدفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر
فكيف غيره وقيل هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم
المعنى بدونها ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا
وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة
حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى
للتوكيد مثله للتعقيب والتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه
من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على
وجه وهو ان يكون وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واما على وجه الا

يقول ان يقال الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى
المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب
الا الكفور فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان
يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو
وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمعا اي الضربان في قوله تعالى وما
جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم
الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على
ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا
يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا
قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كانه حمل نظرا الى الامثلة بخصوصه لم يشتبه بالتنبيه فا
التذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان
زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولست بمستبق اخا لا تلمه على حال من اخا الوم يوقعه في سياق او وصل تميز الخاطب في لست وهذا احسن من
ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه
على شعث اي تفرق وذميم خصال الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال وهذا البيت حل
عنهم مسيء نفي الكامل من الرجال وعدمه ما كيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب
في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه
توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو اي التكميل ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك
الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير منزل التدمير وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع
اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها
اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك
لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا للوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل
والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين

فانهون لهم اجمعنهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله
مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم
بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصرع
الثاني فعن المص انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين
لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لا محة فيكون تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون
حليما حين لا يحسن الحلم الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يهاب
بمن الذي يحط بالبال ان معنى البيت الحط اللطف وادق مما اشير به كلام المص وان المصراع الثاني
تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم توهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لا به من
وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة تنفي ذلك الوهم لقوله مع الحلم في عين العدو مهيب اي
مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم عيب بهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره نكيف في غير
تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل
الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وان
اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند والمسند اليه فقط بل مع
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له
او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه
بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة
فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر كلام اذا فسره بلسان
اخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره
بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها
من الاعراب مثل الاى اهل الشاها والجاعتحة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله

الى وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومن هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي و
كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير
الشان محذوف يعني ان المقدور ات اتية البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله
فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومعموله والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية وهاهنا
اي ومن الاعتراض الذي يقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كان الواقع هو بينه اكثر من جملة
قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان قوله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين والثاني اي لكونهما
بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المائي الذي امركم
هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث
يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض
تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا
على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف كما في قوله
الى الملك ... ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب غريب فبين سببه بان في الياس راحة
وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض عن ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه اي الاعتراض بان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام
ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض في اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها
جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف
فالاعتراض عنده حينئذ ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهكذا يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قوله

وما مات مناسبة في قرائنه ولاطول منا حيث كان قيل فان المصراع الثاني يحتمل لانه لما وصفهم بشمول
القتل اياهم ربما توهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلام مصنف دال
على ان للجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا ما اشعر به تفسيره لطراز ان يكون
جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معنى الاولى بلفظ ابعد من ان يكون بدلا منها او تفسيرا
ويكون الغرض منها توكيد الاولى اللهم الا ان يقال انما عقد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض
بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي
الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون لدفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة
فالاعتراض عندهم بان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها النكتة ما فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وبعضهم لم يشترط
في الاعتراض ان يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنا لكن لا اشتراط ان يكون جملة او اكثر
من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر
ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا فان
اشترط ذلك لم يصح نحو كونه غير جملة لان المفرد لابد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من
التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل
له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا
يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب
ولما جملة كان او اقل من جملة او اكثر فمشمول لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب وفي الجملة
كلام لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب اما ان يكون بالايضاح بعد الابهام وما بعده كذا
واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو
اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما
وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ولانه مما يحمل من حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة
التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه
نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول

تحرزا عن السهو من غيران يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لدفع ان يتوهم ان الواو بمعنى او لا بمعنى جالس الحسن وابن
سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعني
الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان
مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التتميم او التكميل او من الاعتراض عند من جوز كون النكتة فيه لدفع الايهام
واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه
كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك
الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة ولو برزت
في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر
ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر
المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة يصف نفسه بالميل الى المعالي فمصراع الى
تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا
الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب
منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم
ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا لانقياد الكل لنا
والقتل لعجز منا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم وجمع الناس منقادا لهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما
قال ويقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت يختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه
لكونه جزءا من علم البلاغة واحتياج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم
يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد
اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهم واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه
المطابقة لمقتضى الحال واللام فيما اخذ في المعنى الواحد للاستغراق العرفي وارادوا بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة
العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم

وارادة تركيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض نلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق
بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في
وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل
[illegible] لم يكن ذلك من علم البيان [illegible] الدلالة [illegible]
كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة وبعضها اوضح
فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاعزم [illegible]
[illegible] في الدلالة [illegible]
كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد الى في المفتاح ودلالة
اللفظ سيولها استعمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن ايراد كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها فالدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر الاول الدال والثاني
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالات الغير اللفظية وكان
ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون
للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي ينقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
به عند عروض الوجع او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة لفظ المسموع من وراء الجدار على
[illegible] الطبيعية والعقلية لا تختلف
باختلاف الطباع والافهام والمصنف ترك التقييد بالوضع لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا
بذلك ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
محترزا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع ولما دل بالوضع وضع ذلك اللفظ
في الجملة للدلالة لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام ولما تقرر بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى
المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو
صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتصحيحه بالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه
[illegible]
[illegible]

يشتق منه صيغة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه
الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الذي للاصحة وقولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف
بالدلالة [illegible] اللفظ التي يكون للوضع
مدخل في دلالته عليه تمام ما وضع له [illegible] على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على
الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى اللفظ يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية
لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام المعنى الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرتين
اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى
ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما قابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخصون الاولى بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما
للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واطلق على الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق
[illegible] عليها
انها دلالة للفظ على الجزء [illegible] وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع
له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج
اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشير الى التعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا
على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له والتضمن دلالته على
جزء الموضوع من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب
بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية
على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه فذلك المعنى [illegible] والا فلا
اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به معنى اخر ولو اراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان
قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان
تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي
ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل
معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا والقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة

بطلانه سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام
فهم اللازم في ضمن الملزوم ولذا اذا اقصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما
مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد باللفظ
الواحد اكثر من معنى واحد وغاية ما امكن جوابا ان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة مسلما جميع ذلك
لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة او تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان ما اى التقييد
بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اى كون
المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في
القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون
غيره يكون ترجيحا من غير مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اى ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما
يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط
اللزوم الذهني وجمهور العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان
يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن
الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى
اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من المعاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور
اى ايراد معنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان
عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا
خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا
المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح من هذا خده يشبه الورد اذ لو اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها
فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من الترادفات كفهمه اياها من تلك
الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا
لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قوله لانه عالم
بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن فنقيضه المشار اليه بقوله والا

اى لا يكون

اى لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها
دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون
كل واحد منها دالا وعلى تحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل ولما كان لا يجري فيه الوضوح فان قلت
لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم
المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وقد يجاب بان
ان الفهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في
ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز
ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة
والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومطالعة طويلة وكثيرا ما يفتقر
في استفادة المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد
العهد بها وقلة ممارستها فلا تنكر التفاوت الحسن والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء
ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد
تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع
وما يقع من تفاوت حضور المعاني المطابقية في العقل وبطوئها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه
ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اى والايراد المذكور يتاتى بالدلالات
العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم
اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظ لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه
اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح
من البعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر
في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه
سواء كان بلا واسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا بعرف او اصطلاح
مثلا معنى قولنا زيد جواد له ملزومات لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبان

الفصيل بحثنا ...

انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وعرضا خارجا من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى خارج عنه على
ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من
دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر
بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان
قلنا لو كان كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من
الموضوع له فكانه يتوقف ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل
من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع يخطر
بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحالة امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يراد به الكلام المطابق
لمقتضى الحال وهو قد يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني
الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان
لان المجاز المفرد بأسره وهو معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما يتحقق في المعاني المفردة لكنا لما
التزمنا في هذا التعقيب نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء
ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعضها
اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى كان هذا تأدية المعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما يتيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو تحقيق موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني
باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كالتضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم
ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية ثم هذا مبني
وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى
اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم
من حيث انه لازم على الملزوم والاول انما هو الدلالة على اللازم المسمى لاحاطة الملزوم ثم ظاهر هذا الكلام يدل على
ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويعبر عن اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء
وقدم اي المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم
ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع
الطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من
المجاز ما ينبني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار

استعارة

استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من
علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وغزارة فوائده
ارتفع من ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في تقسيم مقاصد علم
البيان على ما اختاره السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه
عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الاعتبارات التي ذكرها في
صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي تبنى عليه الاستعارة وهو المقصد
الاول من المقاصد ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره
بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير
ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص لان اللام في التشبيه الاول
للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان
معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل
على مشاركة امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى وجه التشبيه وظاهر
هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو فيجب ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي الدلالة
بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه
الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فانما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة
دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في
التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية و
التجريد فينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد
وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار
للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقي
على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو
ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على
القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر

المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان
المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد
عما هو من اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض
منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه اعني الدلالة
على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على
الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن
الطرفين لاصالتهما وكون الوجه معنى قائما بالطرفين والاداة آلة التشبيه ولان ذكر احد الطرفين
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد والورد في
المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب
لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الخفي الذي كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح
الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي كل ما ذكر نظر
اي تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد
وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس
هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست
الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء
تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان
المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه ذلك والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم
فان العطر هو الطيب المحسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل
ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك
قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور
والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء
في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريقة المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا

بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار وتسهيلا على
الطالب لانه كلما قل الانتشار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي
بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور
كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اي الشقيق
شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد ولما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب
اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما
يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب هي
منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر والمراد بالعقلي ما عدا ذلك اي ما لا
يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي اي الذي لا يكون للحس مدخل فيه
لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس الخمس
المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول
امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي
توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال
زرق صافية مجلوة ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام
ان ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهمي المعاني الجزئية
المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقهما في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدى
الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من
المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل انما وجد لم يدرك الا بها
وليست الا ايضا مما تحقق كما لا يخفى وعدم التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى
متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة
لها كالانسان له جناحان او ... وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة
القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي

ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس

الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما في السبع وما يدرك بالوجدان

اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم

من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم

والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث كذلك والالم ادراك

ونيل لما هو عند المدرك افة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة

الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباردة بالملائم و

الشامة بصورة حسن والسامعة بامر طيبة والمتوهم بصورة شيء يرجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس

واما العقلي فلا شك للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها الحقائق اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو

اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا

الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس

الظاهرة وهذا بالضرورة وبما عند المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات

المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف

وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا

والا ففي بيد الاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني

شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له مزيد اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال

الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة

في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل

نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها من دجيه وهي الظلمة والضمير لليالي او النجوم

سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة

بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيانه

في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي

للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم

بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل

الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة

وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي تخيل ان البدعة وكل

ماهو

ماهو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخييل ان الثاني

مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع

كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق

او بالانوار اي بالازهار مؤتلقة من ايتلق بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده

بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا

بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان قوله سنن لاح

بينهن الابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن

حتى كان البدعة هي التي تلوح من بينها فعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد

جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا

لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل

ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد

منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستقر به لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة

عليه ولا يوجبها الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه

او اقل او اكثر بل الحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا

يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص

كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون

القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بالنحو استعمال الوجوه الغريبة والاحوال الضعيفة ونحو ذلك مما يخل

الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج من حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما

النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في

نوعهما او في جنسهما او في فصلهما كما يقال هذا القميص مثل تلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج

من حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة اي تلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة

في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما

يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان

والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة او نهايات بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث

او اربع نهايات كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ومعنى بالكم ما يقتضي التجزي لذاته وبالقار

ان يكون لاجزائه المفروضة ثابتة

ويباعد عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في
الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد
حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء
هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار
من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها
قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والعرض والمتوسط بينهما وبالحركات
نحو السرعة والبطوء والمتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص
باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل و
الحركة وكالاستقامة والانحناء والحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف
على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات التي هي الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت
يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف او القلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف
في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة او في ثقب المنفذ او ضيقه او سعة الثقبة كما في المزامير
الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة مثبتة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم
واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولم تحصر انواعها وليس
اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك
او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل
بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان
الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة
وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع
الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه
ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي

والقصر

تقابل

تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى
صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي الجسم بها ان يتحرك الى المركز لو لم يعقه عائق وكل
منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في
الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ اذا احتبس بيده تحت
الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف
واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على
حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس
من الذكاء اي شدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم وهو العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض من
الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها
ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون للنفس طمأنينة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة
المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وتعرف بانها ملكة تصدر عنها الصفات الذاتية ويقرب منها
الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاعتبار في مفهوم الخلق دون الغريزة
وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما
حقيقية والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا
بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست صفة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في
ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر
بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم
عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع
على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باصطلاحات على اصطلاحات
المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم
يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه الشبه
اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة

الموجعة مم

ملتئمة من امور مختلفة او مركبا اعتبارا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر
لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اى من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسى او عقلى واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد
ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل واحد من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة و
ذلك المتعدد كذلك اى اما حسى او عقلى او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد الذى تركب
منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع دون
كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسى طرفاه حسيان لا غير يعنى ان وجه التشبيه سواء
كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما
او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شيء ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما يوخذ من العقلى يوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون
الا حسيا او قائما بالجسم والعقلى اعم يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان
يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شيء اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسى وبعضها عقلى ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه
بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس فان قيل
هو اى وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك
فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى ما يكون نفس تصوره مانعا عن وقوع
الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلى ولا شيء من الحسى بكلى لان كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر
عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئى ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسى وهو المطلوب قلنا المراد
بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فى تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة
وجزئياتها الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل
واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح هو ان التحقيق فى وجه التشبيه يابى ان يكون غير
عقلى لان للمعترض ان يدعى التحقيق لا التسامح كما فى قوله الواحد الحسى شروع فى تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسى او عقلى
والاخير اما حسى او عقلى او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان والمشبه
به عقلى او بالعكس فيصير ثمانية وعشرين لكن وجب كون طرفى الحسى حسيين فيسقط اثنى عشر قسما

ويبقى ستة عشر فالواحد الحسى كالحمرة من المبصرات والخفاء اى خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان
الخفاء ليس بمسموع وكذا فى قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات واللين من
الملموسات فيما مر اى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق
بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلى كالعراء عن الفائدة والجراءة هى على وزن الجرعة وهى الشجاعة
ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة
بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اثباتها للاسد بخلاف الجرءة فانها
اعم والهداية اى الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشىء العديم النفع بعدمه
فيما طرفاه عقليان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير
عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معانى
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور فى انك تفصل به بين الحق و
الباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعانى هو معدوم او هو والمعدوم
سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفى وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومن هذا الدليل تنبها
ثم قال الامر كذلك لكنا نعرف الاطلاق فيقول هو كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم
فان ابيت الا ان تطلق على هذا اللفظ فلا مضايقة فيه وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان
وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل
كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به
معقول وفى الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفى جعل هذه الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء
عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر فى المفتاح والايضاح من امثلة العقلى فيما طرفاه عقليان تشبيه
العلم بالحياة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات
جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط مشتركان فى كونهما طريقين الى الادراك
ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل وقد جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما
ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسى من وجه الشبه لا ينقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسى مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه
ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون وجه الشبه الواحد قلت
ان يعلم ان ليس المراد من تركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة من ...

بعض م

دوشینه سحر که بد خرشید ثریا چند خوشه انگور سیاهی گیسکل

ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه فرضه ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحد او منزل منزلة الواحد والمراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء
واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولهذا صرح صاحب المفتاح بانه في تشبيه
المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء انشاء الله تعالى مع انه لا يخفى عليك ان
وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه
لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني ان تقصد الى متعدد حتى
فتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه
مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير
الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها هيئة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه
التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نور
الملاحي بضم الميم وتخفيف اللام وتشديدها عنب ابيض في حبه طول وتشديد اللام اكثر في هذا البيت حين نور اي تفتح نوره
كذا في اساس البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها هو من الهيئة بيان لما في قوله
الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع
على الكيفية المخصوصة اي تقارنا مالكونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد با
الكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية
مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما عند من يري العين بين تلك الانجم وهذا الذي
ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في البعد قرب عند صاحب
المفتاح بالكيفية والمقدار يجمع بينهما فكانه اراد بالمقدار مخصوص مجموع الثريا والعنقود ويعني ما لهما من الطول
والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اورده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين
تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون معناه مقيدا لكنه لا يقتضي التركيب وفيما اي المركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا
ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جملة
ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سنطلع

عليه

عليه في تشبيهه من الدقة وفي قوله الحاصلة من هوي اجرام اي سقوط اجرام مشرقة
مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه
الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه
النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب
الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
الا ترى انك ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما يشهد
على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو
كانت مستبدة فتناسبها ان يقال ليل وكواكب فهو يشير على ان اراد ان يشبه السيوف في اثناء العجاجة
بالكواكب في الليل لا يعرض من هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهي
الى بلاغة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى الاكثر من جهة واحدة وذلك ان
للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان
لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان
السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة
فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها
وكان لها في تهاويها تداخل وتلاق ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي
على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على
مثار النقع بل هو ما يتعلق به بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا يعجبني ضرب زيد وعمرا
ويكون ان يكون في حكم الصلة للمضاف وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق اليه الوهم والمركب
الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة
فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه
زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب
الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات
على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد

غير المعنى عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال السؤال مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في
الهيئات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز
او ابن الجهم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم ان ينبسط حتى يفيض
من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها
ليتبين جرمها وجدها مؤدية بهذه الهيئة وكذا المرآة اذا كانت في يد الاشل ووجه الثاني ان يجرد
الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يجب كما يجب في الاول من ان تقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فلذلك الشاذ لابد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى
الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا كان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا
فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان
البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا وينفتح انفتاحا اخرى
فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة
قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما
كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف
ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها
والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه
الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي
المصطلي بأربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جبل الله لا من جبل الانسان والجدل
المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في
الاقعاء موضع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي
عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه
عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من
الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل ونظر الى الجهات الثلثة
فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه قريب التناول لان هذا القدر يقع في

[illegible]

نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب
في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر
السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل
وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو اسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه
التشبيه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق
وابرقت الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح هنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت
ذا برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فمعنا ابرقت الغمامة القوم اي تعرضت
لهم تحت الحار واصل الفعل فلما راوها اقشعت تجلت او تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه
من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد
التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
باتصال اي بواسطة اتصال المجيء باعتبار ان يكون وجه المشبه والمقصد المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء موئس لان المراد مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته و
يبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال الجميع هي التي تدخل المشبه والمشبه به لان هذا المعنى مشترك
بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم
فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا
لان الاقتصار على احد الشيئين الجزئيين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه بانه يجمع
بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا
بانتهاء موئس وكون الشيء ابتداء للانتهاء زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر الا الجمع
بين الصفتين من غير تعرض لامتزاج احدهما بالاخر فانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر
الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء على حاله وعلى حقيقته وفي البيت قولنا يكدر ثم يصفو لا فائدة
ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد نقله من اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا
زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى
ثم قال ويتضح بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا
يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر

او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتعين حال الابيات في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه

التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي

او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر

وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر

بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان

اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع

الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالشبه بالسكون و

الشبيه وان اريد هنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد

لان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة

وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد

وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان

الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير ان يقصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح

المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر فان قولنا هو حاتم

مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع

وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من

اسد وعيد منتق بغيظة الفجاج حسبي ان فائد هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت

ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي

الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم فهو لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد

اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء ولا حاجة الى فعله ثم تنزله منزلة التناسب

بل لا معنى له اصلا فكيف لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التشبيه بوجه

الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدين بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم

في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود

تمليحا وتهكما لا يستكمله في التشبيه كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه موهوم من قولنا للجبان هو

اسد انما هو الجراءة ولكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه

الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو

كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على

التمليح والتهكم

والجود

حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وصار الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار

الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف والمقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن

بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه قائم وذلك

كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كما يرما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي

معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان

وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم

كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما

تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف

ذوي لدلالة قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها

من مرجع وحذف مثل لما يدل عليه عطفه على كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به فقط الكاف

لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف

والايضاح وقد يليه اي الكاف غيره اي غير المشبه به كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المراد تشبيه

حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما

ولي المشبه به حرف التشبيه وقد مع الممثل في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله

كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما يلي المشبه الكاف لان التقدير

كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى بن مريم من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان

مقدر كقولهم اتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي

الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا

بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار

الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين

انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وبين كذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني

مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون

المؤمنين والشيخ العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاولى ان لا يكون نظير الصواب او كصيب بان

تشبيه الكون بالقول لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في لفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين هم

كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى عليه السلام كما هو صريح

الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الشيخ

كون كما بين

تعلق الظرف

ان توجيه لفظ المفتاح كما في رد هذا القول وهو ان معنى كما مر اوقع النبي اى تشبيه كون المؤمنين انصار
الله على ان اللام للعهد يعنى اى وانى ابين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزم قولهم
نحن انصار الله ومبنى قول عيسى على ما هو صريح يعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به
عيسى لا يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن
المراد هو الاول لا الثانى اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى ويحتمل المراد بالحواريين في قوله اوقع الشبه بين
كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد ... اذ حواريه الى حواريه وخلصانه والله تعالى اعلم
وقد يليه غيره اى قد يلى الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا الرجه عنه بمفرد دال
عليه كما في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل بمعنى الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح
اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها
وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم
ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به
يلى الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لما صار اليه ولا ينبغى ان يعرج عليه على ان قوله
تعالى او كصيب فان الظاهر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد له من مرجع قال صاحب الكشاف لولا
طلب هذه الضماير مع ما لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لانى اراعى الكيفية المنتزعة
سواء ولى الكاف او لم يلِ التشبيه منه ما يتبادر المشبه ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية
كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره ومما هو بين في هذا
قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس
بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم
عنها وتركها خالية هذا كلامه وقيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى لكن ما الحاجة
الى تقدير مثل لان حال المشبه به ليس نفس ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا بد من
عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب لا المجموع القصة
المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل
ذوى الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملاءمة للمعطوف عليه
قوله كمثل الذى استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء

على حذف المضاف لئلا يلزم بل الكاف يكون بمعنى ما تقدم سهو بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه
اى عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه ولا يدل على مشابهته للاسد مشابهة قوية
لما في علمت من الدلالة على تحقق الشبه وتيقنه وكما في حسبت وظننت زيدا اسدا ان بعد التشبيه
ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان شبهه بالاسد
ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر
للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله
على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد
اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اى من
التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه اى بيان ان
المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اى قول
ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان
الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا
في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه
ليس منه فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم
انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا
البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد
منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال
المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه
بانه على اى وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه
الا لم يكن لبيان الحال لا نها مبينة او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة
والنقصان كما في تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اى شدة السواد وتقريرها رفع معطوف
على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره
لان الالف بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف
يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له لا تجد السامع من الانس ما تجد في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصف القمر يوم

كانه ما يتبين وكلمح البصر كانه ساعة لا غد فيه ما عدا في قولهم ايام كاباهيم القطا وفي قول الشاعر
ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن
فكره وقصر خواطره على امضاء عزيمته فيه ولم يشتغل عنه بشيء فالسامع لا يتصور فيه من الارتجاعية
ما يتصور فيه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الا
الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه
به بوجه الشبه اشهر وعرف فظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه
فيعلم بالدليل على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود
وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة
عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان
النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم يقتضي
هذه الاربعة بذلك قلت لان الغرض من التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه
في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة
ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
بتادية هذا الغرض احق وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال حق المشبه به ان يكون
اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يكون المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولبيان امكانه ولزيادة تقريره ولا ان يكون في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يأباه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه
جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع
وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بعيد وقوعه كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاعلى نقلا للندرة
المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطرافا والبعد
كذا ذكره الشارح العلامة ويكون على هذا عدم تمثيله ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى
حالا في صورة الاستطراف خاليا عن التعقيد وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول

وتقرير الشيء بما يأباه وهذا انسب بسياق كلام السكاكي وبالجملة فكلامه لا يطابق قوله لانه لا يدل على حصر
كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا يدفع فيما يكون للتزيين او
التشويه او الاستطراف ان يكون للمشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الحسن او القبح
الوجه واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا ومع لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه
المعنى الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب
ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره
لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير
عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه دون
او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مطبوعه على بيان امكانه او
تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور
بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة واستطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في فحم فيه جمر موقد ببحر من
المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما
في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية
تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها
يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يريد الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت
كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وفيه اي وفي وجه الاستطراف اراد وشبه البنان
برف واوراق رطبة من لهب نار في جسم ليستولي عليه اليبس وميل الطباع الى الشيء اذا ظهر من موضع
لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به
وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه
الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح
فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء للعزة والكرم وغرة الصبح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم

شانه عند السامع من بالاصغاء اليه والالتفات له في حال كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند سماع
مديح والغرض الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد
اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا

الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي
يعود الغرض الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما
يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما لا يخفى فان اريد الجمع بين الشيئين في امر
من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة
والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي
تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت
جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في ابالخمر للتعدية او مزيدة
على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر لم يقصد ان احدهما زائد
في الحمرة والصفاء فيلحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين
في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور
منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط
وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لان في
ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء
والقصد الى الايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون
او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حد ما او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى
اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت اما يلزم ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه
ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر
مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير قصد الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر
الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الغالب على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا
في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو انه له تقسيما باعتبار
الطرفين واخرى اي باعتبار وجه التشبيه واخرى باعتبار الاداة واخرى باعتبار الغرض فنذكر هذه الاربعة على
الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به

اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن
لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه
من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت ليس قوله لكم ولهن
قيدا في المشبه به قلت لا نسلم ذلك في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه
او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو
الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء
لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين
ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد
يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف
الاشل فان المشبه وهو الشمس وهو غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل
وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما
تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه
ويعتبر في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور
كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى
معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن
تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه
حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع
النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية
كقوله وكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه
شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يشبه كل
جزء من اجزاء الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر الا بتكلف وتعسف كما في قوله تبارك وتعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة

التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفصل والمذهب الجزل واذا جعلتهما من المتفرقة
فلابد من تكلف وهو ان يجعل الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة
وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار والثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار
بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة
اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من امور كما ترى وكذا تشبيه
الجبلى بماء ابن مشقوق السفرة والجواهر نابت على راسه ثم ثم اعشار والفرق بين المركب والمفرد المقيد
احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء
وفي تشبيه الشقيق ونشاة الجبلى هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منه وجعل
صاحب المفتاح تشبيه النشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة
ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم
وكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور
ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين التشبيه الشقيق وتشبيه
النشاة الجبلي بانه يصدق الثاني الى ما لا يلاحظ فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب
بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر تقصيا اي
بلغت اقصاه كذلك في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصورا اي تتصور بحذف احدى التاءين تصويرا الله صورة
حسنة تصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى جمع ربوة
فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه مشمسا الذي اختلط
به ازهار الربوات تنقص باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه
مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان
تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك
كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا
بعضها لدى وكرها العناب والحشف هو اردأ التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب
واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها

النفادة

وسرد منتظم ودمعي لالي في لالي وزلفاه حيثما وصلت ليال في ليال

نسب ... سياه ... سياه ...

ويعد قال الشيخ في اسرار البلاغة انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب
فيه لا لان الجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله
اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى
اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية
كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون
الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما
يبسم عن لؤلؤ منضد اي منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان
وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن
اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه
اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظة كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة
ومن هذا كلما اشتمله الله تعالى من تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف ابيات اهديت اليه
اتتني كالامس ابياته تمثل روحي بروع الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني
وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان وروح القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين
اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب
وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او
امور كما مر من تشبيه الثريا بالعنقود والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل و
تشبيه الكلب بالبردي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت لا غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد
السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة
امور خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم
وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه
المنتزع من امور اذا لم يكن التشبيه عقليا يتوقف انه يتضمن التشبيه ولا يتوقف ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان
كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يتوهم ولا اسم مثلا لكذا كما يتوهم في المثل مثلا للفرائد
والحياة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لم يكن [illegible] منتزعا

كالليالي

من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه أو يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور
تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وأيضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه إما مجمل
وهو ما لم يذكر وجهه فمنه أي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه أي وجه الشبه فيه المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل أحد نحو زيد كالأسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا
يدرى أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه كما
أنها أي الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها
مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة الجوانب فإن موضع الانفراج منها يكون
طرفا وما يقابله وسطا ذكر جار الله أن هذا قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها
الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس وللحذاء والعبسي وذلك أنها
سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم
أفضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر إنه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم
وأيضا منه أي من المجمل وقوله منه دون أن يكتفي بقوله وأيضا إما كذا وإما كذا إشعار بأن هذا من
تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه خفي أي ومن المجمل ما
لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو زيد أسد ... بل
الفاضل أسد يكون تماما يذكر فيه وصف أحد الطرفين لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي أن
يفهم ومنه أي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر
بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فإنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن
كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما أي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله أي قول أبي تمام في الحسن بن
سهل سمح الميسر بي والليل عند فتى كنوز ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت أي أعرضت عنه ولم
تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث إن جئته وافاك أي أتاك ريقه أي أوله في
روق شبابه ونقيه أي أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شيء أفضله وإن ترحلت عنه لج في الطلب
وصف الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الإقبال
عليه والإعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الأيادي لمن وصل
مواهبه إلى طلبت أو لم أطلب كالغيث فإنه تركه لعدم الحضر عليه من كلامهم وإما مفصل عطف

على قوله إما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي وهذا على قسمين أحدهما أن يكون
المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني أن يكون أمرا مستلزما له وإليه أشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما
يستتبعه مكانه أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزم وجه الشبه أي يكون لازما وجه الشبه
كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فإن الجامع فيه لازمها أي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم
الحلاوة وهو ميل الطبع لأنه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات
قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وإزالة
الحجاب وينبغي أن يكون تركهم التحقيق في وجه التشبيه حيث قسموه إلى حسي وعقلي مع أن التحقيق
لا يكون إلا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني أن ذلك التسامح ناشئ من هذا التسامح ومتفرع عليه
وذلك أنهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا الحلاوة مثلا وهو أمر حسي قطعا حملهم ذلك على
أن يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما إلى حسي وعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
التي هي من الأمور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لأن جعلهم وجه التشبيه
في هذا التسامح هو الحلاوة لا يوجب جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة
التي هي من الأمور المحسوسة أيضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو ذاك دون
ذلك والذي يخطر بالبال أن معنى كلام السكاكي أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه إلى الحسي والعقلي
وتسمية بعضه حسيا إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه إلى الحسي والعقلي وجهه
وذلك لأن وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة لا الجزئية
المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه التشبيه في مثل هذا حسيا فليتأمل وأيضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار
وجهه وهو أنه إما قريب مبتذل وهو ما أي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير
تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي أي في ظاهر الرأي إذا جعلته من بدا الأمر يبدو أي ظهر وإن جعلته
مهموزا من بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لأمرين إما لكونه أمرا جمليا
لا تفصيل فيه فإن الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه
شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق
لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات
الكاملة وكذلك إدراك الحواس فإن الرؤية تصل أولا إلى الجملة ثم إلى التفصيل ثانيا ولذلك قيل إن
النظرة الأولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعم وكذا يدرك من تفاصيل الأصوات والطعوم والروائح
وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الأولى وقيل عطف على أمرا جمليا أي أو لكون وجه الشبه قليل

التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به
اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في
المقدار والشكل فانه في وجه الشبه تفصيلا ما من حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون
لتكرره او تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل
من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به
بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب
الغرابة لان قرب المناسبة في صورة الاول والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان
كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جلي
لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في قسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما
قريب مبتذل وهو خلافه اي وهو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين اما
لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة
فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولهذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب
الاضطراب الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندوره اي ولندور حضور المشبه به اما عند
حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا ولندور حضور
المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على
رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة
او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف
الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف
الاشل وانما كان ندور حضور المشبه سببا لعدم حضور وجه الشبه لان ناظر الطرفين
معنى انما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما
بينهما كان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما
كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في

اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض
وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه
كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله
اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان والثاني ان تعتبر الجميع
كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محتملة
ان تعمل في صفتين او اوصاف فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض
وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة
واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضها وتدع بعضها كما في قول امرئ القيس في الرمح غير
اتخاذ من الستا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها كلها في
المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعهما
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة
في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما اليس في كل حمرة ثم قال واعلم
ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الغالب المتعارف والاوائل لانكا تضبط وكلما كان
التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد يكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما
كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير
مبتذل للاسماع ولا مستوجة عليه المناكب ولا يخفى ان للمعاني الغريبة ابلغ احسن من معاني
المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذي هو فيه الطف في النفس وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل
لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظما وتوقيهم الظهور وبادئ الى ما يكون سببا لطف المعنى
ودقة او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما ينفك من بناء ثان على اول ومعاني
وحدها اللاسابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهو لحل شيء من الفكر اذا صادق فهما قويما وطريقا
مستقيما يوصل الى المطلوب وهذا يظهر المقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه
سوء ترتيب الالفاظ والاختلال في الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه
القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء
قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى

البرية فالتشبيه في البيت مكني عنه مصرّح ولذا كان من لقيته بحجة قابلته وعارضته فهو فيصل
يتبين من التشبيه أي لم يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر
ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله أي قول الوطواط عزماته مثل
النجوم ثواقبا أي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان التشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط
المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به
او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن
الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا
ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار
الاداة أي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته نحو وهي تمر مر السحاب بمعنى
ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى
ذهب الاصيل على لجين الماء أي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر
الى المغرب ويوصف بالصفرة كقوله ورب نهار للفراق اصيله صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فعلى
هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما
متناسب وصفت الريح بالعبث بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب
الاوقات كالسحر قال الابيوردي ليالينا اسحار وفيه هواجر كما خلقت والشمس تنفض اصائل
هذا هكذا يجب ان يفهم الذهب واللجين المذكور في البيت لما سبق الى بعض الاوهام لفاقد البصائر
الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء
وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على
وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابعد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه أي ما
ذكر اداته وصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به
كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي
بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به
اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في
وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن
افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة و
الضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من

اقسامه

اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا
وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة
او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا
زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه
في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى
المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف
وجهه واداته فقط او بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام
الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للترقي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه
او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره
للمذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان
الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر
فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على
احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان
حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا
بحث وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد او
اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري
في الكلام لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون
المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة
لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا للاثبات ههنا

لما امر عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع
على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل ولذا افترق القولان
هذا الافتراق فناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر
استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف
لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه
او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لان الكلام لم يجئ لاسم المشبه به على ما يدعى استعارة له باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا لاثبات معناه
لشيء كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل
خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان
ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة
التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو
شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه
وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس
لا تغيب فان الشمس شمس لا تغرب ولا يغرب عنا وعند الصعود كسوفه فانه لا يحسن دخول
الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا
انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء من هذه السبيل ما يحيل تقدير الاداة
التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة الى الاطلاق وزيادة قرب كقولك اسد دم الاسد الهزبر خضابه
موت [illegible] فانه [illegible] الى ان تقول [illegible] انه كالاسد والموت كيلا وذلك من الناس
لا نشبهه بجنس السبع المعروف [illegible] انه [illegible] ومثله وصارم الهزبر الذي هو اقوى الجنس
خضابه [illegible] انه فوقه وكذا في الموت [illegible] قول البحتري [illegible] اضاء الارض [illegible]

موضع

موضع وحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر
توهم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا
له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك
الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد
رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن المشبه به
في البيت ونحوه مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم
مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في
اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع حمل كان وحسبت لاقتضائهما
ان يكون الخبر والمفعول الثاني مما يثبت في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك
فيه كقولك كان زيدا الاسد او ضد الظن كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ما هو
فنحو لكان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملته وتحققت سره
وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم
جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة
صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور والمقصود جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى له
لتقدير التشبيه هذا كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه
لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز هذا
بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز
لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل
الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة و
لان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو مذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له
فرع الدال على ما وضع له فالتقديم للاصل مناسب وقد قيدنا باللغويين ليتميزا عن الحقيقة و
المجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا القيد لئلا يتوهم انه مقابل الشرعي والعرفي
فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما هو في الاسناد والمطلق لغيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا
الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته
ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية عند
صاحب المفتاح والتاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء

في الجملة [illegible] فان [illegible] الدال على غير ما وضع له [illegible]

امرء على موصوفه او الحجر بجار طرفه وامراة فرعبة واما على الثاني فلانه بعد لفظ الحقيقة قبل النقل الى
الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا جرى
على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على الموصوف فالتانيث واجب دفعا للالتباس
نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم
والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب
اى وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالباء متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة لانه معنى
له عند التامل فاحترز بالمستعملة من الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله
فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هاهنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز
والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع
لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناوله الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في
اصطلاح اخر غير الاصطلاح الذي به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها
تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت
للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان
يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فتعريف
الحقيقة غير مقصودة في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة في المفرد والوضع اى وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون
موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون بنفسه
لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل
على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه
في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى
في غيره ما ذكرتم بل ما ذكره بعض المحققين من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في
قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على
الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين
كافيا في الفهم دون المشترك او لخرج المجاز ... المشترك ... معينين او ... منفردا

وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
بعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا
يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير متعين فهذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا
خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه يتعين حينئذ للدلالة على
الطهر بالتعيين والقرينة لدفع المزاحم الوضعي وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على
معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة
لا لان تكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على
احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح
وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على
انه عند الاطلاق يدل عليه وان قول القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو
لان كلا من قولنا بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية
وما في بعض النسخ مثل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة
الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع
بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده
واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع
في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز
داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة
على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في
التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع بل انما استعملت في لازم الموضوع
مع جواز ارادة الملزوم وجواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا
المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وصناديد العجم وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم

الوهم والمرجيت ذكران دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة منفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا يجعل لاجل ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى فاسد يرى منه هذا كلامه واقول كيف يحل
ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برئ منه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه ومن السكاكي ايضا ورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله الى ما يقبل الحال فعلى من قال حفظت شيئا
وغابت عنك اشياء فنقول هذا احد مباحث معنى ان دلالة اللفظ على معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته
الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع
فالظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده
عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في الجسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او
بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ
والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول
فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يفهم كل معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ
ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على معنى المجازي دون الحقيقي لان ما
بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني
كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكرنا ولامتنع وضعه مشتركا بين
المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا لازم
من قولهم ان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول السكاكي
القول بدلالة اللفظ لذاته وصرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والتصريف
من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وتلك
الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد
لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان
والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة
وبنى على هذا المجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة

وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز
المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم تعاطي
لاعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان لحمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار
التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره
وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة
لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار
تناسب التسمية ان ينقض بعدم ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما
بخلاف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته او ارادة ما وضعت له فاحترز با
المستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت
ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلابد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف
المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج
الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فا
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد
يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة
في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة
المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض
افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار انه يدب على الارض تكون حقيقة و
باعتبار خصوصية الفرس والدبيب جميعا تكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة
له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة
الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه لزم الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى حقيقة
فيه انما لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه

لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الابن والعرف على
كل ما يوجد فيه النسب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز
لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله لمعنى للغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او
عرفي عام لا يتعين ناقله وهذه النسبة بالقياس الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع
اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب كان اللفظ في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح
ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص
يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب
بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل
للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحوي لفظ الفعل في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي
الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني
فما ذكر الشيخ مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي
كثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون بمعنى المصدر
فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا
منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له
واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل
المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شأن النعمة ان تصدر عنها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية
لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل
كثرت اياديه لدي او عندي وجلت يده لدي بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة
اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على
القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام
المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه
مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا

فان يختلف بها الجهة في المعرف كذلك سبيل المؤمنين في نصرة بعضهم على المشركين لان كلمة توحيدهم جامعة
لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلناه عنه
من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل
القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يتوهم كيد على من سواهم ولا ابدي في لفظ الراوية
يحمل فيه المزادة اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة
كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة وحصول القياس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل فرد من الجزئيات
لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاقات المجازية على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا
على ان يسمعوا احادها ومن ثم انها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب
ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي
وانواع العلاقة كثيرة فمنهم من انهاها الى خمسة وعشرين والمذكور هنا تسمية عين ما سيؤول اليه في اطلاق
اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال فمنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم
جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء
لان نفس التسمية مجازا في العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب
والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان ما سواها من الاعضاء
لا يغني شيئا مع فقدها صارت العين كأنها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد
اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما
جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الاصبع في الاذن
لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي
سببه الغيث وتسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه
واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم والظاهر انه سهو لانه من تسمية
المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والجواب انه قال في تفسيره الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي
تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا
يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل
نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي

الجليس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء كقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم
ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في
الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في
الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة
فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لانه يمتاز به وعلى الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد
الى الشجاعة واما في غيرها فينظر الى الكلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما
وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز
باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول اليه بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير
مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة
ولا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازم بمعناه الحقيقي ذهنا او من ينتقل الذهن من المعنى
الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصور اللازم اما ذهنيا محضا كاطلاق المعنى على
الاعم او منضما الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع اما ان يكون احدهما ملزوما للآخر كالقران
للمعنى والمعنى للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول الصدعان في الآخر كالحال والمحال
سببية احدهما للآخر او بمجاورة بينهما او يكون احدهما شرطا للآخر فيه فلذلك يشتمل على لزوم ما لهذا
شرط اطلاق الموضع على الحال استلزم الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما
بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان
بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فانهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين
علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام
والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه
بمعناه الحقيقي فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو
استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه
فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا
باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية ليتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما سميت تحقيقية
لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان

اوصاف

ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل من مسماه الاصلي فجعل اسما
لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي
سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب
والحذف مقذف اي قذف كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تامة له
لبد اظفاره لم تقلم لبد جمع لبدة وهي ما تلبد من شعر على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع والاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع ان اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة
هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية
وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس ولحادث الروع عنه يحتمل ان يريد به الغير الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد
انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الاثر
الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع
له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا تبنا ولا قولنا ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا او رأيت
به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه
الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها
واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما في رأيت اسدا يرمي
بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد
فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فاوقعت اسدا على زيد
ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم
وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل
الشجاع فحمله على زيد صحيح ويدل على هذا انه قد يتعلق به الجار كما في قوله اسد علي وفي الحروب نعامة
فلا يخفى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما يفيد انه استعارة من شخص

شجاعا

موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اطلق به زيد مثل كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على هذا ما ذكرنا ان المشبه في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد
وفي الحروب نعامة اي مجترئ على صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم بين على
من سواهم ولانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا
الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رأيت
اسدا في الشجاعة ونحو قوله وللصبح من فجر الدين حين بدا مبينا ظاهرا مشابها الكتان ففيه اشكال لان ترك
المشبه لفظا وتقديرا واجرا اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان
يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصوى مثل من بدى الفجر في البعد فيشبهه كذا في
كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا
اعم من ان يكون منويا او غيرها كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما مر في ان
اسدا اي شجاعا بدليل حتى يتبين الخيط الابيض من الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا يبين سواد اخر الليل
وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من
باب التشبيه المطوي فمن ذكر المشبه والاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور
ولا مقدر ويمكن التفصي من هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع اللفظ
له بعلاقة ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يعرف الا بالمبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا
ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل لكن لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوف
للمؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينفي عن انه
قصد التشبيه لا الاستعارة ولانه تفضيل البحر الاجاج على الكافر فانه قد شارك العذب في منافع والكافر
خلو من المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار
ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة ولان صاحب الكشاف اوردهما
مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لامر اعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور
الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
كاسد مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر

اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا بالنقل من ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له
مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا
اطلق العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا
رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرم زيدا اي اطعمه وكسوته فقلت ما فعلت لم يكن
لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق قلنا ما ... هذا مما يشتبه على
كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعرضون ايضا بانه لا دلالة
للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم الفرق بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق في
الاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل
انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جاريا استعمالها اي
اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له ولهذا قلنا انها

اي لا استعارة

لم يطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا وهو يريد انه رأى رجلا شجاعا اسدا
لا حقيقة ولكن اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى المفعولين كان بمعنى صير وهو بمعنى اثبات صفة
لشيء حتى لا يقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه
اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع
له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء
دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله
قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن
عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس
فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان
يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله

تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر
تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن
التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر ورد بان الادعاء اى رد هذا الدليل
بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له السبع المخصوص وتحقيق ذلك
ان دعوى دخول المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب
والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة
والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير
ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص
واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب
والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل و
نصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به
مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة
من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه
لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان
ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى في الاستعارة على التأويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف
الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور
واختاره السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب
بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الحكم مطابقا للواقع بقياس
الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه اليه فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر وبعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي

ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك
في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول
الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كما تضمن حاتم
الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص
بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او
غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا
للفرد المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون
استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة لما ان كل مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اى امران او امور
يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اى
سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران
السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة
مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد ولا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله
اى قول البحتري وصاعقة من نصله بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله
اى من نصل سيف الممدوح وبعده قوله تنكفي من انكفا اى انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى
رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اى انامله الخمس التي هي في الجود وعموم
العطايا سحائب اى يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة
المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السحائب للانامل الممدوح ذكر ان
هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي
هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اى الاستعارة تنقسم باعتبار
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار الخروج عن ذلك فهي باعتبار
الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن
نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي
وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما لان استعارة
الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه

فى من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التى يمكن اجتماعهما اى طرفيها فى شىء وفاقية
لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم غنائه وهو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك
ان اجتماع الوجود والعدم فى شىء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت اثاره
الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذا استعارة اسم الميت للحى الجاهل او العاجز
او النائم ثم ان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شىء قال المصنف ثم الضدان ان كانا
قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما
واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة
لان الادراك اقدم من الفعل لكونه خاصة للحيوان لان الافعال المختصة به اعنى الحركات الارادية
مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان التفاوت فيه اشد تبعيدا له
من الحيوان وتقريبا الى ضده اكثر فاجاب الاشد فكل من كان اكثر علما واشد فكان اولى بان يوصف
انتهى هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل
والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار
معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى
والعبارة تقصر عن تادية ذلك ولتسم هذه الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شىء
عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
فى ضده اى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او
التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذى
هو ضده بادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل
التمليح والظرافة والاستهزاء وتلك الاستعارة باعتبار الجامع اعنى ما قصد اشتراك الطرفين فيه
وهو الذى يسمى فى التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى
مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل
يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى ياتيه الموت
قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس
الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل

اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤس الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد
الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما فان الجامع بين
العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اى فى مفهوم العدو والطيران الا انه
فى الطيران اقوى منه فى العدو قال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا
ان الاشتراك هنا فى صفة توجد فى جنسين مختلفين كالانسان والاسد بخلاف الطيران والعدو فانهما
جنس واحد وهو مرور وقطع مسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات
وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن للانف للانسان مع ان كلا من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو
خصوص الوصف الكائن فى طائر مرعى فى استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن
ان التشبيه ههنا منظور بعد ثم بعد اذ لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عن استعماله
وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك
الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت
بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين
الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد
وهو خصوصه بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت
الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة ومقصودة وفى
هذا المعنى اى جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين
قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من
السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا فى مفهوم الطرفين
لا فى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور
بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين اشد
واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة
بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هى لازمة له فى الاكثر كالجرأة للاسد والاقرب ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزق بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض فى نحو قوله تعالى وقطعناهم فى الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى
مفهومهما وهى فى القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب فى السرد الذى

هو ضم حلق الذبح والجامع الضرر الداخل في مفهومهما أشد في الأول وإما غير داخل عطف على قوله
إما داخل كما مر من استعارة الأسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فإن قلت
قد نص الشيخ في أسرار البلاغة على أن الأسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا
للشجاعة وحدها ومعلوم أن المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا أيضا
داخل في مفهوم الطرفين ومع هذا قياس حيث تلقاه كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بأن
الأسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له وأما المستعار له فهو الرجل الموصوف
بالشجاعة لا المجموع المركب منهما والفرق بين المقيد والمجموع على أنه لو كان المستعار له هو المجموع أيضا
لصح أن الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار أنه غير داخل في مفهوم المستعار منه الأصلي
وأيضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع ودخولها إما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع
فيها نحو رأيت أسدا يرمي أو خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين
أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بأن يكون تشبيها فيه
نوع غرابة كما في قوله أي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسه بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه
وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى إلى أن يعود إليه وإذا احتبى قربوسه أي مقدم سرجه
وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم إلى انصراف الزائر والشكيمة هي الحديدة المعترضة
في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله وهو قوله عودته فيما أزور حبائبي إهماله وكذاك كل مخاطر
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة
وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا إلى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو أن يجمع
الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة
لغرابة الشبه فإن قلت هل يجوز أن يقال إنه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا إلى
جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا إلى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس
والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الأحسن ما ذكرناه أولا لأن الركبتين منه أشبه
بالقربوس والثوب والركبتين مائل إلى العلو ثم ممتد مستقلا إلى الظهر كما أن الطرف الذي
يلي القربوس من العنان أعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية
كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح وشدت على
دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطي الأباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي

الناقة المنسوبة إلى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والأباطح جمع الأبطح وهو مسيل
الماء فيه دقاق الحصى أي لما فرغنا من أداء مناسك الحج ومسحنا أركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في
الرواح للاستعجال أخذنا في الأحاديث وأخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان
السيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة إذ أسند الفعل يعني
قوله سالت إلى الأباطح دون المطي وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل كما في
قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وأدخل الأعناق في السير لأن السرعة والبطء في سير الإبل
يظهران غالبا في الأعناق ويتبين أمرهما في الهوادي وسائر الأجزاء يستند إليها في الحركة و
تتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل
في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل أراد وصف الليل بالطول
فاستعار له صلبا يتمطى به إذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بأن جعل له
أعجازا يردف بعضها بعضا ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار
كلكلا ينوء به أي يثقل به والظاهر أن هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة
باعتبار الثلاثة أي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان
أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس فهذه أربعة أقسام والجامع في الثلاثة الأخيرة
لا يكون إلا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الأول ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن الجامع فيه إما
حسي أو عقلي أو مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة أقسام وإلى هذا أشار بقوله لأن الطرفين
إن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
هو الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي التربة
التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فإن ذلك الحيوان كان على شكل
ولد البقرة وهذا كما ترى للصورة المنقوشة على الجدار أنه فرس والجامع الشكل والجميع أي المستعار منه
والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وتمثيل السكاكي من هذا القسم قوله واشتعل
الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار أقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان
هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي أن يمثل به لأن كلامه فيما هو أعم من الاستعارة

بالكناية للمرجحة والمكنى عنها بخلاف المص فان كلامه في المرجحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي بحو ان الاستعارة طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد من نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر اخر اى حصول امر على عقيب اخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور هنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وفي قول ابي ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون سوق الكلام على نحو ما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما في اخراج النهار من الليل فمفاجاة دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما

... ١٣٥١ ...

اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأهم الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى النزع ضوء الشمس كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع التي عليه والقول بتوجيه ذلك لا يسلم ان الشيء انما يكون ابدا اذا اشتمل على نوع استغراب واستبعاد بحيث يفتقر الى نوع انتقال وذلك ما هو هنا فجاءهم الظلام عقيب ظهور النهار بالتعقيب بما ابين النهار فليتأمل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا واردت انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلي وقد اهمل ما اشتمل فيه مزيد تفصيل وقسمة وكنت استعارتان والجامع في احداهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال وان الاستعارة مبناها على التشبيه يتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة ولا عطف فعله ان كانا حسيين او لم يكن الطرفان حسيين فهما اى الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وقيل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء انها تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الفعل في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وفي جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اى ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اى احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن بالامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب الخيمة او لصقت بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب الخيمة او ضرب الطين وهو حسي والمستعار له تلبسهم بالذلة والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالخيمة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما على عكس ذلك اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار الطرفين قسمان لانه اى

المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
[illegible] فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني
اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم في باب اليوم حاتم والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية
تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان
[illegible] انما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه
للمشبه به في وجه الشبه والقابل للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني
الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف
[illegible] موصوفية شيء باسد وجواد [illegible] فجميع هذه في مثل شجاع بسيل لذا كره القوم وهذه
وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع
[illegible] والتحقيق الصحيح ان الصفات المشتقة
وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صح جوابان تعريف الصفة بما دل على ذات ما باعتبار معنى هو المقصود غير دال
[illegible] باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم الزمان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع
ضرب فيه ضربا شديدا وكون المضرب تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى
قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات
[illegible] لا ذات ولا نفسها [illegible] ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم دون
بغير ذلك لوجب ان يذكر لفظ الدال على نفس الذات فيجب ان يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح
المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية
[illegible] ليست معاني [illegible] بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما
متعلقاتها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى
الحرف [illegible] النطق
[illegible] بالتأويل [illegible]
فيستعمل [illegible] فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية
[illegible] ثم يجوز ان يكون [illegible] مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فثبت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا
[illegible] استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
[illegible] استعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار

استعمال

استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة وقد يصح التمثيل على احد
الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر التشبيه
للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط و
الحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور
هذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث ذكر ان معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي
يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او
تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه في
ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية وذلك
انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال بكذا
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في مثال ذلك في مادة الحرف
الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم
ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية
ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان
[illegible] لا يسند الا الى الحال والمفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالبخل والجود ونحو نعد القتلى لم تلقه صا هم بشر لاخويهم مناسبة جرحا بالدم الوارد نقريهم لهذميات نقد بها
ما كان خاط عليهم كل زراد اي اللهذم من الاسنة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري ولفظ القطع وزاد الدرع وسردها نسجها والمفعول الثاني اعني اللهذميات
قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منها قرينة كقول الحريري وأقري المسامع اما نطقت
بيانا وأقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو وقريب تقرى بلا
اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في
الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره لشرح من انه قرينة على ان
استعارة لان السرى في الحقيقة السير في الليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجمع قرينة لاستعارة واحدة هي مدار
مدار قرينتها على كل لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في
الحروف فغير مضبوطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن

ينبغي بما يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاولى مطلقة وهي
ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار منه او المستعار له نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية
لا النعت الذي هو احد التوابع كما مر في بحث القصر والثانية مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء
اي كثير العطاء واستعارة الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ووصفه بالغمر
الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريد للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
في الضحك اخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال في غلق الرهن ويد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين ومنه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح
وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف
الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لاءم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم
اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يلبس الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة
عامة والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له
اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الخوف والجوع والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يلاقي
ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والضرب يلوح من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما
تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى وقع عليه
الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا والثالثة مرشحة وهو ما قرن بما
يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال
والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاوزت اليوم بحرا متلاطم
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني
الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ
من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه
وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على
علو المكان لقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وههنا بيت ... ويصعد حتى يظن
الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا
قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي مثل البناء على علو
القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب
في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لولا ان قصده تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس
النهي عنه لان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم انه

الى زيادة

الى زيادة التقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل وذلك
لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه التشبيه لكن المشبه ايضا اصل من جهة
ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وفهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به
فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه
وهذا كما صرح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يسوى
الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر
الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزول ويجب تقديم الظرف على المعمول
قد سبق في شرح الديباجة فمع تجويز ان يكون جواب الشرط قوله وانما جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى
بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام
عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في معنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي دل
عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا عن متعدد واحترز به عن المفرد للمبالغة
في التشبيه اشارة الى ما هو الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من
متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال
بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع
الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد
على ايهما شئت والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من
عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد
المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفيما بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون
غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب التشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية
بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد
وان يكون بين المعنيين علاقة فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فجعل المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر
سهو ... ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه والاول معناه
يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به
المستعمل في المشبه فلو طرأ تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان

المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع في نفسه لما كان هو اللفظ الذي يخص
المشبه به فلا يكون عارية فنبه لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا او تانيثا او فرادا او تثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا
طلب من شيئا ضيعه قبل ذلك يقال له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة ولما ما يقع في كلام بعضهم
نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال
او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب وفيه غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان
وكقوله وله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة
الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان مثل قولنا اظفار
المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين اطلق عليهما هذان اللفظان
ويحصل في ذلك ما يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجئ بيانها والثالث ما اورده
المصنف منهما عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اي ولهما فصلا في بحث الاستعارة تنبيها او اقسامها
وتحصيلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها
قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه
المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم
ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية ومكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما
يدل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر
المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه
يكون كماله وقوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه
على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به
فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل يقال انه هلك
لابي ذويب خمسة بنين في عام واحد وكانوا فيمن هاجر الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله
اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما
راه معاوية قام فتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن
على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير
تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات
الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسا

ن حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال
اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار
والمنية حقيقة مستعملة في معناه الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا
مجاز عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلا المتكلم
ومتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون
قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت لا ان يقول بعدم
صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة
في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف تفسير للاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة
لغوية وكانه استنبطه من تمثيل استعارة تخييلها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار
بل يذكر بعض لوازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع
في قولنا رايت اسدا يرمي لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان
الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا
يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان
يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه
ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة
النقض لابطال العهد وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية
وانما دل على ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع
وهذا قريب بما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم
عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك مشار اليه يمكن ان يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اثبت للشمال شيئا
مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يا تلك التشبيه في هذا بعد ان يعين الطريقة فيقول اذا اجتذب الشمال
وله فوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده فمعنى التشبيه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما
يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فيجعل المستعار له اعني الشمال متلبسا بشيء يصلح ان يثبت له
حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى
على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو

خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يق اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر هو عن
باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يق امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال للاستعارة
بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة
المحتملة للتحقيق والتخييل ومن حملها على التحقيقية يبنى الاستعارة بالكناية ط فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال
اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت الاته
الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها
اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة
ولا متحرز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية فاثبت له بعض ما يختص بالجهة المذكورة اى اثبت
له ما يختص تلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة
تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يق صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة
لا من الصباء بالكسر لا من الصبا بفتح الصاد يق صبى صباء مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان والى التحقيقية بقوله ويحتمل
انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد
بها الاسباب التى قلما تتاخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان
فتكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد به الدواعى وحسا اذا اريد
بها اسباب اتباع الغى ولما كان صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
مما الفاه المصنف فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكى
الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تاويل فى الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع
له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون
حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى لانها وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له
بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه قسمين متعارفا وغير متعارف فمورد قولنا المستعملة
فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يحمل
عليه كلام السكاكى لكن عبارة المتن قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى
الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا تسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له
لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو فى كونها مجازا لغويا او عقليا
فى كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له فى الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهى
ليس على اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فيتامل ما الصواب متعلق بقوله ليحترز به عن الاستعا

حين تكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكى المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع الباء فى قوله بالنسبة متعلق بالغير
واللام فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا
وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد غير لقولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المص مقامه
فقال فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح
واتى السكاكى بقيد التحقيق اى قيد الوضع فى قوله غير ما وضعت له بالتحقيق لتدخل فى تعريف المجاز الاستعارة التى هى مجاز
لغوى على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف لانه
لا يصدق عليها انها مستعملة فى غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارة المص فى هذا المقام قلقة لانه قال ودخولى بالتحقيق احترازا
عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة
وصلة قوله لئلا يعلم وقال ايض وقوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون لفظ الكلمة
مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط فى فضلات الانسان مجازا او صاحب
الشرع لفظ الصلوة فى الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايض لغو فاسد لان مثل ذلك مجاز
فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد من حذف مضاف اى احترازا عن خروج ما اذا اتفق الخ ونحو ذلك ورد ما ذكره السكاكى
بان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال
وقولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما
هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان
يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز به عن كذا او كذا مبنى على التجوز والتسامح واجيب بان الاستعارة
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة
لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى
الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى
المتعارف وتعيين المراد اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة فلا يخفى
عليك ضعف هذا ورد ايض ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدى معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز فيدخل
فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا كذلك لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايض ليخرج عنه
نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن فيما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الوضع

من فرعي التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذه
القيد في تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة على قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما
وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازيتها لم الدفع اما على الاول فظ واما على الثاني
فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يتوهم من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى فيه بذكره في تعريف المجاز
لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
يلازم القيد المذكور من هذا القيد لانا نقول المعتبر هو الموضوع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع
لا الوضع الذي وقع به التخاطب اذ لا دليل للتسليم ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة بقوله فيما هي موضوعة له
بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا يخفى فساد التعريف بدون هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد
في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذا وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه من العلم
بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان
الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب الوضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن لوازمه لا سيما ان ينعلق الحكم بالوصف كتعليقه
هذا المعنى مثل ما مر ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد مع يخرج عن هذا التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع
في الدعاء لان استعماله اياها في الدعا ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها له
للوضع له اللغوي فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول ان الاصل هو ذكر القيد وما ترك انما هو لا
منتركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز ايضا لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير موضوع
له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع
مانعة من ارادة موضوعه له فلهذا اعتبر ذكره في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل وعرضه اليضا بان تعريفه للمجاز يدخل
فيه الغلط مثلا بعض التفسير بقولنا على وجه يصح فاجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا يجب
قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارة الى الكتاب بحيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب
بيده قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قلت اكتب هذا الفرس وقسم المتكلم المجاز
اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان يتضمن المبالغة في التشبيه استعارة
والا فمجاز مرسل وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر المتروك
مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبعية

الجمهور

السبعية لما فتثبت لها ما يخص المشبه به يعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انكما ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض
المستعار منه لا يتفق فان الدبان احدهما للنلها والاخر لبيرنا له وليسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعارا منه وليسمي اسم المشبه به مستعارا وليسمي المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في
الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية يشعر
بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجي من كلامه ما ينافي جميع ذلك في الجملة فقد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق
الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان
المتبادر الى الفهم من الحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في
زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع النظر ومن امثلة استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح
عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
لوجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد والبحر
من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون وكما يقال قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد والمعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه
الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله العليا الاية فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ
ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من دون قرينة
مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يعتبر المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد به ما هو اعم من الشخصي
والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما مر في علم الاصول الثاني ان الا
ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بلفظ مفرد لمجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل
في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث اضافة الكلمة

المعوص

المشبّه او تقييدها او اقترانها بالنفي شيئ لايخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف
الى الرجل المفسر بالتردد في امري والمستعار له هو التردد فهي كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا من غاية السقوط وان كان
ممن هو غاية في الجلالة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعملة في معناه الاصلي
والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وتفسير الشيخ الاستعارة التخييلية
بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيئ من التحقيق العقلي والحسي
كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس اخذ الوهم في
تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة
التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فتكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان
يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالانسان
المتكلم من اضمار التشبيه في المثال الثاني فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية
وقال المصنف انه بعيد جدا لانه لا يوجد له مثال في الكلام ولما في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت
ماء بكائي لا تسقني ماء الملام فوهم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها فزعم انه توهم للملام شيئا
شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وعند المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب
مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به
الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيئ وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه
بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه ولا دلالة للكلام على هذا وفيه في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على
غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر
كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر
ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم
يقولون ان للوهم قوة تسمى متخيلة وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال
العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره اي تفسير السكاكي للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل
الشيئ للشيئ كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة
شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة
هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد نقل عن شيئ الى شيئ اذ ليس
المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولا بد انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية

لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي

على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيئ يتحقق تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق
هذا المعنى في جعل الشيئ لشيئ من غير ان يقدر تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور
بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا فيكون خلافا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز
اللغوي لانا نقول ما ذكرت من ان معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي
وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها من
الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية
الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظن ان النزاع ليس هذا
بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي
ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي
هي المشبه ما يخص السبع الذي هو مشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به
الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة كما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي
شبيه بالتجارة ولفظ شبيه بالربح ليكون استعارة التجارة والربح له استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان
التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه
كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله
في الايضاح ان كلا منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له
وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على
بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس
بلفظها بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي
وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان
الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل
استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسب وحاصل اعتراض المص مطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على
المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل
المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمراد به الموصوف
بالافتراس الحقيقي والتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانه مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية
فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو
الموصوف والصفة خارجة عنه لا مجموع المركب منهما وايضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى
عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به

ثم ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة
الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة التخييلية ورد بما ذكره في تفسير الاستعارة
المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد
بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر
جعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها
قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو
انه لو اريد بالمنية معناه الحقيقي فما معنى الاضافة الاظفار اليها والا فلا دخل لها في الاعتراض فان قلت انه ذكر في كتابه ما تحصل
به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار
منه وانكار ان يكون شيئا اخر غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء
اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه كانا ندعي
هناك الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المشبه كارجحتي تسهيلا للتفصي عن التناقض بين ادعاء
الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص لكنا ندعي ههنا باسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين
فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة لانا اذا جعلنا
مسمى الرجل الشجاع من جنس الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا لغويا فكذا اذا جعلنا
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة قلنا ال
وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا
ينبغي ما قيل ان لفظ المنية حين ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون
حقيقة بل مجازا لكنا لما قيل ان المراد بالمشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع
الحقيقي المتعارف لا ادعاء الغير المتعارف لان الادعاء انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو طعن الجواب انا قد ذكرنا
ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له
بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق
من حيث انه كذلك بل من حيث انه فرد من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في
الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له تحقيقا مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع وان الموت فرد
له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية واستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان الحاصل استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت

فهو من اراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المدعى له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه
على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى
هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع ونحو ذلك من المحتمل نحو
ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فالاشكال في الوجه ان
يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء ان المراد لا سيما
معناها المصدري اعني استعمال الاسم المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع
الاشكال عنه واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها
الى الاستعارة المكنى عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة تبعية الاستعارة المكنية عنها بجعل قرينتها
اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال
حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة
النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام
التعليل اليه قرينة وقلنا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة
واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما
جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من
تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان
يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة بالكناية
عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال بكذا واشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون
اللازم وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم تقدر التبعية التي جعلها قرينة
المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنى
هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره
غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية
لم يبين له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل

صح قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها

من رجدا فة في غير هذا الفن ٣

ان التخليه ٣

لا يكون الا تبعية وما قيل ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جليلة مع قصد
المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين الامرين ثم فلا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المص اما الاتم ان
لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان في المعنى
معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطقت لسان
الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة
المكني عنها تخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تفريع
للتشبيه بين نطقت الحال اصل كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالنصب من كلام احد من غير ان ينظر فيه
ادنى نظرة فان قلت ان اراد الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية
كناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر متحقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية
استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي فغير محفوظ البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن
التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة
بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال وامر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند
قلت هذا يصلح ابطال الكلام للمص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان
يقدر بعد وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التبعية
المشتملة على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر المكني عنها والتخييلية بتفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى
الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما
ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا
بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فتتبعانه في الحسن
والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم من كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ
لهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه تبطل الغرض من
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه بها لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى
في وجه الشبه فصل عليه فلما ان ليته صدعتك بالمثل فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى عن من زعم ان من
شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة
من احسن انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم

ر الجنة ٢

بحرانيه ... منه سنوي

رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح
خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية والادق الغرض في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز ذا لحجر الغاز مثل رطب ورطاب
يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما اذا شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن
كما لو قيل في الحقيقة رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عم
الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق يجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير
الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكامل
مفعول ثان لتجدون وليستوي ما ذكرنا في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة
مستانفة وبهذا يظهر ان التشبيه اعم محلا اذ كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى
فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وبعيدا بالاطلاق كما سنا
المذكورين ويتصل به اي بما ذكرنا من انه اذا قوي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا
فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة
والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في انه حسنها برعاية جهات التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية بحسب حسن المكني عنها
لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المص ليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب
المفتاح فلم ينقل وجهه بكونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة اذ حملت لها ولهذا استهجن الله اللام ونقاش ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن
حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما يوصف بالمجاز لنقلها عن معناها
الاصلي كذلك يوصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره فظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا
في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال
وقد صرح بان الموصوف ليس كمثله مجاز والمصنف خفض البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد اطلق التشبيه على الثاني اقتداء بالسلف
واحتذاء بالصنيع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها
الظاهر ان المراد الحكم الى الاعراب للبيان ويدل عليه لفظ المفتاح الى نوع اعرابها من نوع اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول نحو وجاء ربك
وقوله واسأل القرية والثاني نحو قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة المجيء على الرب واسأل اهل القرية للقطع
بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاقها قال الجد ... قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف
ههنا الامر يرجع لاغراض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل قد مر بقرية قد خربت

التنبيه ٣

اهلها فأراد ان يقول لصاحبه واعطاه منكرا او لنفسه متعطفا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل
الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع
وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب
زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة
ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد
اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ
اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله
اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت
لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فلا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من
فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو
جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك
يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له وان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي
كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز فالاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعملة
في غير ما وضع له لعلاقة بدون نقصان مغير للاعراب والمعنى الى ما يخالفه ايضا كنقصان القرية والاهل فيما امر الا لنقصان مطلق
فيكون بين مطلق عموم ونقصان مثل ذوي في قوله او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قوله اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ثم اذا حصل القرية مجازا عن الاهل
بلا تقدير كونها كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز فلا يحتاج الى التقدير للغناء كما لو قيل
بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد
علية تغير الاعراب في الكلمة الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة من الله وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة
وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية نحو ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال
في غير الموضوع له لم يكن لازما والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحرف فلا يعترض فيه سرت في يوم الجمعة
والرجل قائم وان زيدا قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكره في الحد لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لان
اراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا مانع لنفي ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انه خلو من

اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بما ذكره وليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع انه
عبارة القوم في تعريفاته كما في تعريف المصنف والسكاكي منهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة
بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والاولى في تعريف السكاكي ايضا
واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما في المتنى متصل ومنقطع فلا يرد على السكاكي ههنا
ما يلتفت اليه والله اعلم بالصواب الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي
الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم
ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز
ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة
طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول
القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ولولا ذلك هذا لاشتبه المجاز بالكناية لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم
بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة
وبهذا يشعر قول المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده من غير ارتكاب
طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل
النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح
تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها
وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية فالحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقيين وتفترقان
في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى
ان ارادة اللازم اصل وارادة الملزوم تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو والحق انه يوجه فلان مع الامير لا يوجه الامير معه وفيه
التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق
بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ
وهو لازم معنى الموضوع له ويلازم معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال
فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من
الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد
هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم

ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فلا فرق فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام
القرينة قلنا فح لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من
الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه الى
قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين
فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص
الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل
التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان
يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون
من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث وهى اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم الاول
والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اى من الاولى ما هى
معنى واحد وهو ان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف
كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان والمخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى
واحد كناية عن القلوب ومنها ما هى مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر (?) لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل
بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها اى شرط
هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنها ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ما هو معنى واحد
قريبة والثانية اعنى ما هو مجموع معان بعيدة وقال المصنف وفيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بما
يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى
مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى معنى
منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى
آخر وتلفيق بينها فتحقق (?) التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من
الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحوها وهى ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية
الى المطلوب بها بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل
النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة
لا يشوبها شىء من التصريح وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف بضرورة احتياجها الى مرجع
مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل
نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفى الاضافة تقول هند طويلة
النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتذكر وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير

الموصوف

الموصوف واما جاز اسناد السبب الى ضمير المسبب مع انه فى المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية على المسبب
فى اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفى المعنى دالة على صفة فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن
لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اى شيخ كثير الرماد اى مضياف بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه لا يصح
فيه الاضافة وكذا لا يصح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح ولا
كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر لما اشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين
قيل بانه ليس باستعارة مشوبة بشىء من التشبيه قلت للقطع بانها فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب
هو مجرد امر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال
منها الى تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس اذا افرط مما يستدل به على بلاهة
الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى الامر ومن ذلك
الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا فى بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية
قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه
الى الابله وجوابه انه لا امتناع فى ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال
منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا
كله اذا لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن
المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ما هو فى ذلك مما يليه الى
الكثرة التى قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود
وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها يختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة ما بقى الكرم (?)
الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا دلالة (?) كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اى كمال الرجولية والندى
فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان بطريق
الحصر او لا فترك التصريح باختصاصها له بان يقول انه مختص بها او نحوه بجر نحو معطوف على ان يقول اى او بمثل
او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة
ومعناها الاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له
وابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة بالموصوف مصرحا به فى امثاله فسم الثانى باعتبار اضافتها واسنادها الى الموصوف او ضميره الا
ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير

الرماد وغيره كذا في المفتاح وفيه نظر لان المراد بالاختصاص هاهنا هو المعرفة للمعرض باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها
اى جعل تلك الصفات في قبة مضروبة عليه اى على ابن الحشرج تنبيها على ان محلها ذو قبة وهو فوق النجيد يعنى هاهنا
واما اصناع الى هكذا الوجه ذو يد وغاب في الدنيا كثير من غافاد اثبات الصفة المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت
له ونحوه اى ونحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة
النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة
النجاد الى زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على
ثبوت المجد للثوبين فضلا على التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا كاثبات المجد لمن يعود اليه الضمير ومثله
هذا القسم اكثر من ان يحصى فان قلت هنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضيافية قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها
نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا
كما مر وقد يكون غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلمون من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي الاسلام
عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل
الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع ذكر الموصوف فاذا
كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فالمراد وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته
تو ظرف اليه عن عرض بمعنى عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة
وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه
نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها
اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا اخر ومنه
المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء من الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل
على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما يدل على معنى يجوز حمله على جانبي
الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وقد يكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع
له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم
كما في كثرة الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت

الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب
والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله اوما رايت المجد القى رحله في ال طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي
والتعريض قد يكون مجازا اذا قلت اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا اخر معه
جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة
دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
وهاهنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز
وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشيخ العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانه تشبه
المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس مجازا لانه ليس فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون
مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس
بكناية لانه ليس فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله
العقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح المصنف به وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به
تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد بالنسبة الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد
المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديدا غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء
اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان
الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن
اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ
من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى
عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليس مزية قولنا رايت اسدا على قولنا
رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي
ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول دل
على قرى اكثر لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه
والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت
رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بانه ليس
واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك
وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة
الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا
وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل لمعنى في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا
رايت اسدا وهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره

النبي من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بيناه في بحث الاسناد الخبري
والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مرجعه قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة ذي شجاعة فليكن
اللفظ وفي تعلقه من طريق المعنى قلنا لا تغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد
فيكون الابتغاء معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف لكثرة ما تخلص في استنباط
المعاني من عبارة الشيخ لا انقيادها الى ما قلنا والله اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله مشكور على نعمه العميمة

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي
يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله
ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمقام وبعد رعاية وضوح الدلالة اي الخلو
عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله
بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهوم الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو من
التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
احترازا عما داخل في البلاغة مما تبين في علم المعاني والبيان واللغة والتصريف والنحو لانه مر فيها بعض ما ليس من المحسنات التي بينت
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر ومخالفة القياس في علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الغالب والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ وبدأ بالمعنوي لان المقصود
الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون لقبا منها
ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ وهو الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة المجمع بينهما وليس
المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من
ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة في بعض الحال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل
التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وفعلين نحو يحيي ويميت او حرفين
نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر
تشتهيه الانفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون
هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان
الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما
مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول
نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه
بعضهم تدبيجا من دبج الارض المطر اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد
بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق

وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى
ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم
قتله ولم يدخل في ليلة الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والمقصود الاول
الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما قصد البيت من الكناية تدبيج من الوضوح الجلي يستغنى عن
ولا ينبغيه الآمن لا يدري معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود
يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان
الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين المعنيين
يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان
لم يكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكن يستلزم الحركة المتضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر
عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي
يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى
يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر ويحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير
الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة
على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا
متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
من مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا
دلامه
وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اتى بالحسن والدين والغنى ثم بالقبح والكفر والافلاس على
الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بينه
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا مقابلة الاتقاء والاستغناء بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما
عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الاخرة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق
بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل تقابل الشدة والرحمة وزاد السكاكي
او الاضداد
وفي تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هو ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين

او المتوافقات امر مشترط فيه اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك الامر كهاتين الابيتين فانه لما جعل التيسير مشترطا
بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها
اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده ومنها اى ومن المعنوى مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق ايضا وهى جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول البحترى فى صفة
الابل كالقسى المعطفات اى المحنيات من عطف العود عطفه حناه بل الاسهم مبرية منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القسى
والسهم والوتر وقد يكون بين الاربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسمعيلى الوعد شعيبى التوفيق يوسفى
العفو محمدى الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث
ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف الامير مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل
الرواية لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر
على ادعاء الشاعر ومنها اى من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه
فى المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشىء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور
الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه
فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من
يضع الشىء فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعاة النظير
ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا نحو الشمس والقمر
بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى فيما
خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب
كما فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وهو وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة
المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الهنى فى البيت السابق تجل عن الرهط الاماءى غارة لها من عقيل وفى ماليكها رهط
النون هو المعروف من حروف المعجم شبه الناقة به فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رأى
اذا ضرب رئته وكذا دال اسم فاعل من دال الكاتب اذا ... اراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله تحت
الدهر صفة راء والمعنى تجل هذه الجيبة عن ان يتركب من النوق ما هى فى الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابى لزيارة
الاطلال فيضرب رأسها اذ لا احداث بها من شدة الهزال يريد ان مركب هذه الجيبة سمان ذوات اسنمة ضخمة كالحروف والنون

فلك والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف الذى على لونه
خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة فى جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا
تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر
تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب منقش والخزوز جمع خز وتطرزت اى اتخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهى رداء من خز مربع
له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ابى الطيب اقل انل اقطع احمل عل سل اعد زد هش بش تفضل ادن سر صل
للمعالى اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاينك خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح ما كان
يختل حاله واعب من بين العلماء اى غير ... واستعمل الفصدين واشجع اى احب المعالى واجتهد فى تدبير الامر فاشتد لما
له فاجلب فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنها اى ومن المعنوى الارصاد وهو نصب الرقيب
فى الطريق من رصده رقبه والرصد السبع الذى يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع
والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم وهو برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهى فى النثر بمنزلة البيت من
النظم مثل قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل
فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروى الظرف متعلق بيدل اى على ان يجب
ثم العجز فى الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو حرف الذى يبنى عليه اواخر الابيات والفقرة ويجب تكراره فى كل منهما
فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا
كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز فيما هم فيه
اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حللته بمحلل
وليس الذى حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز محرم فالارصاد فى الفقرة نحو قوله
تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفى البيت نحو قوله اى قول عمرو بن معديكرب اذا لم تستطع شيئا فدعه
وجاوزه الى ما تستطيع ومنها اى ومن المعنوى المشاكلة وهى ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته او لوقوع ذلك الشىء
فى صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اى وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا
سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشىء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لانه ارتجاله
فانه غير مناسب على ما يخفى نجد لك طبخه من الاجادة وهو تحسين الشىء قلت اطبخوا لى جبة وقميصا
اى خيطوا اذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك حيث
اطلق النفس على ذات الله سبحانه تعالى والثانى وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله
وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه
فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اى تطهير الله لان الايمان يطهر
النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير مؤكدا
لمضمون قوله امنا بالله قوله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع
تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى

[illegible] تنظير البرهان فعل لو [illegible]

[illegible] صبغنا [illegible]

[illegible] وصبغة الله [illegible] صبغة [illegible] مثل صبغنا [illegible]

[illegible] للمسلمين [illegible] مسلمين [illegible]

[illegible] بالله وصبغة الله للمشاكلة لو

بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى معبرا عن الايمان بالله وصبغة الله للمشاكلة لوقوع

وصبغة الله [illegible] القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر

[illegible] بعض الاشجار [illegible] في [illegible]

[illegible] بلفظ الغرس للمشاكلة بلفظا بقرينة الحالية وان لم يكن له ذكر في المقال [illegible]

[illegible]

معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر

[illegible] اضاف الى الواشي اي استمع الى النمام

[illegible] بها الفجر [illegible] الناس واما [illegible] الواشي [illegible]

والجزاء [illegible] الحاج [illegible] احتجب يوما فغاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

[illegible] ترتب [illegible] الشرط والجزاء [illegible] الامثلة المذكورة للمزاوجة

[illegible] معنيين [illegible] في الشرط [illegible]

[illegible] الشرط والجزاء [illegible] اضافتها الى الواشي [illegible] اذا جاءني زيد فسلم على

[illegible] العكس [illegible]

[illegible]

[illegible] الناس والله احسان [illegible] وقول الشاعر [illegible]

[illegible] العكس [illegible] بين اصل طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف

[illegible] العكس [illegible] العادات [illegible] السادات وهو الذي اضيف اليه

العادات [illegible] السادات [illegible] العادات [illegible] من الوجوه ان يقع بين متعلقي

[illegible] الحي من الميت [illegible] الميت من الحي

عكس [illegible] متعلقان لفعلين في الجملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها

الارواح والديم [illegible] الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه

[illegible] الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لا يتحقق ثم رجع اليه عقله

وفي بعض [illegible] القدر [illegible] لا بل [illegible]

اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي

[illegible] مجردة وهي تورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو [illegible] استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد هو

استولى ولم يقرن به شيء مما لائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب

المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناه البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما

يلائم معنى القريب اعني الجارحة المخصوصة [illegible]

والغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل [illegible] كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة

العقل [illegible] في الجدي [illegible] معناه البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم معنى القريب

[illegible] ذكر [illegible] وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت

[illegible] العمر [illegible] مكارم [illegible] كذب للمال اراد بالجد الحظ وبالعمر الجماعة من الناس وبالمال المحيلة فان قلت

قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى [illegible] استوى [illegible]

الملك [illegible] كناية عن الملك [illegible] المعنى [illegible] كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه

مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم

البيان [illegible]

الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد يشدد النكير

على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا

يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدهم الى نفي الجارحة [illegible] على السامع من خطرت

للجهال واهل التشبيه والاشكال من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في فصل الايضاح [illegible] للتورية على ما اشتهر بين

[illegible] ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما [illegible] المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع

الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر

فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت

[illegible] والثاني كقوله فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو

المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا

ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد من غير تعيين

بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل

لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته

[illegible] الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه

وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف سواء كان [illegible] ان يكون من النشر

سفر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله او قول ابن حيوس كيف اسلو وانت
حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وريا فاللحظ للغزال والقد للغصن والريا للحقف وهو النقا من رمل شبه به
الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قوله لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في
قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا
وهو الفريقان وذلك ان يجعل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى هذا
معنى قوله في الايضاح فلف بين الفريقين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما او متعلق بالآخر من غير
تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين
الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق
صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع اخر من اللف والنشر لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد
التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل
والآخر مجمل وهذا من لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام
ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب المفتاح الكشاف
والفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع
ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر
فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي
ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء
البيان هذا هو وعليه اشكال وهو ان جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل
غير موافق لما ذكر من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس
لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لنوع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليهم لتبين ذلك
انه لم يعد من امر المرخص بمراعاة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بيان امر الشاهد
بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر بصومها في ايام اخر وفي ذلك دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث
الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلثة وبقي ان
قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة يشمل الامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة

ايام الافطار في المرخص له فينتظم اذا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر بكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان
الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعات العدة اشارة الى المذكور قبله وهو الامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه
ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تع المال والبنون زينة الحيوة
الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد
في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي
التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع
كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي
التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون
التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل
اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم
اي ظلم يراد به الضمير يرجع الى المستثنى منه المقدر في التقدير لا يقيم احد على ظلم يراد ولذلك الظلم يراد به الا الاذلان وهذا
استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي اي الحمار الوحشي
والاهلي ايضا لمناسبه هنا والوتد هذا على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق
راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت
هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتعين ويكون
البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يقتصر الى تنبيه ما فيكون اشارة
الى العير الحي وذا الى الوتد بالعكس بحصل التعيين على ان في البيت النبيين يحتمل وهذا ليس في اللف والنشر فليتامل ومنه
اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في
ضوءها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء
وادخال القلب من جهة الحرارة والاحراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة وتمن
الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهو من بلاد الروم تشقى به
الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهو معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في
السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت
اشقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ
ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله
الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال فقد جمع في ارض العدو وما فيها في كونها خالصة
للمدح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف

الدهر فعقه بعد قوله للنبي ما لكم ابا بيات كثيرة والثاني كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم
او حاولوا اى طلبوا النفع فى اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة خلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى الامر المحدث فى الدين بلا اشكال والمراد بها محدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم فى البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت الثانى فى كونها سجية ثم قال سجية تلك منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت لا تكلم نفس الا باذنه اى يأتى الله اى امره يأتى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اى باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو الاعذار الباطلة فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد واما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هى عبارة عن التابيد ونفى الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين دخلوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار بشارتهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس فى عدم التكلم فى قوله لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد اى الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الاية وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشىء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اى حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا والان واحد منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو والثانى استيفاء اقسام الشىء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية

على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تاخير الذكور لان فى التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كل الجنسين حقهما من التقديم والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر ومنه اى من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر اخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم اى قريب يهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص منه اى من فلان صديق اخر مثله فيها اى فى الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وذكر بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف نحو قولهم لقيت من زيد اسدا فى المقابلة اسد او الوصف تشبيه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لانه اسد ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لكون المبالغة فى نفسه حصل لى من حصول صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية اى المصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوهاء من نار الحرب تعدو بى الى صارخ الوغى اى مستغيث فى الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل العتيق هو الفحل المكرم عند اهل المصر من صحل البعير اخضع من مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال استعدادى للحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون مدخول فى فى المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى اى تجمع الغنائم البلاد صفة غزوة ونحوه تحوى الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط انه اراد فى البيت انه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى قوله تطاول ليلك بالاثمد والتفجع فى قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب الكاس بكف جواد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شىء بل انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف انه كونه كناية لا ينافى التجريد وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول ابى الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله فى فقد الخيل والحال والمال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب

ما قيل لم

شقى وسعيد

مقبل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اى من المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفى هذا اشارة
الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم
انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان
فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات و
الاسياف وذكر وقت الضحوة وصوبت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضى
ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها الى تبيين المقبولة من المردودة و
لهذا الرد فقال وهى اى المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة والضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى
ذلك لئلا يظن انه اى ذلك الوصف غير متناه فيه اى فى الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة
فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا
يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر فى طلق واحد
بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منه دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف
على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة
وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا
وهو يرسل الكرامة على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا
ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف
التى لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف التى لم تخلق وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل
عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد فى قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار
ان يشبه الصلاة ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا اى الجياد اى
عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا
اى لامكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الجياد قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن
ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن
نوع حسن من التخييل فى قوله اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى وشدت
باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عينى قد
شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة
لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على
الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام
وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات و
الارض باطل لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفى التمثيل بالاية رد على الجاحظ
حيث زعم ان مذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات

اليقينية القطعية التى لا تحتمل النقيض بعينه مادة وقضية الالهية ليس قطعى الفعل ام للفساد وانما هو من المشهورات المقبولة وقوله
اى قول النابغة فى قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم
اترك لنفسك ريبة اى ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف
به اعلى الحلاف لئن كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش واكذب من غش اى خان واللام فى لئن كنت موطئة
للقسم وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرءا لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اى موضع
يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده وملوك اى من ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم
احكم فى اموالهم واقرب اى يحكموننى فى اموالهم ويقربوننى رفيع المنزلة عندهم كفعلك فى قوم اراك
اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا اى لا تلومنهم ولا تعاتبهم على مدح الجفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم
قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكذا مدحى لاولئك لا تعدنه ذنبا كمدح من احسنت اليه وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى
يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك
ايضا ذنبا لكن اللازم باطل وكذا الملزوم وجار على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو
اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية
فلما افل قال لا احب الافلين اى القمر افل والرب ليس بافل فالقمر ليس برب ومنه اى من المعنوى حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف
علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم
وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشأ هذا التوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع الاعتبارات العقلية غير مطابق للواقع وهو اربعة
اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا تظهر لها
فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما
حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول
المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او تظهر لها
اى لتلك الصفة فى العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكان علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل
اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعاديهم انما يكون فى
العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم من منازعتهم لا لما ادعاه من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين
بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب رجت الذئاب ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها
فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ
حتى ان عاديه منه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية وهى غير الثابتة التى اريد اثباتها اما
ممكنة كقوله اى قول مسلم ابن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك انسانى اى انسان عينى من
الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث يستحسنون اساءة الواشى
وان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى حذر الشاعر من الواشى نجى انسانه

جميع

بيان علتها

بعثته

تناهى

من يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق

گر بود در عمر خود ابجد امشب کس نه ببرد برید ان اگر

اى انسان عين الشاعر من الوهى والدموع حيث يولك البكا والخوف فامنه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت

للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منطق من انطق

اى شد النطاق وصل الجوزاء كواكب يرى لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره

المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته

علة لرؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق صفة ثابتة قصد تعليلها قوله لم يحك نايلك السحاب البيت

ثم زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء فقصد اثباتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد

اخطا مرتين لان صحبة نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق

المنطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكونه

بنية خدمته اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة

الثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم

بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعلت الانتطاق دليلا

على كون النية خدمة الممدوح من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخرج عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف

علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على

الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر

جمع الغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقى اى ما تنقطع بالعبرة فتقفها اى ما تسكن لهن مدامع

والضمير في تحتها للربى في البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى

ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر

من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قتل محمد بن وهيب طلال صار عليهما

الامد ودرسا فلا علم ولا رسم لبس البلى ثم كما وجد بعد الاحبة مثل ما اجد وقال النقاد في هذا البيت قوم فقالوا

اراد بالحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع قصيدة وهو قوله الا

ان صرى من ظرائه بلامع عشية شاقتنى الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب

الغر وعلى هذا الضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى تقيه السحاب في تلك الديار ومنه

اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع

والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب ابوه وابوه راجل كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت

احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض

الكلب وهو الذى كلب ياكل لحم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع

من شرب دم ملك يعنى انهم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقه قول الحماسى بناة مكارم واساة

كلم دماؤكم من الكلب الشفا ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب

ومنها اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم المنظر في هذا التسمية الى الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم

ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا

ما تسلف

ما قد سلف فانكحوه فلا تحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وسد طريق الاباحة وتاكيد لشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما

ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اى

قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور في حدها من قراع الكتائب اى مضاربة

الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت

شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذه زيادة توضيح للمقصود والمعنى بل

شىء فيهم من بابه مع الشرط المذكور وهو على هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال فهو كناية عن كمال الشجاعة

فهو اى اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما في قولهم حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اى في تاكيد

المدح وتوصيفه الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه علقه نقيض المدح وهو اثبات شيء من العيب بالمحال

والمعلق بالمحال عدم العيب ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى

على تقدير السكوت عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى لاخراجه من الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع

على ما تقرر في اصول الفقه ولهذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء

وهو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه بحيث يوهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا

اى ادماقا من المدح ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب لما تحقق الشيء اى فاتيته بلا جهة غير فاذا وليها

اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه

صفة الذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وما فيه للقلوب والضرب الثانى من تاكيد المدح

بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء

يليها صفة مدح اخرى له اى لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء والاصل

للاستثناء فيه ان يكون منقطعا الضرب الاول ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل

في المستثنى منه وهذا لا ينافى قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع في هذا

الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة

يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه

الثانى من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر

المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انها استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد

ولا يفيد فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشيء ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا

ولهذا اى لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من

الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان

يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين ولان يكون من الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء

من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة

اغنياء عن ذلك فكان ظاهره اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها الا هذا النوع

من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على الضرب الثانى من تاكيد المدح بما يشبه الذم

ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه

لم يكن جمله من قبيل التأنيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر مقدمتين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من
الاول نحو ان يقول ما جاء رجل الا امرأة الا انه لو قصد ذلك لكان الواجب ان تأمر بذلك الرجل ومنه اي ومن
تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل ما فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى
المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي لا تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله يقال نقم
منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان
الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول لافادة التركيب من وجهين والاستدراك الدال
عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع
الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخر سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول استثناء ان
تولهم مبدلا من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه
استثناء منقطع واللفظ نفي لكن وضعه اي ومن المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة
مدح منفية عن شيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه
يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا
انه جاهل فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وياتي
منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق
ومنه اي ومن المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار
ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية بالشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورثت اعمارهم لخلدت في الدنيا
على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده اذ لا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة
له فيه قال علي بن عيسى لم يرد فيه اي في هذا البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهبت الاعمار دون الاموال
وهذا مما يبنى عن علو الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها
ولذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتلهم لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي ومن
المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب
ثان لم يقصد وقد اسند الى المعنى الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق
لاجله فهو اعم من الاستتباع فانه مخصوص بالمدح كقوله اي قول الشاعر اقلب فيه اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر اي انه يشكو الدهر من تقلبه وتقلب احوال
الزمان والتضمن معنى الشكاية من الدهر وجعل التهنئة من الدعاء فقد ادمج شكر الزمان في التهنئة لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل التهنئة
لكان اقرب ونحو ما عمر من الاستتباع بشمول المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه
اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر ذنوبا فانه ضمن ضعف الليل بالطول الشكاية من الدهر وعين لكثرة تقلب الاجفان
في ذلك الليل كاني اعد بها على الدهر ذنوبه وقوله معنى ادماج المدح للبنين الاعمر من ان يكون ولهذا كان في بيت ابي الطيب اي
الذي كان في قال ابن نباته ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى
عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الغزل بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام
مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق من الاخوان من يصلح لهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن
لما كان من لوازم الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح ان يودعه حلمه اودعه اياه فان

الوداع

الوداع تستعاد اخر الامر ومنه اي ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العوراء صحيحة فيكون دعاء له
خير او بالعكس فيكون دعاء عليه قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد
قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي ومن المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي
اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي ومن المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق
غيره لنكتة وقال ولا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا
كأنك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها
تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كأن ان يكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام
الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المعرق سرى لمع برق ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر
الضاحك اي الظاهر الواضح في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي
قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتدله
التحير والدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام
عنها كقوله ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء ثلاث الاثافي
والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين وكثير غير ذلك من الاعتبارات ومنه اي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع
صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها الغير اي تثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك
الشيء من غير ان يتعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت الحكم لذلك الغير او الانتفاء عن ذلك الغير نحو يقولون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية
عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت المنافقون لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا نفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي
يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحتمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت
اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي
اي طولت الاقامة والاتيان فابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ابرم من هذا
القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها
ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منها القلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان
الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمن حمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي
المعنوي الاطراد وهو ان يؤتى باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى الاطراد
لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة

بين الحارث بن الشهاب بن ثلل الله عزيز هما اي هدم عليكم ذي الفقار انهب عرضهم وتقضقضت حالهم
فيومئذ شهراي ان يحيوا بقيتكم وصاروا يرجون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم
عتيبة بن الحارث ومنه قوله عبد الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم صلى الله عليهم
في الضرب المعنوي ومنها الضرب اللفظي من الوجوه المحسنات فالمذكورة منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو
تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد
الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظية يجيء تفصيلها والجناس منه تام وغير تام والتام منه ان يتفقا
اي اللفظان في انواع الحروف وبه يخرج من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها
وبه يخرج الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها
باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها
اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف وهذا القسم اعني التام حسن الاتفاق
سمي المعنوية صورة الامامة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو
يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون بالشرائع ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال
آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار والمثال
مختلفين نحو ولدت طويل النجاد والطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفيا فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام
ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويحييه واليه تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان
احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وحينئذ يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي
اللفظان التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في
الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
بعض في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كمصراع الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك
وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فان المركب من صاب وميم
مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالضم مصدر من صاب المطر اذا انصب فهما متفقين في الخط ولا يسمى
مفروقا قلت لا نسلم ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من
كلمتين فبعض كلمة ليس التجنيس مفروقا والتشابه او مرفوع ومرفو بذلك الايجاز في الكتاب بتمام هذا ان كان اللفظان
متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهاهنا اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في
اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما ان اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر لم يبق
الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في
الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله فالتام منه ان يتفقا على معنى اي هذا ان اتفقا
فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر وقد الاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد المراد بلفظ البرد الاول
البرد بالفتح وبالثاني لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق وغيره اي جبة البرد جنة البرد وفي كونه من التجنيس
المحرف لكون الاختلاف في الهيئة فقط نظر لان الاول منهما اما مفرط او مرفوع لان الاول مفرط كان منونا والثاني

يحيى بهم

اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة [illegible] اي [illegible] ... [illegible]

وهذا يقتضي ان يكون من لطيف هو مختلفين في نوعية الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة
كحرف واحد عد حرفا واحدا واخذ انه في العمل [illegible] كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب
في حكم المخفف [illegible] من طرف حرف ساكن كاللام في [illegible] الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وان هو الفاء في الاول
ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير ما ظهر البدعة مثل الشرك وقد يكون الاختلاف
في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن
الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر
بحيث اذا ضم الى الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين من الآخر وهو ستة اقسام
لان الزائد اما حرف واحد واكثر على التقديرين فهو في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف
اما بحرف والمثل الاول نحو التفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في
الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد عواص صفة من
محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قوله هز من عطفه فبالجملة هو واقع
موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم
وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة
بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ومنه حسنه اذ يوم قبل [illegible] الكلمة بالميم من
عوام [illegible] الكلمة التي مضت اي بها تأكيدا للاولى [illegible] وذلك التوهم و
حصل لك فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف وكونه الاقسام الاحد وهو ما يكون الزيادة في الآخر
كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح والجوى حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون بالاكثر من حرف مذيلا
وان اختلفا في انواعها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد
بينهما التشابه فيخرجان من التجانس كلفظ نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف
ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل
دامس وطريق طامس او في الوسط نحو قوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى
ما بين الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء وما بين الراء واللام من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس
والطعن فيهما وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يبعد ان يكون [illegible] او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير
الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في صدد تقارب العين والميم التفريح
نظرا او في الآخر واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا
بالنوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان
لانه وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثاني والاول ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض والاول
اشار بقوله حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال المصنف [illegible] حتف وربما [illegible] للاصحاب فتح ويسمى قلب كل
ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى ذلك قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد اللفظين المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت و
المجانس الآخر في آخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في
كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر سمي الجناس

مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبإ بنبإ يقين وقولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير
النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصم عواصم وقواض قواضب وكقولهم الحقيقة للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق
التجنيس على تشابه اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقيني واذا مرضت فهو يشفيني
كقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقوله غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش
فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد من هذا النوع ما يشتمل فيه الحروف ولفظا الهاكم لهم في السجود حتى يعود وفي المستوي
جنة المستهزي جنة وقيل الفاضل استفتح بنفحة ايش نحيفه فقال البيت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع
اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما
مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وفي ذلك يوجد في
كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
فان قال من القول والقالين من القلي وقوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا فبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل
القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والا يرجع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان
لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبنا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو
في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى
او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والرابعا اللفظان واللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد
عرفت معناها والاخر في اخرها اي اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق
ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع
اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر لا مرتبين
في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
الثاني [illegible] الى الصدر اذ الصدارة
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره
او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فصار اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة
في ثلثة وباعتبار الملحقين قسمان لان الذين يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق الامثلة الاولى لما تعدم الضرر بالمثله
الثلثة الباقية لما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فيعد الاعتبار يحصل ستة عشر قسما لا انا لما يكون اللفظان مكررين فما يكون
احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول كقوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد
العشية من عرار [illegible] صفراء طيبة الرائحة [illegible]
[illegible]
[illegible]
مثل قوله ومن كان بالبيض الكواعب مغرما [illegible] فما زلت بالبيض
القواضب مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني

تجنيس

نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول والمقيل موضع القائلة الاقامة
عليه والنصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة يفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز
ان لا يكون الالمام [illegible] الصفة مبينة وقليلها فاعل نافع [illegible] مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للتعريج
الى الساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني فعلى الدار التي لو وجدتها [illegible] كان موضعها مستانسا لكثرة اهلها وكثرة
فيها فانه لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي عليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فاما
في اخر البيت الاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها الخفة وقلة
العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل
جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون
فيه الخمر والاحتساء الشرب والمعنى بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول وهو بالنسبة الى الثاني ونحن من هذا الباب على مذهب
السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني اي القران قال
الجوهري المثاني من القران ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة القران مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القران مثاني
لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار المزاهر التي ضم طاق منها الى الطاق الواحد ومثنى معطوف
من الثنى وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان
ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا الضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت
للرجل والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول امرء القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يخطئه
مما يعود ضرره اليه فلا يحفظه على غيره ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم
من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرد يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال
لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير [illegible] ضائر ويضير مما
يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام [illegible] محمد بن [illegible] استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيا به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى
بواتر اي قواطع بحسن استعماله فهي الان من بعده بتر بواتر والبتر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المص فمثال
ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري
العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول ماض من اللوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول
قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص ماني فالاول من [illegible] والثاني من [illegible] ومثال ما وقع الملحق الاخر
في صدر المصراع الثاني قول الاخر لو اختصرتم [illegible] فاضحى الان مثواه في الثرى فالثرى [illegible] من الثروة
والثرى بالقصر اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على
توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو في
النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ اخر البيت اما الكلمة او ما هو من الحرف الاخير منها الى غير ذلك

على تفسير المذاهب ولا تطلق القافية على نواظر الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد فلهذا قال السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هو في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة على حرف واحد في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف قوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا معنى كلام السكاكي بحسب ... ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كما ان الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالة على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفا الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع ولو في القران ... ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاولين يحسبان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ... ان يجيء متساوية لها كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلثة كلها ... اللفظي ... الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده من الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب

الفواصل

الفواصل المسجعة من سمع السامع وابن ... سلطان المعنى اذا اصغى بالماذا ... الى انتهاء السجع ... واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلث الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب ومنه البعيد بان يكون ما فيه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة اكثره خمس عشرة لفظة كقوله ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احد عشرة والثاني ثلثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن اذ الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوحة ومن ات مكسورة منونة وهذا جائز في القوافي ولا في ... فراغ في ازدواج الفواصل ولهذا رايتهم يخرجون الكلم من اوضاعها للازدواج فيقولون اتيتك بالغدايا والعشايا اي ما ... وهنا الطعام ومراني اي امراني ... وما حدث اي صدقه بالفتح مع ان فيه ارتكابا ما تخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وقد اشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي واورى به زندي ... القليل واصله الماء ... وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب وما اورى بضم الهمزة وكسر الراء مع انه مضارع متكلم من اورى ... فان فيه غلطا وتصحيفا والضمائر في به تعود الى الممدوح في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول اي على القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرة من سجعتين سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما اصقعوا عاد بالاغتراب وانا نبي المتربة عن الاقراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتقب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتغب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتداء وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة

بان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع
خلو المكان الرابع ان لا يفهم معنى الاول بدون الثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني
بمنزلة الربيع من الزمان الخامس ان يكون التصريع بلفظه بعينه في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ
المكرر اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلف المعنى
كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادس ان يكون المصراع الاول معلقا
على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول متعلق بالصبح وهذا معيب جدا السابع ان يكون التصريع في البيت الاول مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي
نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة
عما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون
التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن دون التقفية لان الاول على الفاء والثاني
على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول
وظاهر قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية ويكون بينها وبين السجع تباين وقد يحتمل
ان يكون معناه انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في
مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في نحو ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحروف الاخيرة كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط
تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوت الفاصلتان في الوزن والتقفية فان كان ما في
احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما فيها مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان
في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان
الموازنة المفسرة بما فسرها المصنف والمماثلة مما يختص بالشعر ولهذا مثل لها من الشعر دون النثر وغيره من الشعر تنبيها على انها يجريان في النثر
ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم من ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله في تساوي الفاصلتين فقال نحو
وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس قنا الخط الا ان تلك ذوابل
والمثال من القرآن مما يكون ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في
البيت لم يتماثل تلك وهاتا والمثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون

الكلام

الكلام بحيث اذا قلبته وبدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون
في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد يكون كل البيت قلبا لجميعه
كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فقد اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك
فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا
القافيتين وهو بناء البيت على القافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على كل من القافيتين وقد فسره بان يبني الشاعر ابيات
ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر به
فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى وقرارة الاكدار
اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا
سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثامن ومع القافية الاولى من ضربه الثاني والقافية عند
الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وقد يعبر عنه بان المتحرك الذي كان قبل ذلك الساكن
هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي حركة الكاف من شرك الردى وعلى القول الاخر مجموع شرك الردى والقافية
الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر ولفظ دار منه هذا الى الآخر مذكورة في علم القوافي ولعل الاحسن ان يقال هو بناء البيت على القافيتين او اكثر
لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن
حاله المتعطلي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين
ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل
الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا ويسمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من روى
الحبل اذا فتلته وهذا الفتل يجمع بين قوى الحبل او من روي على البعير اذا شددت عليه بالرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري
لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الروي والذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني
الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه
وقوله من الفاصلة حال من ما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فاصلتين او اكثر وفي كل بيت يجيء
قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم
مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع واما الواو في الدخول وحومل فهو في البيت الثاني ليمهم بعينه وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه لو جعل
في الروي من قافية البيت او في معناه من فاصلة الفقرة ثم لو لم يلتزم الاتيان به في مذهب السجع يحصل بدونه لان القافية والفاصلة
تجيئان لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية
ليعم نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل

قال ابن جنى لزوم الروى معتدة حتى تبلغها في الماضين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك فقد لا تنهر ولا تسى
ولا تظفر ونحو ذلك وكذا تغير الهاء لتحقق السجع في لا تنهر ولا تنهر ولا تقهر كما ذكر في قوله تعالى واقترب الساعة وانشق القمر وان يروا
اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ويجيبه قبل الروى تحته مثال اخر وان تراخت عنى اى تباعدت ما دى لم تمن وان هي جلت اى لم تقطعه اولم يخلط
بمنتها وان عظمت وفي الاساس شكرت الله نعمته وشكرت له ولى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه اراد سا شكر لعمرو
يخرج الحب اى لصلى الايادى مبدا الاستمرار من عمرو وفتى اى هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
يوم الكناية عن نزول الشر والمحنة ذلت القدم وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا بالشدة بل يصبرها ما منه من جواد
الزمان ومن قطيعته بالافراق انتهى الامر لم يدع فيه وان انه اسيل الاراه صابرا ومعلى اى فقر ومن ضعيف مكانهاالذى كنت ا
بالنجم فكانت خلة قذى عينه حتى تجلت اى انكشفت وزالت بالاصلاح لها باياديه يعنى من حسن اهتمامه كالا والملازم لمن بلاقاه ه
بالاصلاح ففي الروى حرف الباء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع نحو حلت
وملت ومنت وانشقت ونحو ذلك في كرسى الابيه والابيات فيها من لزوم ما لا يلزم احدهما الالزام الذى كالمثال والثانى
الالزام فيهما معا يكون الاول بجديد الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومى لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل
ساعة يولد والافيا بكيه منها وانها لا وسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فرع ماقبل الدال فان قلت ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك
يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه لما التزم في الفاطرتين اعني العسل والكسل السين التى
يحصل السجع بدونها فهل ينص مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمله ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما في معناه اعم من ان
يكون في حرف القافية والفاصلة اوغيرهما لان جميع ما في البيت التى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما في معناه من الفاصلة
فيصدق على التاء في اختار واشتار انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في
القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروى ما لا يلزم من مجى حرف مخصوص او حركة مخصوصة
او كليهما وان قوله قبل حرف الروى اوما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله
في الايضاح وقد يكون ذلك في الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار يسمى لزوم ما لا يلزم فيجرى في كلمات الفقرة والابيات
غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله ليعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني اذا ركت على سجيتها
طلبت لانفسها الفاظا يليق بها تحسن اللفظ والمعنى جميعا دون العكس اى لا ان تكون الالفاظ متكلفة مصنوعة وتجعل المعاني تابعة لها كان
تحسينها باطن مموه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يحترز عما يفعله بعض المتاخرين
الذين لهم شعف بإيراد شئ من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير
مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله لعدم جدواه كالتوشيح لما العدم دخوله
في فن البلاغة او العدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مما

فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكر فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل حرف من كلماته متصلة
الحروف كقول الحريرى فتنتني فجننتني تجنى بتجنن يفتن غب تجنى ومثل المقطع وهو عكس الموصل كقول الاطرار وادرتنا ن زرت دار وان زارتنا
ودار ودارا وورد ودورا ومثل الخيفاء وهى الرسالة او القصيدة التى يكون على حرف منها كلمتها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير
منقوطة باجمعها كقول الحريرى الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين اى الرسالة ومثل الرقطاء وهى التى احد حروف كل كلمة منها منقوطة
والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتى بخطبة او رسالة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ملتزما
مالا يلزم في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل
ما اوتى رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابى نواس صفراء لا تنزل الاحزان
ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد مثل
تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية ولما لم يعلم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الا
وهو لف دون ذكر في الايضاح مثل ما دلالة فيأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب بعد او يرمي في المحسنات لكونه مشتملا على
مثل ما سماه حسن البيان وكشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
الثانى ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء
والتخلص بالانتهاء والمصنف ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وجعلها خاتمة وفصلا على ان الخاتمة انما هى خاتمة للفن
الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم في السرقات الشعرية وما يتصل بها اى
بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء واتفاق القائلين
ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا
ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان
اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه
والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها به بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئات لمن ثبت تلك الصفة كوصف
الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اى معرفة وجه
وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اى في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق في هذا النوع من
الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله كالاول خبر الموصول الذى هو وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك
الناس في معرفته ولم يصل اليه احد لكونه مما لا يناله الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض السبق والزيادة بان
يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو اى ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه
الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصى في اصله بنفسه غريب لا يناله الا بفكر والاخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر
في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصى والى المبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من

الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ
المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده مطلقا فقوله اما مع اللفظ اى يؤخذ المعنى وحده مع اخذ اللفظ كله او بعضه
فالنوع الظاهر الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان
لان الماخوذ من المعنى اما مع كل اللفظ او بعضه مع تغيير في النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله
من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله
ابن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه من موجبات المعدلة وتعرض
له عليك مثل ما يجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبمودتك ان كانت
به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف ان يتحمل امورا يقطع تقطيع السيف ويؤثر تاثيره واراد
الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مزحل اى مبعد
اى لا ميل ان يكن من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا
او معدلا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر فلم يفارق
عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها
وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة
وانا احق بشعره وفى معناه اى وفى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلم كلها او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا مذموم وسرقة
محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى دع المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس
فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل وادرجه طرفة الا انه
اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى كنت تعلم وادرجه
الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما
يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى لنظم اللفظ او اخذ
بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثانى
ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح
مقبول كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم في الاساس ... لم يظفر بحاجته
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذى يلج ولا يبالى بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى به لانه خسر في تجارته لانه
باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما او حزنا وهو نصب على انه مفعول له او تمييز
وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول
سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاول خلقنا لهم في كل عين وحاجب

بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن
نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن في ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون الاول
في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اى الثانى مذموم مردود كقول ابى تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
اى بعد ان يأتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانه بدليل ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر نسيت اذن يدى من حيث ينتظر الغنى
ويفسر لا يأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز في هذا البيت تفسير لان الوزن في هذا
الشعر اقوى ... ولهذا لا يكون فانما جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقدا مر بالعوض ووجود المثل فلم يمنعه من
هو بل من حيث بخل الزمان بان يجيء بمثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثانى
ماخوذ من مصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضى
والمراد لقد كان ... مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه
بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم فان قلت السخاء بالشيء هو بذله فان الزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح
بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المصنف واعترض بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكنه تحصيل للحاصل واما اهلاكه وافناؤه فباق بعد في
تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فيتنوع الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه يسمح باعدامه قط
لكونه سببا للصلاح قلنا مع تقديم صحة هذا المعنى يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا يظهر قرينة
تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جنى اى تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذى افاده لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالجود
وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعدى سخاؤه اسعفنى به ... على التفاسير الثلثة المصراع ماخوذ من مصراع ابى تمام لانه
عنى بالزمان اهله ... ابا تمام الى الشاعر كان معنى مصراع ابى تمام بخله بمثل المرثى ... لا يكون بينهما
تفاوت ما كان سبيله الاتهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله ... قال الامام الواحدى
بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجه ان المصراع الثانى من قول ابى تمام هيهات البيت وان كان الثانى مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى
ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة الى
المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم تعلم التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول
ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنية وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة
وهو ... اضيفت الى المنايا ... فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس
الارواح ولهذا قيل القاضى الارجانى لم يبك الاحداث ... لما اسر الى موعدكم ... في سبع الفتنة
مدمع وقوله ... ما هذا الدر التى تساقطها عيناك سمطين سمطين نقلت هى الدر التى حشاها ابو مضر
اذنى تساقط من عينى ... انما هو على تقدير ان لا يكون في الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا
فلا يعد ... كقول ابى تمام مقيم الظن عندك والامانى وان قلقت ركابى في البلاد ولا سافرت في الآفاق الا من جدا
راحلتى وزادى وقول ابى الطيب وانى عنك بعد غد لغاد وقلبى عن فنائك غير غاد محبك حيث ما اتجهت ركابى

ويتفق حيث كنت من بلاد وما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ
المعنى وحده فقال وان كان المأخوذ المعنى وحده سمي المأخوذ الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام
لكانه مر ما سبق اماره وسما به يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول
كقول ابي تمام هو الصنع ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فللريث في بعض
المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه
يعني ان تأخر عطاياك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت
ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة البيان للحكم حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول
البحتري واذا تألق في الندي اي في المجلس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي سيف القاطع
شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الخرصان
الرماح استعارها لاسنتها [illegible] بالضم والكسر [illegible] اسنة رماحهم ونفاذها كان الالسن عند النطق جعلت اسنة
عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالالسن فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه فاته ما افاده البحتري بلفظي تألق والمصقول
من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي لم يك زياد ولم يكن اكثر الفتيان مالا وفي
ولكن كان ارحبهم ذراعا وقول اشجع [illegible] [illegible] ولكن كان ارحبهم في [illegible] رحب الباع
ورحبها اي سخيه وقول اشجع [illegible] ليس [illegible] [illegible] في الجود والفضل في [illegible] للملوك في المستقبل
[illegible] ولكن [illegible] اي حسانه اوسع وكقول الاخر في [illegible] المواطن كلها الا
[illegible] وقول ابي تمام [illegible] وقد كان [illegible] [illegible] [illegible] هذا واما غير الظاهر
[illegible] اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالفتح جمع لحية سواء ذو
والعمارة اي النسوان من اللحية كون [illegible] صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في
الدولة [illegible] بني كلاب وقبائل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتغير الحكم عن الرجل بنفي
كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بمن في كفه خضاب [illegible] في تشابه المعنيين ان يكون
اصل البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في
تغير لفظه و[illegible] من نوعه من النسيب الى المديح او غيره وكذلك وزنه وقافيته ومنه اي ومن غير الظاهر النقل
الى المحل الاخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت
ثيابا لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار غمدا
له فنقل من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك
بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس وقول ابي نواس وليس على الله بمستنكر ان يجمع

كما الصبا فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالفتح من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي ابن
اللئيم وقيل العبد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والى النوع مثل قول ابن عباد قال الحبيب ان رقيبي سيئ الخلق فداره
من المداراة وهي المخالفة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله حفت الجنة
بالمكاره وحفت النار بالشهوات ابو حنيفة [illegible] اي جعلت محفوفة اي محاطة بها وجهك جنة فلا بد من تحمل مكاره الرقيب
كما لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كالعدم من الامثلة
الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي
لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن
معناه في القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطف هذا الضرب قول
بعضهم في صبح الوجه [illegible] طلق الاس [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والبس من ثوب الملاحة ملبس ساو [illegible] الموصول [illegible] راسه
[illegible] او [illegible] مويلي باموسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة في وفاة
بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن
الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء
وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان من شعر الغير من شعر لكان احسن ليتناول
ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق
البيت كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل
الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وعابه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قبله ابن حيد كانه كان مطويا على احن
ولم يسغ قديم الدهر انشده ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع
مع التنبيه على انه من شعر الغير كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على الي ساتند لي يوم بيعي
اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية
بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين الاسم وهو
سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا
الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم ولما يجيء النبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض
روضة آس اعذاره الساري العجول اقتفا في وقفة ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان
احدهما ان يتم المعنى بدون تضمين الثاني كما مر انفا والثاني ان يتم الثاني بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بوس نكابده والعين
والقلب منا في قذى واذى والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير

البلاغة منه لانه لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني
على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول
صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الادكار من قدها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق استعير على انه مفعول ايذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
لينا معربي السابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او المجر والمجرى وقد عرفت
جان تقديم الظرف على المصدر مستحسن ان يكون ما بين العذيب منصوبا بتذكرت مجر عوالينا لاجله والمعنى انه كان افراس لاجل احباب
المرضيين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويتسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما
البعيدين لان تصل العذيب تصغير العذب ويعني به شفة الحبيب وبارق ثغرها المشبه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح
وتتابع دمعه على السابق بجريان الخيل السوابق فاراد ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يقدح في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل وانما اراد ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود
وقوله غلطوا وغضوا اي نقصوا او اغلظوا فحرة وحطوا من رتبته ولم يوفوا مقداره فيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وابن جلا على
التهكم وربما يسمى تضمين البيت وما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا
من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا قرآنا كان او حديثا
او مثلا او غير ذلك لا على طريقة الاقتباس وقد عرفت ان طريقة الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على
انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان ولا مدخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية
ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر اي ما باله متكبر يفتخر حق ما علي عمر وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان
قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وحينئذ
يكون لا على طريقة الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا
عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد
في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظما وشرط
كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة
فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى
تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق هو توهمه الذي يعتاده اي يعتاده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب
اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اذا قبح فعل الانسان

العالم في بعد فالاول مختص ببعض العالم ويشهر الناس بهذا الشعر لبعضهم روي انه بلغ هرون الرشيد كثرة افضال
الفضل البرمكي وعطاء احسانه في زمانه عار عليه غيرة افضت به الى التنكيل له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قول الهاري
اما والله كحمد اشتغال المجلس الحاسد انت على ما لك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد وليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه
ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني
اللوم وقول ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كانه اتعجب وانت تحرف هذا
اذا جعلت الواو للحال واما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها
للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واهلك الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو
الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان
يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجامعا عندي نعاق صفقت
قبل سببه بسؤال فاراد ابو تمام ان الممدوح يبلغ في ذلك مبلغ الجاحظ من الجحيح لان عادتهم ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر يوحذ
بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان المقتول ستمير الحقة
اي مقتولا من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا الواثقة واعتمادها ان سنمار اي يطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى
وقول ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من بها انا ارى يقيف عطش اقامت
اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاهم حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح اذا
هي كالعقبان فصارت مظللة بالعقبان من الطير النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي
ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه
لا كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لتوقع
الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال لقد ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها
بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء من هذا قوله راي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت
الالمام بمعنى قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لان الظل قد يقع من بعد كلام اذا كان في الجو وهو فوق السماء
بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات حسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله
الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل فاقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن
الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك
الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها من الجيش ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم
الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات فعلم ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادة يتم حسن
البيت الاول اعني تساير الطير على آثارهم وما ذكرناه اوفق بالمراد الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر

١٧٣

بعضها مقبولة وبعضها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه
الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد
عن الغفلة والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا
او مردودا وتسمية كل من الاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم او بان يخبر عن نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا ترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان
يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما
يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا
للحطيئة فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان
الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فاعفى وقد استلم سيفا غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق
بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى سيفه وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى
واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفى من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر
ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن
المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير
فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال يا امير المؤمنين كانى بابن القين يعنى الفرزدق
قد اجابنى فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق ما يجيبون ما عليه فقال
سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
ضربت الى مجاعة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاما اذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
فقال كذا اغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول فى السرقات
الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره وجه اتصال القول فيها بالقول
فى السرقات ان كلا منها اخذ شىء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه
اى لا على طريق ان ذلك الشىء من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى صلعم كذا وفى الحديث
كذا ونحو ذلك وهو فى الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور
او منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثانى مثل قول الآخر ان كنت ازمعت
اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى فلما شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى صلعم

كفا الحصبا

فتحت ظنونه فيسىء ظنه باوليائه ويصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اعاديه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره
ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون فى تفسير الابيات فى هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من
العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام بمعنى الاتيان بالشىء المليح كما مر فى باب التشبيه فهو خطأ محض نشأ
من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التمليح والتلميح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا
لعدم التمييز فهو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالتقييد بواحد من القصة
او الشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم او النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل سائر
اما فى النظم فالتلميح الى القصة كقوله اى قول ابى تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع فردت علينا
الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادرى
احلام نائم المت بنا ام كان فى الركب يوشع الضمير فى اخراهم للاحبة المرتحلين وفى لهم للرقباء المذكورين فى اللفظ وحوم الطير على
الماء دار حوما اى غيره ونضا ذهب بزوال الضمير فى ضوئها يعنيها الشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى اى انظم المجزع
ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى ع واستيقافه الشمس اى طلبه وقوف
الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا
الله فرد الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء او حجارة يرمض فيها القدم اى يحترق
والنار تلتظى ارق من رق اذا رحمه واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك فى ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ وخبره ارق
ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظى حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند
كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى ان
البسوس وهى اخت الهيلة ام جساس جارة لها جرمى من بنى ناقة وكليب قد حمى ارضا من ناحية العالية فلم يكن يرعاها
الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت
بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها المرأة اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو
اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغه جساس وطعنه فخر على فرسه واتبعه
عليه ثم وقف عليه فقال له يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد واشار الى
مثل السائر ودون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق وقال الخطيب او سمع قول جساس
دعوت لخلا فيظن انه يعرض يقول ليس عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها
واما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة
فبت كانى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب ع والتلميح الى المثل كقول الحريرى فيا لها

اهدائی کتابخانه آیت الله شیخ محمد صالح
علامه حائری بکتابخانه آستان قدس رضوی
تیر ماه ۱۳۵۱

من هرة تعق اولادها اشار الى المثل الاعق من الهرة تاكل اولادها وهى التلميح ضرب تشبيه اللون كما دعى ان تماما ل
الشريف النميرى ما فى الجوارح واصبالى من البازى فقال النميرى وخاصة اذا كان يصيد القطاة اشار النميرى الى قول
جرير انا البازى المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا والى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت
طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بنى محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة
من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شىء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبرى
ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا فكانوا فى طلبه اراد قول
القائل لكل هلالى من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء
ينبغى للمتكلم شاعرا كان او ناثرا ان يتانق اى يعمل ما يتانق فى الرياض من تتبع الانق والاحسن ان يتانق فى روضة اذا
وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه فى ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون فى غاية
البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة
فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعنى مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس
بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو
ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى اسيلاب المودات وملايمات
الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على
الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء فى تذكار الاحبة والمنازل كقوله اى قول
امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل
معوج يلتوى والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصح الفاء كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد عاب
بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب
اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق فى نصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة فالبيت الاول فاحسن من هذا البيت :
النابغة كلينى لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب وكقوله اى وحسن الابتداء فى وصف الديار قول اشجع السلمى
قصر عليه التحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام فى الاساس خلع اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفى ذكر الفراق والعتاب
قول ابى الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفى الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما يهب
اللئام وفى الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمام ام خمر بفى برود وهو فى كبدى جمر وينبغى ان يجتنب فى المديح ما يتطير به كقوله
اى قول ابن مقاتل الضرير فى مطلع قصيدة انشدها الداعى العلوى موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى
ولك المثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم مهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعى ويوم
المهرجان فتطير به الداعى فقال اعمى يبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال

خلوت

اصلاح ...

اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اى احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون المبتدأ مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل اذا فاق اصحابه
فى العلم او غيره كقوله فى التهنئة اى كقول ابى محمد الخازن يهنى الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب
المجد فى افق العلى صعدا وقوله فى المرثية اى وكقول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر الدولة هى الدنيا تقول بملء فيها حذار
حذار من بطشى اى اخذى الشديد وفتكى اى قتلى بغتة وقول ابى تمام يهنى المعتصم بالله فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم
زعموا انها لا تفتح فى ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف
فى متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابى العلاء فيمن برص له شكاية عظيم ليرى ان يلم عظيم بالحشا والانام سليم وكقول
ابى الطيب فى التهنئة بزوال المرض المجد عوفى اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشابه فى افتتاح الكتب
لنحو المقصود فيه كقول جار الله فى الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما
وفى المفصل الله احمد على ان جعلنى من علماء العربية وثانيها اى ثانى المواضع الثلثة
التى ينبغى للمتكلم ان يتانق فيها التخلص الخروج مما شبب الكلام به من تشبيب اى وصف
للجمال وغيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود والاحتراز بهذا القيد عن
الاقتضاب وقيل التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما
شبب به الكلام كان لا ينبغى ان يقول مما ابتدأ به الكلام وافتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال
المرأة وحال نفسه فى العشق يقال هو يشبب بفلانة اى ينسب بها تشبيب الكلام بالشعر او نحوه ما لا ينظم معناه فى اللغة الا انه
لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد المدائح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد به الابتداء والافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان
حسنا تدريجا للطرفين مراعيا من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل فى كلام المتقدمين واكثر
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اى قول ابى تمام فى عبد الله
ابن طاهر يقول فى قومس اسم موضع قومى وقد اخذت منا السرى اى اخذ منا اى اثر فينا ونقص والسرى مصدر سريت اذا سرت
ليلا وتوهم بعضهم انها جمع سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسروة وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد
توهما انها جمع سرية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ونقل فى المصادر كذا فى الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين
والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اى نعال
والحال ان قد نالت السرى وخطى المطايا بالخطى تلك القوة منا ونقصت من قوانا وقوله وخطى المهرية عطف على السرى
المطلع امنا بغوان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما بينهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغى ان تؤم بنا
فقلت كلا ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب يودعهم فى النبى

مع رعاية الملايمة بينهما
اى بين ما شبب به الكلام
وبين المقصد

فيما كان منا ابن ابي الهيجاء في فيلق وينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب

اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين

وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنيها ومنه المخضرم اي الذي

ادرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن

الشعراء الاسلامية ايضا يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو

من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا كل يوم مشيب

وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا

ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملاءمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت

كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والسلام على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما

لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد

اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل وهو اي قوله بعد

الله اما بعد هو فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد

لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه

وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا

وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر

وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعدما ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبهم الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن

مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى

كلام اخر ثم قال وذلك فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب القريب من التخلص قول

الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدا الحديث الاخر فجأة ومن هذا

القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع الثلثة التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على

البليغ ان يختم كلامه سواء كان خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا

تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك

كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير

اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله

اي فانت اهل العطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر وشكور بما صدر عنك من الصفاء من المديح او العطايا السابقة واحسنه

اي احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول ابي العلاء بقيت بقاء الدنيا

بازبین شده ۱۳۷۱ ش

بازبین شده ۱۳۸۳ غ

کتابخانه آیت الله شیخ محمد صالح [illegible] کتابخانه آستان قدس رضوی